

جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات اللغوية والنحوية

التعارض بين أقوال النحاة في مؤلفاتهم وبين ما نقل عنهم في الكتب الأخرى

(بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف)

إشراف الدكتور:

محمد صالح حسين

إعداد الطالب:

هشام بدر موسى عبد الكريم

٢٠٠٣-٢٠٠٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

﴿ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة هود: جزء من الآية ٨٨)

(ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحدَ رجلين ؛ رجلٌ معتكف في ما شاده الأقدمون ، وآخرُ أخذُ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون ، وفي كلتا الحالتين ضرٌّ كثيرٌ ، وهناك حالة أخرى يجبر بها النجاح الكسير ، وهي أن نعلم إلى ما شاده الأقدمون فنهبه ، ونزيده ، حاشى أن ننقضه أو نبيده ، علماً بأن غمض فضلهم كفرانٌ للنعمة . وجدد مزايا سلفها ليس من حميد خصال الأمة . فالحمد لله الذي صدق الأمل ، ويسر إلى هذا الخير ودل) .

مقدمة التنوير والتحرير

لسماحة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ج ١ ص ٧

شكر وتقدير

قال تعالى :

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ (إبراهيم: من الآية ٧) .

الشكر أولاً لله تعالى رب العالمين الذي يسر لي أمر هذا البحث ، وأعانني على إخراجه في هذه الصورة من غير حول مني ولا قوة .

الشكر الجزيل لأستاذي الدكتور محمد صالح حسين ، الذي تولى الإشراف على البحث، وساهم في إخراجه بتوجيهاته ، ونصائحه . أسأل الله أن يتولى عني جزاءه .

الشكر مع الاعتراف بالجميل لإدارة جامعة سنار ، التي ابتعثني لهذه الدراسة. الشكر أيضاً موصول للإخوة في مكاتب جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، وجامعة أم درمان الإسلامية ، وجامعة سنار ، والأخ الدكتور لطفي احمد بابكر لما قدموه لي من خدمات جلية ساعدتني في هذا البحث .

الشكر مقروناً بالعرفان لكل الذين كانوا يتابعون إعداد هذا البحث بالسؤال المتواصل والدعاء المتلاحق ؛ فكانوا خير معين لي وأقوى دافع في هذه المهمة ، أخص منهم أمي وأبي العزيزين ، وزوجي الفاضلة ، وإخوتي الكرام .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأخ صائب سليمان ، والأخت مي خضر ؛ لقيامهما بطباعة هذا البحث في هذه الصورة الجميلة .

أتوجه إلى الله أن يتولى عني جزاء الجميع . ويجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمداً يوافي النعم ، ويكافئ المزيد ، ويدفع عنا البلاء والنغم .
وأصلي وأسلم على أشرف خلق الله ، المبعوث رحمة للعالمين .
ثم أما بعد :

فهذا بحث أعدته للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية
تخصص النحو والصرف ، وموضوعه [التعارض بين آراء النحاة الواردة في
كتبهم ومصنفاتهم الخاصة وبين ما نقل عنهم في الكتب الأخرى] .
وهو عبارة عن دراسة نحوية ، وصرفية ، تحليلية ، لآراء النحاة المتقدمين
التي ذكروها في كتبهم ، ومؤلفاتهم الخاصة . ومقارنتها بما نقله عنهم النحاة
المتأخرين في كتبهم .

بالنتبع لآراء بعض النحاة - مثل سيبويه ، والأخفش ، والمبرد ،
والفراء ، وابن السراج ، وغيرهم من أئمة النحو المتقدمين - من خلال كتب
النحو - مثل همع الهوامع ، وشرح ابن يعيش ، وشرح التسهيل ، ومغنى
الليبي ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ،
وغيرها من كتب النحاة المتأخرين - نجد كثيراً من التعارض والآراء المخالفة
تماماً لأصول وضوابط مذاهبهم ومدارسهم النحوية . ونجد كثيراً من التعارض
بين هذه الآراء وبين آرائهم التي ثبتوها في مصنفاتهم الخاصة ، التي يجب أن
نعتمدها مصدراً أساسياً لآرائهم . فسيبويه - مثلاً - يعتبر كتابه أصل أقواله
وهو المصدر الأساسي لآرائه ولكن على الرغم من ذلك نجد بعض كتب النحو
تتقل عنه أقوالاً تخالف ما ذكره في كتابه . وكذلك الأخفش ، والفراء ، والمبرد

وغيرهم من النحاة المتقدمين . وكان هذا التعارض يظهر في صور مختلفة هي إما في : -

١ - نسبة آراء مخالفة للآراء المكتوبة في كتبهم ومصنفاتهم .

٢ - اضطراب في نقل الآراء .

٣ - عدم تطابق تحليل النحاة وشواهدهم للقاعدة الأصل .

فبدأت في هذا البحث ، أبحث عن هذه الظاهرة ، وأدرس كيفية حدوثها ، وأسبابها ، وصورها ، وأثرها في النحو العربي ، وكيفية التعامل معها .

أهداف البحث : -

أن من الضوابط المقررة في أهداف البحث والتأليف ، أن يكون هدف التأليف : اختراع شيء جديد ، أو إتمام الناقص ، أو شرح المغلق ، أو اختصار المطول دون الإخلال بمعانيه ، أو جمع المفرق ، أو ترتيب المختلط ، أو إصلاح الخطأ . وتأسيساً على ذلك فقد كان هدفي من هذا البحث .

١ - التنبيه الكامل إلى حجم التعارض الذي يحدث في آراء العلماء المتقدمين . وفي هذا تجميع لمتفرق ، وإتمام لناقص . إذ إن الذين نبهوا إلى تعارض من قبل ، كانوا ينبهون إلى مسألة قد تأتي عرضاً في سياق حديثهم عنها ، أو ينبهون إلى تعارض حدث في آراء أحد النحاة ، كما فعل الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة عندما تحدث عن التعارض الذي حدث في آراء المبرد . ولكن في بحثي هذا فقد كان هدفي أن أنبه إلى أن التعارض ليس في مسألة واحدة ، ولم يحدث في نقل أقوال عالم واحد . ولكنه ظاهرة حدثت في أقوال معظم النحاة المتقدمين .

٢ - دراسة وتحليل أسباب التعارض ، وصوره ، وأثره في النحو ، وكيفية التعامل معه . وفي اعتقادي أن هذا جديد ، فإني لم أجد من تحدث عن هذه الجوانب بالتفصيل الذي ذكرته في هذا البحث .

أهمية البحث : -

أهمية هذا البحث مستمدة من أهمية المؤلفات ، والمصنفات ، وكتب التراث النحوي ، التي كتبت قديماً وحديثاً . فقد قام مجموعة من العلماء المتأخرين بتدوين أقوال العلماء المتقدمين ، فكانت هذه المؤلفات ، إضافة حقيقية إلى حركة التدوين والتأليف التي شهدها علم النحو . وقد صاحب هذه المؤلفات شيء من التعارض في نقل آراء بعض العلماء السابقين ، ولما كان هدف هذا البحث التنبيه إلى هذا التعارض ، ودراسة أسبابه ، والكشف عن صورته ، وأثره في النحو ، وكيفية التعامل معه . فإنه بذلك يكون محاولة لتصفية هذه المؤلفات القيمة من التعارض الذي حدث فيها . وعلى ذلك فإن أهمية هذا البحث مستمدة من أهمية هذه المؤلفات القيمة .

الدراسات السابقة : -

أما عن الدراسات السابقة في هذا المجال ، فإنني لم أجد دراسة تناولت هذه الظاهرة بصورة مفصلة . ولكن وجدت تناولاً عارضاً لبعض أجزاءها لبعض المؤلفين . من ذلك :

١ - تناول الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة التعارض الذي حدث في نقل آراء المبرد وسيبويه ، وذلك عند تحقيقه لكتاب المقتضب للمبرد ، تحت العنوانين التاليين :

أ - أقوال نسبت للمبرد تعارض ما أثبتته في المقتضب ج ١ ص ١٢٠ ط ٢
ب - لم تحل شهرة كتاب سيبويه دون أن ينسب إليه ما يخالف الذي أثبتته في كتابه ج ١ ص ١٢٧ ط ٢

ففصل القول في الآراء التي نسبت للمبرد ، وأشار إشارات طفيفة إلى تلك التي نسبت لسيبويه .

٢ - من الدراسات السابقة أيضاً ، الحديث عن المناظرات التي تعتبر - في رأيي - في فترة من فتراتها إحدى أسباب هذه الظاهرة . فقد تحدث عن المناظرات الدكتور محمد آدم الزاكي في رسالته للدكتوراة التي بعنوان [النحو الصرف في محاورات العلماء ومناظراتهم] . تحدث عن أشكالها، وقيمتها العلمية ، وما استفاده النحو منها ، ولكنه لم يتحدث عن كونها سبباً من أسباب التعارض في نقل آراء النحاة المتقدمين .

٣ - هناك إشارات أشار إليها الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي عند تحقيقه لكتاب شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تتحدث عن ضرورة تجميع آراء العلماء .

دوافع الاختيار : -

من خلال قراءتي في كتب النحو ، كنت أجد رأياً لأحد النحاة في مسألة معينة . فأتذكر له رأياً آخرأ في المسألة نفسها مناقضاً لهذا الرأي ، ولكني لم أكن أقف عند الأمر كثيراً . وعندما قرأت المقدمة التي كتبها الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة عند تحقيقه لكتاب المقتضب للمبرد ، استوقفني الأمر بصورة جادة عندما وجدته يتحدث عن الآراء التي نقلت للمبرد في كتب النحو وهي تخالف آراءه المذكورة في كتاب المقتضب وكتاب الكامل . فبدأت أبحث عن إجابة لسؤال : لماذا ينقل عن المبرد آراء تخالف آراءه المذكورة في كتاب المقتضب وكتاب الكامل ؟ فلم أجد إجابة في كتابات الدكتور عضيمة ولا في كتابات غيره من العلماء ، والباحثين المحدثين . بل وجدت أن الأمر ليس خاصاً بالمبرد وحده ، فغيره من العلماء المتقدمين ، كثيراً ما ينقل عنهم النحاة المتأخرين ما يخالف ما ذكروه من مؤلفاتهم التي يجب أن تعتبر المرجع الأول لأقوالهم . حتى سيبويه رغم شهرة كتابه فقد حدث هذا التعارض في بعض أقواله . ثم اني من خلال إعدادي لرسالة الماجستير عن آراء الأخفش النحوية

النحوية والصرفية ، وجدت أن بعض آرائه المذكورة في كتابه معاني القرآن تخالف المنسوبة إليه في بعض كتب النحاة المتأخرين . فبدأت تراودني فكرة البحث في هذه الظاهرة ، والكشف عن أسبابها ، وصورها ، وأثرها في النحو العربي ، وكيفية التعامل معها .

منهج البحث : -

طبيعة هذا البحث تقتضي أن يكون منهجه هو المنهج التاريخي التحليلي . فقد اعتمدت فيه على جمع أقوال العلماء القدامى من خلال مصنفاتهم ومقارنتها بما نقل عنهم في كتب النحاة المتأخرين . ثم تحليلها ومقارنتها ببعضها ؛ لتحقيق أهداف البحث ، والوصول إلي النتائج المطلوبة .

وقد جاءت تقسيماته في بابين : الباب الأول يشتمل على أربعة فصول . والباب الثاني على ثلاثة فصول . وكل فصل من هذه الفصول يشتمل على ثلاثة مباحث .

وتفاصيلها كالآتي : -

الباب الأول : - نماذج التعارض على ضوء مناهج النحاة .

وهو عبارة عن إثبات وتأكيد لظاهرة التعارض في نقل آراء النحاة المتقدمين . واخترت أربعة علماء هم : سيوييه ، والأخفش ، والمبرد ، والفراء درست كل واحد منهم في فصل قائم بذاته ، وكل فصل يشتمل على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول : حياته وأثاره العلمية ، المبحث الثاني : منهجه النحوي ، المبحث الثالث : نماذج التعارض .

الباب الثاني : - جاء بعنوان : دراسة تحليلية للتعارض :-

تحدثت فيه عن ثلاث قضايا أساسية :- هي أسباب التعارض ، صور التعارض ، أثر التعارض . فكانت كل قضية أساسية عبارة عن فصل قائم بذاته

تتفرع من كل قضية أساسية ثلاث قضايا فرعية ، فكانت عبارة عن مباحث تتدرج تحت الفصول .

الفصل الأول : - أسباب التعارض :-

ذكرت فيه أن التعارض يحدث لثلاثة أسباب رئيسية هي :

١- المناظرات والمحاورات

٢- اضطراب رأي النحوي

٣- موثرات في نقل النص

فكان كل سبب عبارة عن مبحث .

المبحث الأول : المناظرات والمحاورات

أكدت من خلاله أن المناظرات والمحاورات مرت بعدة مراحل وكانت في بعض هذه المراحل مناظرات علمية اتسمت بالهدوء وكان الهدف منها الفائدة العلمية . فهذه المناظرات استفاد منها علم النحو وازدهر . ولكن في فترة أخرى من مراحلها تغيرت دوافع المناظرات من الدوافع العلمية المحضة إلى دوافع أخرى تقوم على أساس العصبية الطائفية والمعايير المذهبية والدوافع الشخصية فكانت المناظرات في هذه المرحلة سبباً من أسباب التعارض .

المبحث الثاني : - اضطراب رأي النحوي :-

وجدت أن من أسباب التعارض أيضاً - اضطراب رأي النحوي نفسه ، فقد اضطربت آراء بعض النحاة في بعض القضايا ، وهذا الاضطراب له صورتان الأولى التناقض وعدم الوضوح ، والثانية رجوع النحوي عن رأيه. هذا الاضطراب يجب التعامل معه بصورة صحيحة . فقد وجدت أن التعامل مع هذا الاضطراب بغير الصورة المطلوبة يكون سبباً من أسباب التعارض .

المبحث الثالث : - مؤثرات في نقل النص :-

فقد وجدت أن هناك مؤثرات تؤثر في النص الذي ذكره أحد العلماء

فتؤدي إلي التعارض . ومن هذه المؤثرات : -

١ - النقل المبتور ٢ - فهم النص ٣ - أخطاء النسخ والطباعة

٤ - طعن العلماء في بعضهم .

الفصل الثاني : - صور التعارض :-

ناقشت في هذا الفصل الصور التي كان يحدث بها التعارض ،

وحصرتها في ثلاث صور ، ناقشت كل صورة في مبحث قائم بذاته .

المبحث الأول : - نسبة آراء مخالفة للآراء الحقيقية .

حيث أوردت فيه أمثلة تؤكد أن كتب النحو تنقل آراءً لبعض النحاة

تخالف آراءهم الحقيقية .

المبحث الثاني : - الاضطراب في نقل الآراء .

حيث وجدت بعض كتب النحو تنقل رأياً لبعض النحاة المتقدمين ، وفي

الكتاب نفسه وأحياناً في الصفحة نفسها تنقل رأياً آخرًا مخالفاً للنقل الأول .

المبحث الثالث : - عدم توافق الشواهد النحوية مع القواعد .

الشواهد النحوية نصوص مؤكدة موثوق بها ، يسوقها النحاة لتأكيد

معناً ، أو إثباته ، أو نفيه . ولذلك يجب أن يوافق الشاهد النحوي القاعدة

الموضوعة . وقد أوضحت في هذا المبحث أن من صور التعارض الذي كان

يحدث في نقل آراء النحاة أن بعض كتب النحو تأتي بشاهد لا يتوافق مع

قاعدة ذكرها أحد العلماء عن رأيه في مسألة معينة .

الفصل الثالث أثر التعارض :-

وقد أشتمل عل ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : - أثر التعارض في الخلاف النحوي .

وضحت فيه أن التعارض له دور كبير في توسيع دائرة الخلاف . وله دور في التشكيك ، حتى في الروايات التاريخية . فقد اختلف بعض الباحثين المحدثين حول صحة إسناد وضع النحو إلى ابن الأسود الدؤلي ، وطعن بعضهم في الروايات التي تحدثت عن وضع النحو ؛ بسبب تضارب هذه الروايات فتناولت في هذا المبحث أثر تعارض النقل في الخلاف النحوي.

المبحث الثاني : - أثر التعارض في التأليف النحوي :-

وضحت فيه أن التعارض قد يؤثر في أسلوب الكاتب ، وصياغة المؤلف فيؤدي إلى ظهور بعض الخلل في التأليف النحوي .

المبحث الثالث : - التعامل العلمي مع التعارض :-

أكدت من خلاله ضرورة تصحيح المعلومات التي وردت غير صحيحة بسبب التعارض . وقد دعوت من خلاله إلى تحري الدقة في الحكم على وجود التعارض . موضحاً أن ليست كل مسألة ورد فيها قولان تدعوننا لأن نحكم بوجود التعارض فيها . وبينت في هذا المبحث أن كثيراً من النحاة كانوا يردون الأمر إلى صوابه عندما يترجح لديهم الصواب . وأخيراً قدمت اقتراحاً بإعادة تحقيق الكتب التي حدث فيها التعارض .

الخاتمة : -

في خاتمة البحث يجد القارئ ملخصاً موجزاً لأهم خصائص البحث ، وأهم النتائج . والتوصيات التي توصلت إليها .

الفهارس : -

تشمل فهرس الآيات القرآنية ، يوضح الآية ، ورقمها ، والسورة .
وفهرس الشواهد الشعرية ، الذي يوضح الابيات التي وردت في البحث .
وفهرس المصادر والمراجع التي رجعت إليها ، وقد جاءت مرتبة حسب
الترتيب الأبائي ، مع الإشارة للطبعة وتاريخها ، ومكانها ما أمكن ذلك . ثم
فهرس الموضوعات .

وبعد :-

فإنني إذ أقدم هذا الجهد المتواضع ، لآمل أن أكون قد قدمت جيداً
للمكتبة العربية بصورة عامة ، ولدراسي اللغة العربية بصورة خاصة . فإن
تحقق ذلك فهو غاية ما أتمنى ، وإن كان غير ذلك فحسبي أن أفوز باجر
الاجتهاد .

وأسأل الله تعالى أن يتقبل مني هذا العمل ويجعله خالصاً لوجه الكريم ،
فهو حسبنا ونعم الوكيل .

الفصل الأول

سبب يويه

الباب الأول

نماذج التعارض علي
ظوء مناهج النحاة

المبحث الأول
حياته وآثاره العلمية

حياته وآثاره العلمية :-

هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، مولى لبني الحارث بن كعب بن عمرو ابن علة بن حلد بن مالك بن أدد . ويكنى أبا بشر ، وأبا الحسن . (١) . قال أبو الطيب اللغوي : كان يكنى أبا بشر ، وأبا الحسن ويقال أبو عثمان ، وأثبتها أبو بشر (٢) . ولد سيبويه بقرية من قرى شيراز ، يقال لها البيضاء ، ثم قدم البصرة ليكتب الحديث ، فلزم حلقة حماد بن سلمة ، فبينما هو يستملي على حماد قول النبي صلى الله عليه وسلم (ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) فقال سيبويه : (ليس أبو الدرداء) وظنه اسم ليس ، فقال حماد لحتت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ؛ وإنما هو ها هنا استثناء ، فقال : سأطلب علماً لا تلحنني فيه فلزم الخليل فبرع (٣) .

عاش سيبويه في أيام ازدهار الدولة العباسية ، حيث توسعت الدولة نتيجة للفتوحات ، التي شهدها العصر العباسي الأول ، واستطاع الخلفاء العباسيون أن يسيطروا على الدولة ؛ مستعينين في ذلك بالفرس . وقد ساد المجتمع - في ذلك الوقت - ثورة فكرية أدت إلى تطور الحياة ، وظهرت بعض الطوائف الدينية ، مثل الشيعة والمعتزلة . وقد أثرت الأحداث السياسية في العصر العباسي الأول تأثيراً كبيراً على الحياة الاجتماعية ، والعلمية ، والثقافية ؛ حيث كثر العلم والعلماء في كل فروع المعرفة ، وازدهرت حلقات العلم في المساجد ، وكثرت المناظرات بين العلماء ، وظهرت حركة التأليف في علوم الدين ، واللغة ، والأدب ، وغيرها من المعارف ؛ وذلك بسبب تشجيع الخلفاء للعلم والعلماء (٤) .

١ - إنباه الرواة على إنباه النحاة - الوزير الفطحي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٧٢م - ج ٢ ص ٢٤٦ .
٢ - مراتب النحو بين - أبو الطيب اللغوي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٥م - ص ١٠٦ .
٣ - طبقات النحويين واللغويين - الزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف مصر ١٩٧٢م - ص ٦٦ .
٤ - راجع تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي . د . حسن إبراهيم حسن - إحياء التراث العربي بيروت ١٩٦٤ ط ٧ .

أخذ سيبويه النحو عن الخليل بن احمد الفراهيدي الأزدي ، ولازمه ، وتلمذ عليه . وقد كان أخذ شيئاً من النحو عن عيسى بن عمر الثقفي ، وعن يونس بن حبيب ، وأخذ عن غيرهما . وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر وغيره . عمل كتابه المنسوب إليه في النحو ؛ وهو مما لم يسبقه إليه أحد . كانت وفاته في سنة ثمانين ومائة بفارس في أيام الرشيد ، وكان له نيف وأربعون سنة ، وقبره بشيراز (١) .

شيوخه :-

١ - حماد بن سلمة :-

هو حماد بن سلمة بن دينار البصري ، مولى ربيعه بن مالك ، هو أول من أخذ عنه سيبويه العلم ، بعد أن هاجر إلى البصرة ، تتلمذ حماد على كثير من التابعين حتى صار مفتياً للبصرة . كان كثير العبادة ، لم يكن في زمنه بالبصرة من هو مثله في العلم ، والفضل ، والدين ، والخلق ، والنسك . كان من أعلم الناس بالعربية ، والحديث ، والفقه . وهو في الطبقة الخامسة من النحاة مع الخليل ويونس ابن حبيب (٢) .

٢ - عيسى بن عمر الثقفي :-

بصري من موالى آل خالد بن الوليد . نزل في ثقيف فنسب إليها . كان ثقةً عالماً بالعربية ، والنحو ، والقراءات . وهو أهم تلاميذ عبد الله ابن أبي اسحق وقد مضى على هديه يطرد القياس ويعممه . صنف كتابين في النحو ، يسمي أحدهما (الجامع) والآخر (الإكمال) . توفي سنة ١٤٩ هـ (٣) .

١ - إنباء الرواة - ج ٢ ص ٣٤٦ وما بعدها . البداية والنهاية - الحافظ ابن كثير - تحقيق محمد عبد العزيز النجار - دار الغد العربي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ج ٥ ص ٦٨٨ .
٢ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء - ابن الأنباري - تحقيق د . إبراهيم السامرائي - مكتبة المنار الأردن ١٩٨٥ م - ص ٥٠ ، إنباء الرواة ج ١ ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ - أخبار النحويين البصريين ، السيرافي - مطبعة الكاتوليك بيروت ١٩٣٦ م - ص ٤٤ .
٣ - المراتب ، ص ٢١ ، الفهرس - ابن النديم - تحقيق د . شعبان خليفة و وليد محمد العوزة - العربي للنشر ١٩٩١ م ج ١ ص ٦٨ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٣٥ ، أخبار النحويين البصريين - السيرافي ص ٨٢ .

٣ - يونس بن حبيب :-

من موالى بني ضبة ، لزم أبا عمرو بن العلاء ، ورحل إلى البادية ، وسمع عن العرب كثيراً ، مما جعله راوية من رواة اللغة والغريب . أخذ عنه سيبويه وأخذ عنه الكسائي والفراء . ولد سنة ٩٤ هـ ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ (١) .

٤ - الخليل بن أحمد الفراهيدي :-

أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، ويقال : الفرهودي الأزدي اليعمدي ؛ كان إماماً في علم النحو ، وهو الذي استتبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود . كان رجلاً صالحاً عاقلاً حليماً وقوراً . كانت ولادته في سنة مائة للهجرة ، وتوفي سنة سبعين ، وقيل : خمسة وسبعين ومائة (٢) . تلاميذه :-

١ - الأخفش سعيد بن مسعدة :-

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، مولى مجاشع بن دارم ، وهو من أهل بلخ سكن البصرة ، ودخل بغداد ، وأقام بها مدة وروى وصنف بها ، لقب بالأخفش . والخَفِشُ : الصغير العينين مع سوء بصرهما ، ولكن لم تذكر الكتب التي ترجمت له أنه كان مصاباً بالخفش ، والراجح أنه لقب بهذا اللقب تشبيهاً له بأبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد . كان يمتاز بالحفظ الجيد ، والفكر الصائب . قال عنه المبرد : أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش . توفي سنة ٢١٥ هـ (٣) .

٢ - قطرب بن المستنير :-

هو محمد بن المستنير البصري ، لزم سيبويه ، وأخذ عنه اللغة ، والنحو ، كان يأتي مبكراً إلى سيبويه ، حتى كان سيبويه كلما خرج رآه على بابهِ فقال له :

١ - أخبار النحويين البصريين ، ص ٢٢ - بقية الوعاة في طبقات النحويين واللغويين - السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية بيروت - ص ٤٢٦ ، مراتب النحويين ص ٦٠ .

٢ - وفيات الأعيان - ابن خلكان - ج ١ ص ١٣٤ .

٣ - الفهرست ، ابن النديم ج ١ ص ٥٢ ، بغية الوعاة - السيوطي - ج ١ ص ٥٩٠ .

ما أنت إلا قطرب ليل . اتخذه الرشيد مؤدباً لابنه الأمين . له العديد من المؤلفات في النحو والصرف واللغة . توفي سنة ٢٠٦هـ (١) .

٣ - الناشئ :-

ورد في مراتب النحويين البصريين : وكان ممن أخذ عن سيبويه والأخفش رجل يعرف بالناشئ . وضع كتباً في النحو مات قبل أن يستتمها قال عنه المبرد : لو خرج علم الناشئ إلى الناس لما تقدمه أحد (٢) .

آثاره العلمية :-

إن من أعظم الآثار العلمية التي وضعها علماء اللغة السابقين ، كتاب سيبويه الذي عرف باسم (الكتاب) ، وقيل إن سيبويه لم يضع له اسماً معيناً ، وذلك لأنه مات قبل أن يكمله ، ولذلك ليس له مقدمه ولا خاتمة . لم يحدد مصنفو كتب التراجم تاريخاً معيناً لتأليف الكتاب ، ولكن عندما وجدوا سيبويه يعقب على قول الخليل ابن أحمد الفراهيدي بعبارة (رحمه الله) ، استنتجوا من ذلك أن بداية التأليف ، كانت بعد وفاة الخليل . وقد سماه الناس قديماً (قرآن النحو) (٣) وذلك تعظيماً له وتأكيداً لجليل قدره ، فهو يعتبر خلاصة الفكر النحوي لأئمة النحو السابقين ، وهو أيضاً المثل الأعلى لأهل اللغة والنحو اللاحقين ، فقد اهتموا به واعتمدوا عليه واستشهدوا به في أحكامهم وقواعدهم . وكان (الكتاب) إماماً لعلماء التفسير ، ويؤكد ذلك كثرة النقل عنه في كتب التفسير المعتمدة ، وذلك لسبقه إلى دراسة القرآن والاستشهاد بآياته ، وقد وضع بذلك المنهج العلمي للدراسات القرآنية .

تحرى سيبويه الصدق في نقله عن علماء اللغة فيما رواه عنهم في كتابه (لما مات سيبويه قيل ليونس : إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل . فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل كل هذا ؟ جيئوني بكتابه . فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى عنه قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن

- إنباه الرواة ج ٣ ص ٢١٩ .

- مراتب النحويين - أبو الطيب اللغوي - ص ١٣٧ .

- مراتب النحويين - أبو الطيب اللغوي - ص ٦٥ .

الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكي عني (١) ، ولذلك فقد أصبح (الكتاب)
مصدراً أساسياً لدى علماء اللغة والنحو والصرف والاصناعات والتجويد واعتمدوا
على شواهد . قال البغدادي : (كانت أبيات سيبويه اصح الشواهد ، اعتمد عليها
خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة ، جهل قائلوها ، وما عيب ناقلوها) (٢) .
تناول كثير من النحاة الكتاب ، بالدراسة ، والشرح ، والتعليق . واهتموا
بشرح شواهد الشعرية ، قال الجرمي : (نظرت في كتاب سيبويه ، فإذا فيه ألف
وخمسون بيتاً ، فأما ألف فعرفت أسماء قائلها فأثبتها ، وأما خمسون فلم أعرف
أسماء قائلها) (٣) .

بصورة عامة يعتبر كتاب سيبويه من أعظم الآثار العلمية في النحو واللغة
وهو المصدر الأساسي في مادته العلمية لكل المصنفات التي جاءت بعده . ولكل
المصنفين في اللغة ، والنحو من علماء المدرسة البصرية ، والكوفية وغيرها من
المدارس .

١ - طبقات النحويين واللغويين - ص ٤٩ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٧ .

٢ - خزنة الأدب - البغدادي - دار صادر بيروت ج ١ ص ١٧٨ .

٣ - خزنة الأدب - البغدادي - ج ١ ص ٨ .

المبحث الثاني منهجه النحوي

يعتبر سيبويه من أئمة المدرسة البصرية ، التي تتميز ببعض الخصائص
والمميزات منها :-

١ - البصريون لا يقبلون كل مسموع ، بل يقبلون ما يتفق مع أصولهم ويعتبرون ما
عاداه نادراً ، أو قليلاً ، أو شاذاً ، أو ضرورة .

٢ - الإكثار من التأويل ، والتقدير ، وذلك لتخريج الكلام على القاعدة المعتمدة
عندهم .

٣ - الاعتماد على العقل ، أكثر من النقل .

وعلى ضوء هذه المميزات ، كان منهج سيبويه ، الذي كان يقوم على أساس
الأخذ بالأكثر شيوعاً في كلام العرب ، والقياس عليه ، واعتبار ما عاداه قليلاً
أو شاذاً ، ولا يقاس عليه . وقد كان منهجه يقوم على الآتي :-

السماع :-

كان السماع عند سيبويه يجري على الأساس الذي وضعته المدرسة البصرية .
وهو الأخذ بالأكثر شيوعاً في كلام العرب ، الذين يوثق بفصاحتهم ؛ ولذلك قيد
كثيراً عن العرب ، وكثرة ذكر القبائل في كتابه ، تؤكد قوة استقصائه لكلام العرب .

كان سيبويه يسمع من الثقات ؛ ولذلك نجده يقول في كثير من
المواضع : (وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول في بني جذيمة جذميٌّ ويجريه
مجرى عبدي) (١) وقال (وسمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب : خويتم فإذا
جمع قال خواتيم) (٢) وتكثر في كتابه عبارات مثل (سمعنا العرب يقولون) (٣)
(حدثنا بذلك يونس) (زعم الخليل) وغيرها من العبارات التي تؤكد اهتمام
سيبويه بالسماع في تسجيله لكلام العرب .

١ - الكتاب - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - ج ٢ ص ٢٢٦ .

٢ - الكتاب - ج ٢ ص ٤٢٥ .

٣ - الكتاب - ج ٢ ص ٢٥٢ - ج ٣ ص ٢٣٨ .

القياس :-

لقد سمع سيبويه ، وروى ما سمعه ، ولكنه لم يسمع كل اللسان العربي في أصواته ، وألفاظه ، وتركيب جملة . ولذلك لجأ - كغيره من علماء اللغة - إلى القياس ، فقام ما لم يسمعه ، على ما سمعه . وكان حريصاً أن يكون قياسه على الصحيح المسموع ، فهو يعتمد أولاً على السماع ، ثم يقيس ما لم يسمعه . وكان يرفض القياس على الشاذ ، لأنه منكر في القياس قال في باب أي : (... ومن قولهما : أضرب أي أفضل . وأما غيرهما فيقول : أضرب أي أفضل . ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب ، ويسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك ، يعني أيهم ، وأجروا أي على القياس . ولو قالت العرب أضرب أي أفضل لقلت ، ولم يكن بدّ من متابعتهم . ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس) (١) .

وقال في باب مجرى أي مضافاً على القياس (وذلك قولك : أضرب أيهم هو أفضل وأضرب أيهم كان أفضل ، وأضرب أيهم أبوه زيد جري ذا على القياس لأن " الذي " يحسن ها هنا . ولو قلت : أضرب أيهم عاقل رفعت لأن الذي عاقل قبيحة . فإذا أدخلت هو نصبت ، لأن الذي هو عاقل حسن . ألا ترى أنك لو قلت هذا الذي هو عاقل ، كان حسناً) (٢) .

منهج سيبويه في الاستشهاد بالقراءات :-

احتج سيبويه بالقراءات وجعلها أصلاً من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو . وكان يحترم كل القراءات ، حتى القراءة التي تخالف قواعده ، وضوابط مذهبه اللغوي ، فكان لا يعترض لها بطعن ، أو تجريح . وهذا هو الذي يميزه عن غيره من علماء النحو ، من الذين لم يبالوا بتخطئة بعض القراءات ، واتهام القراء بالوهم واللعن . فقد كان يقبل القراءة التي توافق قواعد منهجه ، ويتجنب التعرض للقراءة التي تخالف منهجه لأنه يرى أن القراءة سنة .

١ - الكتاب - ج ٢ ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

٢ - الكتاب - ج ٢ ص ٤٠٣ - ٤٠٤ .

قال : (فأما قوله عز وجل : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فإنما هو على قوله : زيدا ضربته ، وهو عربي كثير . وقد قرأ بعضهم : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ : إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السنة (١) . فيتضح من كلامه أنه لا ينكر القراءة في قوله تعالى ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ (٢) بالنصب على الرغم من أن الرفع أفصح من النصب . وقد صرح بذلك في موضع آخر . قال (... ومثل ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ . وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ؛ لأنك لم تشغله بشيء ... وقد قرأ بعضهم ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ... فالنصب عربي كثير والرفع أجود (٣) وأحياناً يماثل القراءة بما ورد قليلاً أو غير معروف عند العرب . قال : (وزعموا أن بعضهم قرأ : ﴿ وَآتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

من فرَّ عن نيرانها * * * فأنا ابن قيس لا براح

جعلها بمنزلة ليس ، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع ... وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق .

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * * * إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن ﴿ لَات حِينَ مَنَاصٍ ﴾ كذلك (٤) .

وقد التزم هذا المنهج - أعني عدم تجريح القراءة - في كل القراءات التي تخالف ضوابط مذهبه النحوي : وهذا لا يعني أنه كان يقبل كل هذه القراءات . ويبدو لي أن قوله (إلا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة السنة) لا يعني قبول كل القراءات ، وإنما يقصد به عدم التعرض للقراءات بالطعن والتجريح . وإلى هذا ذهب أستاذنا الدكتور عثمان الفكي عندما قال : (ربما كان احترامه للقراءة وإيمانه

١ - الكتاب - ج ١ ص ١٤٨ .

٢ - سورة فصلت - الآية ١٧ .

٣ - الكتاب - ج ١ ص ٨١ - ٨٢ .

٤ - الكتاب - ج ١ ص ٥٨ - ٦٠ .

بأنها سنة متبعة ، دفعه إلى تجنب بعض القراءات) (١) والذي يؤكد ذلك نقله لرواية أستاذه يونس لرأي أبي عمرو في قراءة ابن مروان لقوله تعالى : ﴿ هُوَ لَأَبْنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ ﴾ (٢) بنصب أظهر . قال : (وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلته بين المعرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع . فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً ، وقال : احتبى ابن مروان في ذه في اللحن . يقول لحن ، وهو رجل من أهل المدينة ، كما تقول : اشتمل بالخطأ ، وذلك أنه قرأ : ﴿ هُوَ لَأَبْنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ ﴾ فنصب) (٣) . فنراه في هذا النص نقل رأي أبي عمرو في تلحين ابن مروان في قراءته ولكنه لم يعقب عليه بتأييد أو رفض .

ويبدو لي أن استشهاده برأي أبي عمرو في هذه القراءة دون التعقيب عليه

بتأييد أو رفض يؤكد لنا حقيقتين :

الأولى : عدم التعقيب بالرفض ، يؤكد لنا أن هذه القراءة ، غير معتمدة عنده .

الثانية : عدم التعقيب بالتأييد ، يؤكد لنا احترامه للقراءة ؛ ولذلك تجنب تأييد الطعن الذي وجهه أبو عمرو للقراءة .

وفي رأيي أن هذا تفسير لقوله : (القراءة لا تخالف لأن القراءة السنة) . أي

إذا لم نعتمدها ، لا نطعن فيها ، ولا نصفها باللحن .

وقد أثارَت هذه القضية جدلاً واسعاً في أوساط بعض العلماء القدامى

والباحثين المحدثين . فذهب فريق منهم إلى أن سيبويه يطعن في القراءات التي لا

توافق منهجه . ومن أمثال هؤلاء ابن جني ، والزمخشري ، وأبو حيان ، والدكتور

أحمد المكي الأنصاري ، والدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، وغيرهم . وذهب

فريق آخر إلى أن سيبويه يقبل جميع القراءات ولا يرفضها . ومن هؤلاء الدكتور

شوقي ضيف الذي قال : (وليس في كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات

مع كثرة ما استشهد به منها ، وقد صرح بقبولها جميعاً) (٤) .

١ - الاستشهاد في النحو العربي - د . عثمان الفكي . ص ١٥٦ .

٢ - سورة هود - الآية ٧٨ .

٣ - الكتاب - ج ٢ ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

٤ - المدارس النحوية - د . شوقي ضيف - دار المعارف القاهرة ١٩٦٨م - ص ١٥٧ .

والذي أراه أن كلا الفريقين قد تطرفا جانبا من الصواب ، وقد بالغ في التطرف الدكتور سليمان يوسف خاطر في رسالته القيمة التي نال بها درجة الدكتوراه ، حيث وصف بعض الذين قالوا بأن سيبويه يطعن في القراءات ، بأنهم أذئاب الاستعمار ، وتلاميذ المستشرقين . ووصف الشيخ العلامة الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة بأن له عبارات غير سديدة في حق سيبويه (١) .

والذي أراه أن سيبويه لم يصرح بقبول كل القراءات ، بل كان يقبل ما يوافق القاعدة المعتمدة عنده ، وهو في الوقت نفسه لم يطعن في القراءة التي تخالف منهجه، بل كان يتجنب حتى التعليق على رأي أبي عمرو، الذي طعن في قراءة ابن مروان .

بصورة عامة يمكنني القول : أن موقف سيبويه من القراءات موقف معتدل استشهد بها في مواضع الاستشهاد ، وسكت عن بعضها الذي لا شاهد له فيها احتراما لها لأنها سنة .

منهج سيبويه في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف :-

انتهج سيبويه منهج مدرسته البصرية في عدم جواز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ؛ لأن علماء الحديث جَوَّزُوا الرواية بالمعنى ، ودخل في روايته كثير من الأعاجم . ولكننا نجد قد استشهد بالحديث النبوي في ستة مواضع من كتابه (٢) ولكنه في كل هذه المواضع ، لم يكن ينسب الحديث إلى الرسول ﷺ ولا لأحد من الرواة ، فنجده يذكر الحديث حشواً في الكلام . ومن ذلك ما ذكره في بلب من المصادر ما ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره . قال : (... وقد جاء سبحانه منوناً مفرداً في الشعر ، قال الشاعر وهو أمية بن أبي الصلت

سبحانه ثم سبحاناً يعود له * * * وقبلنا سبَّحَ الجُودِيُّ والجَمْدُ

١ - منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته وماخذ بعض المحدثين عليه - د . سليمان يوسف خاطر رسالة دكتوراة جامعة أم درمان الإسلامية - ص ١٧٢ .

٢ - الكتاب ١ : ٧٤ - ١ - ٢٢٧ : ٢ - ٢٩٢ : ٣ - ٢٦٨ : ٤ - ١١٦ .

شبهه بقولهم : حجراً وسلاماً . وأما سبوحاً قدوساً ربّ الملائكة والروح
فليس بمنزلة سبحان الله ؛ لأن السبوح والقدوس اسمٌ ، ولكنه على قوله : اذكر
سبوحاً قدوساً (١) .

ونجده أحياناً يقدم الحديث بقوله (ومثل ذلك) (٢) أو (كما قال) (٣) دون
إشارة إلى القائل ، فكان يورد الحديث كأنه قول عام يجوز الاستشهاد به . وقال في
باب ما يكون فيه هو ، وأنت ، وأنا ، ونحن ، وأخواتهن فصلاً : (... وأما قولهم :
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ، ففيه
ثلاث أوجه : فالرفع وجهان والنصب وجه واحد (٤) ولا أدري لمن يرجع الضمير
في قوله : [وأما قولهم] ، ولكننا نعلم أن القول هو قول الرسول ﷺ ، واعتقد أن
سبويه لا يخفي عليه ذلك . ولكن تقييده بضوابط مدرسته البصرية التي ترفض
الاستشهاد بالحديث الشريف جعله يتجنب نسبة الأحاديث إلى قائلها عليه افضل
الصلاة والسلام .

١ - الكتاب ج ١ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٣٢ .

٣ - الكتاب ج ٣ ص ٢٦٨ .

٤ - الكتاب ج ٣ ص ٣٩٣ .

ਮੰਦਰੀ ਆਖਾਖੇ

ਮੰਦਰੀ ਆਖਾਖੇ

قال الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة : (لقد اتصلت العناية بكتاب سيبويه جيلاً بعد جيل ، وطبقة بعد طبقة ، فشرق وغرب ، وملاّت شهرته الخافقين ، ولم تحل هذه الشهرة دون أن ينسب إلى سيبويه ما يخالف ما سجله في كتابه) (١) .
وذكر أنه من خلال متابعته للأقوال المنسوبة إلى سيبويه في كتب النحو وجد

تعارضاً بينها وبين ما أثبتته سيبويه في كتابه في خمس نقاط هي :-

١ - وجوب توكيد المضارع الواقع في جواب القسم .

٢ - العامل في جزم جواب الطلب .

٣ - التعجب من صيغة أفعل .

٤ - تضعيف آخر الكلمة في حالتي الوقف والوصل .

٥ - عمل كاف الجر في الضمير .

وقد ذكر الدكتور عضيمة هذه النقاط بصورة مجملة (٢) وأود تفصيلها في

هذا المبحث وأقدمها نماذجاً للتعارض الذي حدث في نقل آراء سيبويه .

توكيد المضارع الواقع في جواب القسم

تحدث سيبويه عن المضارع الواقع في جواب القسم ، وقال بوجوب توكيده بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة . قال : (أعلم أن القسم توكيد لكلامك ، فإذا حلفت على فعلٍ غير منفي لم يقع ، لزمته اللام ، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولك والله لا فعلن . وزعم الخليل : أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك : إن كان لصالحاً ، فإن بمنزلة اللام ، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة . وأعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين ، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك والله . وإن كان الفعل قد وقع ، وحلفت عليه لم تزد على السلام ؛ وذلك قولك : والله لفعلت . وسمعنا من العرب من يقول : والله لكذبت ، والله لكذب . فالنون لا تدخل على فعلٍ قد وقع ، وإنما تدخل على غير الواجب) (١) .

هذا النص يؤكد وجوب دخول النون على الفعل المضارع المثبت . ولكن أبو علي ذكر - فيما نقله عنه ابن يعيش - أن سيبويه يري أن التوكيد هنا غير لازم . قال ابن يعيش : (ومظنة هذه النون الفعل المستقبل المطلوب تحصيله ؛ لأن الفعل المستقبل غير موجود ، فإذا أريد حصوله أكد بالنون إيذاناً بقوة العناية بوجوده ، ومظنتها ما ذكر من المواضع فمن ذلك فعل القسم نحو قولك والله لأقومن ، وأقسمت عليك لتفعلن . قال تعالى : ﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم ﴾ قال الشاعر :

فمن يك لم يثأر بأعراض قومه * * * فإني ورب الراقصات لأثارا
وهذه النون تقع هنا لازمة ... وذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة
وحكاه عن سيبويه ، قال : ولحاقها أكثر . والسيرافي وجماعه من النحويين يرون
أن لحاق النون لازماً للفصل الذي ذكرناه وهو الظاهر من كلام سيبويه (٢) وذكر

في موضع آخر (... وذهب أبو علي أنه يجوز أن لا تلحق هذه النون الفعل ، قال:
ولحاقها أكثر . وزعم أنه رأي سيبويه . والمنصوص عليه خلاف ذلك)^(١) .
ويتضح من نقل ابن يعيش أنه لا يؤيد ما ذكره أبو علي . وإن أبا علي نقل
رأياً لسيبويه يتعارض مع ما ذكره سيبويه في كتابه .

^١ - شرح المفصل . ابن يعيش ج ٩ ص ٤٣ .

العامل في جزم جواب الطلب

ذكر الدكتور عضيمة أن أبا حيان نقل رأياً مخالفاً لرأي سيبويه في العامل في جزم جواب الطلب . وعندما أردت التحقق من ذلك ، رجعت إلى ما ذكره أبو حيان وقارنته بما ذكره سيبويه في كتابه ، فوجدت أن ما ذكره أبو حيان يمكن أن يخرج بوجه من الوجوه ، بحيث لا يكون فيه تعارض ، ولكن التعارض الحقيقي فيما ذكره الدكتور عضيمة الذي حاول أن ينبهنا إلى التعارض في قول أبي حيان . ولتوضيح هذا الأمر يجب الوقوف عند كل نص على حده .

قال عضيمة : (في جازم جواب الطلب قولان ، ذكرهما سيبويه ... يرى سيبويه ، أن الجازم هو (إن) الشرطية المقدرة . ويرى الخليل ، أن الجازم هو الطلب نفسه ؛ لما قام مقام أداة الشرط... أما أبو حيان فقد جعل مذهب الخليل وسيبويه مذهباً واحداً ، وهو الجزم بالطلب نفسه)^(١) .

يتضح من هذا النص أن رأي سيبويه - حسب نقل الدكتور عضيمة - أن العامل في الجزم هو (إن) الشرطية المقدرة ، ورأي الخليل العامل هو الطلب نفسه.

وللتأكد من ذلك علينا الرجوع إلى كتاب سيبويه ، نجده يقول : (فأما ما انجزم بالأمر فقولك : انتني أنك . وأما ما انجزم بالنهي فقولك : لا تفعل يكن خيراً لك . وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا تأتيني أحدثك ؟ وأين تكون أزرك ؟ . وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني ، بأن تأتني ، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء كما أن إن تأتني غير مستغنية عن أنك . وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن ، فلذلك انجزم الجواب ؛ لأنه إذا قال : انتني أنك ، فإن معنى كلامه إن يكن منك الإتيان أنك ، وإذا قال : أين بيتك أزرك فكأنه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرك ، لأن قوله أين بيتك يريد به : أعلمني . وإذا قال : ليته عندنا يحدثنا ، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثنا .

^١ - المقتضب المبرد ج ١ ص ١٢٥

وهو يريد هاهنا إذا تمنى ما أراد في الأمر . وإذا قال لو نزلت فكأنه قال أنزل () (١).

قوله : [وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني ، بإن تأتني ؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه ، إذا أرادوا الجزاء ، كما أن إن تأتني غير مستغنية عن أنك] يؤكد أن رأي سيبويه أن العامل هو الطلب نفسه ، مثلما كان العامل في جزم جواب الشرط هو الشرط نفسه ؛ لأنه قال : [كما انجزم جواب إن تأتني بإن تأتني] ولو أنه قال : انجزم جواب إن تأتني بإن وحدها ، كان العامل هو أداة الشرط ولكن عندما قال : [بإن تأتني] يعني الأداة وفعل الشرط ، أي الشرط كاملاً . ولما كان جواب الشرط قد انجزم بالشرط كذلك جواب الطلب انجزم بالطلب نفسه . أما قوله [وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) ولذلك انجزم الجواب] يؤكد أن رأي الخليل هو أن العامل (إن) المقدرة ويتأكد ذلك بالأمثلة التي ذكرها سيبويه عن الخليل عندما قال : [لأنه إذا قال انتني أنك فإن معنى كلامه إن يكن منك الإتيان أنك ، وإذا قال أين بيتك أزرك ، فكأنه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرك] .

وبمقارنة هذا بما نقله الدكتور عضيمة نجد التعارض واضحاً في نقله ، فقد عكس القولين ، وجعل رأي سيبويه للخليل ، ورأي الخليل لسيبويه .

وعندما نرجع إلى ما ذكره أبو حيان نجده يقول : (... وقد اختلف النحويون في ذلك ، فذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر تضمنت معنى الشرط ، فإذا قلت أضرب زيدا يغضب ، ضمن اضرب معنى أن تضرب ، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف . وذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر ثابت مناب الشرط ، ومعنى النيابة أنه كان التقدير أضرب زيدا ، إن تضرب زيدا يغضب . ثم حذفتم جملة الشرط وأنبئت جملة الأمر منابها ... وفي الحقيقة العمل إنما هو للشرط المقدر ،

وهو اختيار الفارسي والسيرافي وهو الذي نصّ عليه سيبويه عن الخليل والترجيح بين القولين يذكر في علم النحو (١) .

يتضح من كلام أبي حيان ، أنه ذكر ما أورده سيبويه عن الخليل ، ولم يذكر رأي سيبويه الخاص به في هذه المسألة . وهذا على نقصه ليس خطأ إذ أن سيبويه ذكر رأياً خاصاً به ثم نقل رأي الخليل ولم يرفضه . ويمكن أن يعتبر رأي ثانياً لسيبويه . ولذلك فإن إيراد أبي حيان لرأي واحد ولم يورد الرأي الثاني ، لا يعتبر تعارضاً خاصة وأنه قال : [وهو الذي نص عليه سيبويه عن الخليل] . وهذه حقيقة فإن سيبويه قد نص ذلك عن الخليل . وعليه أستطيع أن أؤكد أن ما ذكره أبو حيان ليس فيه تعارض ، ولكن التعارض فيما ذكره الدكتور عزيمة . ربما كان ذلك سهواً منه أو خطأ في الصياغة . والله تعالى أعلم .

١ - البحر المحيط أبو حيان الأندلسي دار الفكر الطبعة الثانية ١٩٨٣م ج ١ ص ١٧٥ .

التعجب من صيغة أفعل

ذكر الدكتور عضيمة أن ابن يعيش نسب إلى سيبويه إن التعجب من صيغة أفعل موقوف على السماع (١). وللتأكد من ذلك رجعت إلى ابن يعيش فوجدته يقول: (.....) وجملة الأمر أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين ، أحدهما ما زاد وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلاً أو غير أصل ، والآخر الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب لأن فعلها زائد على الثلاثة أصلاً وغير أصل ، فلو زدت عليه همزة التعدي لخرج عن بناء أفعل . وقد قالوا ما أعطاه درهم ، وأولاه للخير . فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يجوز منه إلا ما تكلمت به العرب . فالتعجب من فعل قياسي مطرد ومن أفعل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب (٢) .

هذا يعني أن ما ذكره الدكتور عضيمة صحيح ، ولكن يجب أن نرجع إلى سيبويه للتأكد من صحة ما ذكره ابن يعيش .

قال سيبويه في باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه : (وذلك قولك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به . ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا تزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يحسن ولا شيء مما يكون في الأفعال سوى هذا . وبناءه أبداً من فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعَّلَ ، وأَفْعَلَ (٣) . يتضح من كلام سيبويه أن ما نقله عنه ابن يعيش ليس صحيحاً . وأن سيبويه يؤكد أن بناء التعجب يكون من فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعَّلَ ، وأَفْعَلَ . وذكر سيبويه في مواضع أخرى من كتابه (٤) ، صيغ التعجب السماعية ولم يذكر معها (أفْعَلَ) . إذن ما نقله ابن يعيش في هذه القضية يؤكد التعارض في بعض أقوال سيبويه المنقولة في بعض كتب النحو .

١- المقتضب المبرد ج ١ ص ١٣٥ .

٢- شرح المفصل ابن يعيش عالم الكتب بيروت - ج ٧ ص ١٤٤ .

٣- الكتاب - سيبويه ج ١ ص ٧٢ ، ٧٣ .

٤- الكتاب سيبويه ج ١ ص ٧٢ ، ٧٣ ، ج ٢ ص ٢٩١ - ٢٩٤ .

عمل كاف الجر في الضمير

قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر : (--- إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف ، فيجرونها على القياس . قال العجاج :
وأم أوعالٍ كهأ أو اقرباً .
وقال العجاج :

فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً *** كة ولا كهناً إلا حائلاً

شبهوه بقوله له ولهن . ولو اضطر شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت كي . وكى خطأ ؛ من قيل أنه ليس في العربية حرفٌ يفتح قبل ياء الإضافة (١)
يتضح من ذلك أن سيبويه يجوز عمل كاف الجر في الضمير في حالة الضرورة الشعرية فقط . ولكن بعض النحاة ، نسبوا إلى سيبويه الجواز المطلق . وهذا يعارض ما أورده في كتابه . وقد نقل عبد السلام محمد هارون - محقق الكتاب - ما ظاهره أن البغدادي نسب إلى سيبويه الجواز المطلق ، قال : (وفي الخزانة : أجاز سيبويه وأصحابه أنت كي وأنا كك ، وضعفه الكسائي ، والفراء وهشام ، واحتجوا بأنه قليل في كلام العرب وقال الفراء : أنشدني بعض أصحابنا :
وإذا الحرب شمرت لم تكن كي) (٢) .

والحقيقة خلاف ذلك ، فالبغدادي لم يذكر هذا النص بهذه الصورة ، ولكن عبد السلام هارون نقل النص مبتوراً ، فأوحى بأن البغدادي ينسب إلى سيبويه الجواز المطلق . وحاصل المسألة أن الذي نقل الجواز المطلق عن سيبويه هو أبو حيان وقد ردّ عليه البغدادي في الخزانة بقوله : (وبما نقلناه عن سيبويه يعرف أن نسبة جواز ذلك إليه مطلقاً غير صحيح ، ومن نسب الجواز إليه مطلقاً أبو حيان ، قال في الارتشاف ، وفي الواضح : أجاز سيبويه وأصحابه أنت كي وأنا كك ، وضعفه الكسائي ، والفراء ، وهشام . وقال في تذكرته أيضاً : واختلفوا في دخول

(١) الكتاب ج ٢ ص ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٢) الكتاب الهامش ج ٢ ص ٣٨٥ .

الكاف على الياء والكاف ، فأجاز سيبويه وأصحابه أنت كي وأنا كك ، وضعف هذا الكسائي ، والفراء ، وهشام^(١) .

إن سيبويه يجوز عمل كاف الجر في الضمير في حالة الضرورة الشعرية ، وأبو حيان نقل عنه الجواز المطلق ورد عليه البغدادي . وعبد السلام هارون نقل أن البغدادي ينسب الجواز المطلق لسيبويه ، وكل هذا من صور التعارض الذي يحدث في نقل آراء العلماء .

٦٤٢٤

(١) الخزانة البغدادي ج ٤ ص ٢٧٥

تضعيف آخر الكلمة

تحدث سيبويه عن تضعيف آخر الكلمة ، مؤكداً أن تضعيف آخر الكلمة يكون في حالة الوقف فقط ، وإذا ضعفت الكلمة في حالة الوصل ، يكون ذلك من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ، وهو من باب الضرورة الشعرية . قال في باب ما يحتمل الشعر : (أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف ، واستعمل محذوفاً - - - - - ومن العرب من ينقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا ينقلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف ، نحو : سببًا و ككلاً لأنهم قد يتقلونهم في الوقف) (١) .

وقال في موضع آخر : (ومن ثمَّ قالت العرب في الشعر في القوافي : " سببًا " يريد السبب ؛ و " عيهُلُ " يريد العيهُلُ ، لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف اتبعوه الياء في الوصل ، والواو على ذلك . كما يلحقون الواو والياء في القوافي ، فيما لا يدخله ياءٌ ولا واوٌ في الكلام ، وأجروا الألف مجراها لأنها شريكتهما في القوافي ، ويُمَدُّ بها في غير موضع التنوين ، ويلحقونها في غير التنوين ، فألحقوها بها فيما ينون في الكلام ، وجعلوا سببًا كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت . قال رجل من بني أسد :

ببازلٍ وجنأٍ أو عيهُلٍ

وقال رؤبة :

لقد خشيتُ أن أرى جدبًا *** في عامنا ذا بعد ما أخصبًا

أراد : جدبًا) (٢) .

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٦ - ٢٩

(٢) الكتاب ج ٤ ص ١٦٩ - ١٧٠

قال محقق الكتاب عن البيت الأول : (الشاهد فيه : تشديد " عيهول " في الوصل
ضرورة [وقال عن البيت الثاني] : وقد حرك الدال بحركة الباء قبل التشديد ،
لالتقاء الساكنين ؛ وكذلك شدد باء " أخصب " للضرورة) (١) .

يتضح من الكلام السابق أن ما أورده سيبويه في كتابه عن تضعيف آخر
الكلمة ، الأصل أن يكون في الوقف ، أما التضعيف في حالة الوصل فإنما يكون
للضرورة فقط .

ورغم هذه النصوص الصريحة التي وردت في كتاب سيبويه ، فقد نقل
الرضي في شرح الشافية خلاف ما أثبتته سيبويه في كتابه . فقد أورد أبيات رؤبة
ابن العجاج .

لقد خشيتُ أن أرى جدبًا *** في عامنا ذا بعد أن أخصبًا

أن الدبى فوق المتون دبًا *** وهبت الريح بمورٍ هبًا

تترك ما أبقى الدبى سببًا *** كأنه السيل إذا أسلحبًا

أو الحريق وافق القصبًا *** والتبن والحلفاء فالتهبًا

ثم قال : (وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة) (٢) وهذا
يعارض ما في كلام سيبويه إذ إنه يؤكد أن ذلك ضرورة .

(١) الكتاب - ج ٤ ص ١٧٠ الهامش

(٢) الكافية في النحو - ابن الحاجب - شرح الرضي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٩٨٢م - ج ٢ ص ٣٢٠ .

الفصل الثاني

الأخفش

المبحث الأول
حياته وآثاره العلمية

حياة الأخفش :-

الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، (مولى مجاشع بن دارم) (١) لقب بالأخفش الأوسط ، تميزا له عن الأخفش الأكبر أبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ، أحد شيوخ سيبويه ، والأخفش الأصغر أبي الحسن علي بن سليمان . وكلن يلقب بالأخفش الأصغر ، فلما ظهر أبو الحسن علي بن سليمان وعرف بالأخفش الأصغر ، غلب على سعيد بن مسعدة لقب الأخفش الأوسط (٢) .

وذكر السيوطي في كتابه [المزهري في علوم اللغة وأنواعها] ، أن أحد عشر نحويا لقبوا بالأخفش (٣) ولكن عندما يطلق لقب الأخفش مجردا عن الاسم والكنية في كتب النحو يكون المقصود أبا الحسن سعيد بن مسعدة . قال السيوطي : " وحيث أطلق في كتب النحو الأخفش فهو الأوسط ، فإن أريد الأكبر أو الأصغر قيده " (٤) و " الأخفش " من أهل بلخ سكن البصرة ودخل بغداد وأقام بها مدة وروى وصنف بها " (٥) .

لم تذكر كتب التراجم تاريخ ميلاده ، واختلف في تاريخ وفاته . فقيل : إنه سنة ٢١٠ هـ (٦) وقيل : سنة ٢١١ هـ (٧) وقيل : سنة ٢٢١ هـ (٨) . ولكن اغلب كتب التراجم ذكرت أنها سنة ٢١٥ هـ (٩) . ولذلك أرجح أن تكون سنة وفاة الأخفش ٢١٥ هـ .

١ - الفهرست - ابن النديم - تحقيق د . شعبان خليفة ، وليد محمد العوزة ، ج ١ ص ٥٢ .
٢ - وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر بيروت ج ٢ ص ٢٨٠ .
٣ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٨٦ م ج ٢ ص ٤٥٣ - ٤٥٤ .
٤ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، ج ٢ ص ٤٥٥ - ٤٥٦ .
٥ - بغية الوعاة في طبقات النحويين و اللغاة ، السيوطي ، ج ١ ص ٥٩٠ .
٦ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، ج ٢ ص ٤٦٣ .
٧ - الكامل في التاريخ ، ابن الأثير ، دار صادر ، بيروت ج ٦ ص ٤٠٦ .
٨ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، ج ٢ ص ٤٦٣ .
٩ - الأعلام - خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، ج ٣ - ص ١٠١ - وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٨٠ الفهرست ، ج ١ ص ٨٥ .

صفاته :-

لقب أبو الحسن سعيد بن مسعدة بالأخفش (والخفش الصغير العينين مع سوء بصرهما) (١) ، ولكن لم تذكر الكتب التي ترجمت له انه كان مصابا بالخفش ؛ ولذلك ارجح أنه لم يكن مصابا بالخفش حقيقة وإنما لصق به هذا اللقب تشبيها له بأبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد .

وكان من صفاته أنه أجلع . والأجلع هو الذي لا تتطبق شفثاه (٢) ومن صفاته الجرأة ويتضح ذلك من خلال تصديه للكسائي بعد المسألة الزنبورية ، حيث ذهب إلى الكسائي في بغداد ، وسأله عن مائة مسألة ، فأجاب بجوابات خطأه في جميعها حتى أراد أصحاب الكسائي الوثوب عليه (٣) .

وكان يمتاز بالحفظ الجيد . قال عنه المبرد : (احفظ من أخذ عن سيوبه الأخفش) (٤) وقد طعن فيه الجاحظ متهما إياه بالجشع وحب المال ، وانه يصنف كتب معقدة ليضطر الناس في تعليمها إليه لقاء الأجر (٥) .
وطعن فيه تلميذه أبو حاتم السجستاني متهما إياه بسرقة كتاب أبي عبيدة (٦) .

١ - وفيات الأعيان - ابن خلكان - ج ٢ . ص ٣٨٠ .

٢ - بغية الوعاة - السيوطي - ج ١ ص ٥٩٠ .

٣ - بغية الوعاة - السيوطي - ج ١ ص ٥٩٠ .

٤ - بغية الوعاة - السيوطي - ج ١ ص ٥٩٠ .

٥ - الحيوان - الجاحظ - تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ١٩٨٨ ج ١ ص ٩١

٦ - إنباه الرواة - القفطي - ج ٢ ص ٣٧ ، ٣٨ .

شيوخ الأخفش :-

يعتبر الأخفش في الطبقة السادسة من النحويين مع النضر بن شميل ، وأبي محمد اليزيدي ، وسيبويه ، والجرمي ، وعلي بن نصر الهضمي ، وغيرهم (١) وكان الأخفش أسن من سيبويه ، وقد أخذ عن أخذ عنه سيبويه ، إلا أنه لم يأخذ عن الخليل بن أحمد (٢) .

ومن شيوخ الأخفش :-

١ - سيبويه :-

هو عمرو بن عثمان بن قنبر . يقول الأخفش : (وكنت أسال سيبويه عما أشكل علي منه . فإن تصعب علي الشيء منه قرأته عليه) (٣) فهو بذلك يعد من تلاميذ سيبويه .

٢ - عيسى بن عمر الثقفي :-

بصري ، من موالي آل خالد بن الوليد . توفي سنة ١٤٩هـ (٤) .

٣ - يونس بن حبيب :-

من موالي بني ضبة ، ولد سنة ٩٤هـ ، وتوفي سنة ١٨٢هـ (٥) .

٤ - أبو مالك الأعرابي :-

هو أبو مالك عمرو بن كركرة النميري . يقال : إن الأصمعي كان يحفظ ثلث اللغة ، وكان الخليل يحفظ نصف اللغة ، وكان أبو مالك يحفظ اللغة كلها (٦) .
ومنهم أبو شمر المعتزلي ، وحماد بن الزبرقان ، والكلبي (٧) .

١ - طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٣م ص ٥٧ .

٢ - مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، ص ١١ وأيضا إنباه الرواة ج ٢ ص ٣٦ .

٣ - إنباه الرواة ، القفطي ، ج ٢ ص ٤١ .

٤ - أنظر المراتب ، ص ٢١ ، الفهرست ج ١ ص ٦٨ ، أخبار النحويين البصريين - السرافي - مطبعة الكاثوليك ، بيروت ١٩٣٦م .

٥ - أنظر مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، ص ٢١ ، بغية الوعاة ، السيوطي ص ٤٢٦ .

٦ - الفهرست ، ابن النديم ، ص ٤٤ . إنباه الرواة - القفطي ، ج ٢ ص ٣٦٠ .

٧ - البيان والتبيين الجاحظ تحقيق عبد السلام محمد مارون الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٠م ج ١ ص ٩١ . الفهرست ج ١ ص ٨٤ بغية الوعاة ج ١ ص ٥٩٠ .

تلاميذ الأخفش :-

١ - المازني :-

أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية . وقيل بكر بن محمد بن عدي بن حبيب
قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش . قال عنه المبرد لم يكن بعد سيبويه أعلم
بالنحو من أبي عثمان توفي سنة ٢٤٨هـ وقيل سنة ٢٤٩هـ (١) .

٢ - الجرمي :-

أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي قرأ كتاب سيبويه على الأخفش . له من
المؤلفات " العروض و مختصر نحو المتعلمين و غريب سيبويه "
توفي ٢٢٥هـ (٢) .

٣ - السجستاني :-

أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني . قرأ كتاب سيبويه على الأخفش ،
وكانت تقرأ كتب الأخفش عليه . وقال عنه المبرد : انه لم يكن حاذقا بالنحو . توفي
٢٢٥هـ (٣) .

ومنهم الرياشي ، والنيسابوري ، والناشي (٤)

١ - بغية الوعاة ، السيوطي - ج ١ ص ٤٦٣ ، إنباه الرواة ، ج ١ ص ٢٨١ ، الطبقات ، ص ٨٧ .

٢ - إنباه الرواة ، القفطي ، ج ٢ ص ٨٠ - ٨٣ ، نزهة الأبناء في طبقات الأدباء ، ابن الأثيري ، ص ١١٤ - ١١٦ .

٣ - إنباه الرواة ، القفطي ، ج ٢ ص ٥٨ ، ٦٤ ، أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، ص ٩٣ .

٤ - راجع إنباه الرواة - ج ٢ ص ٣٦٩ ، بغية الوعاة - السيوطي - ج ٢ ص ٦١ ، مراتب النحويين - ص ١٣٧ .

آثاره العلمية :-

إن عصر الأخفش كان عصر الحضارات ، والفكر ، وازدهار العلوم . وقد استطاع الأخفش بما لديه من علم ، وفكر ، مسيطرة ما ساد عصره من تلك الحضارات . وكان الأخفش معتزليا . يقول بالعدل وكان في اعتزاله قدريا شمريا ، ولكنه لم يكن يغلو في اعتزاله ^(١) وقد أتاح له ذلك ، العلم بالكلام ، والقدرة على الجدل والحوار ، حتى عرف بأنه " اعلم الناس بالكلام واحذقهم بالجدل " ^(٢) . أما اللغة فقد امتلك ناصيتها وأخذ بكل فرع من فروعها المختلفة . وقد حفلت خزائن المكتبات بالعديد من كتب التراث العربي التي تحمل آراءه وأفكاره اللغوية . واستطاع أن يصنف كتبا كثيرة في النحو ، والعروض ، والقوافي . ومن هذه المصنفات :

١ - كتاب المسائل الكبير :-

صنفه في بغداد وذلك عندما أتاه هشام الضرير فسأله عن مسائل عملها وفروع فرعها ، فلما رأى أن اعتماده واعتماد غيره من الكوفيين على المسائل ، عمل كتاب المسائل الكبير . فلم يعرفوا أكثر ما أورده فيه ^(٣) .

٢ - كتاب المسائل الصغير :-

ذكره ابن النديم في الفهرست ^(٤) والبغدادي في الخزانة ^(٥) .

٣ - كتاب الأوسط في النحو :-

ذكره ابن النديم ^(٦) وليس من كتب الحقبة الأولى من حياة الأخفش العلمية . رجع فيه إلى موافقة سيبويه في آراء نحوية عارضه فيها ^(٧) .

١ - بغية الوعاة ، السيوطي ، ج ١ ص ٩٠ .

٢ - إنباه الرواة على إنباه النحاة ، الوزير القفطي ، ج ٢ ص ٤٩ .

٣ - هدية العارفين ، اسماعيل البغدادي ، ملحق بكشف الظنون ، دار الفكر ١٩٨٣ ج ٥ ص ٢٨٨

٤ - الفهرست - ابن النديم - ج ١ ص ٥٢ .

٥ - خزانة الأدب ، البغدادي ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت ، ج ٣ ، ص ٥٧٣ .

٦ - الفهرست - ابن النديم ، ج ١ ص ٨٤ .

٧ - معجم الهوامع ، السيوطي ج ٢ ص ١٩٦ ، تصحيح السيد محمد بدر النعساني دار المعرفة بيروت وانظر شرح الكافية الشافية ،

ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم احمد هريدي ج ٣ ص ١٤٩٩ .

- ٤ - كتاب الأربعة :-
 ذكرته كتب الطبقات (١) .
- ٥ - كتاب الاشتقاق :-
 وقد افرد الاشتقاق بالتأليف جماعة من المتقدمين ، منهم الأصمعي وقطرب
 وأبو الحسن الأخفش وأبو النصر الباهلي (٢) .
- ٦ - كتاب العروض :-
 ورد ذكره منفصلا عن كتاب القوافي (٣) .
- ٧ - كتاب المقاييس في النحو :-
 ذكره ابن جني وكان كتيباً موجزاً (٤) .
- ٨ - كتاب الملوك :-
 ذكره مصنفو كتب الطبقات (٥) .
- ٩ - كتاب الواحد والجمع في القرآن :-
 ذكره السيوطي وكان مرجعاً في اللغات والغريب وسماه بعضهم (القرآن في
 جمع واحد) . وطعن فيه أبو حاتم السجستاني (٦) .
- ١٠ - كتاب التصريف :-
 ذكره الوزير القفطي في إنباه الرواة (٧) وابن النديم في الفهرست (٨) .
 كل هذه الكتب التي ذكرناها ، وغيرها من مصنفات الأخفش ، أكد الدكتور
 فائز فارس ، والدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ، والدكتورة هدى

١ - الفهرست ، ابن النديم ، ج ١ ص ٨٤ ، إنباه الرواة القفطي ج ٢ ص ٤٢ .

٢ - المزهر في علوم اللغة - السيوطي ، ج ١ ص ٣٥١ .

٣ - الفهرست ، ابن النديم ، ج ١ ص ٨٤ .

٤ - الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٣ م . ج ١ ص ٢٠٠ .

٥ - الفهرست ، ابن النديم ، ج ١ ص ٨٤ . إنباه الرواة ، القفطي ج ٢ ص ٤٢ .

٦ - الإتيان في علوم القرآن ، السيوطي ، القاهرة ج ١ ص ١٩٣ وراجع إنباه الرواة - القفطي ٢٥ ص ٣٨ .

٧ - إنباه الرواة ، القفطي ، ج ٢ ص ٤٢ .

٨ - إنباه الرواة ، القفطي ، ج ١ ص ٨٤ .

محمود قرآنة - محققو كتاب معاني القرآن - إنها لم تصل إلينا، وأن خزائن الكتب اليوم لم تحفظ منها شيئاً (١) .

أما ما ينسب إلى الأخفش من الكتب التي وصلت إلينا .

كتاب شرح أبيات المعاية :-

ذكر الدكتور عبد الأمير أن كتاب " شرح أبيات المعاية " هو نفسه كتاب " معاني الأبيات " أو " معاني الشعر " (٢) . وذهب الدكتور فائز فارس إلى أن " شرح أبيات المعاية " ليس من كتب الأخفش ، وليس في النسخة المخطوطة ما يشير إلى نسبه إليه ، وقد ورد اسمه في الأسطر الأولى في أثناء الشرح . ولكنه قال : أما كتاب " المعاية " نفسه فينسب إلى الأخفش (٣) . وقد ذكره البغدادي في الخزانة في أكثر من موضع (٤) .

كتاب القوافي :-

حققه الأستاذ أحمد راتب النفاخ . وأيضاً حققه للمرة الثانية الدكتور عزت

حسن في دمشق سنة ١٩٧٠ .

كتاب معاني القرآن :-

أهم مصنفات الأخفش . صنفه بعد اتصاله بالكسائي ببغداد (٥) حققه الدكتور فائز فارس ونشر الطبعة الأولى منه في الكويت بتاريخ ١٩٧٩ م . وحققه الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد رسالة للدكتوراه بتاريخ ١٩٨٥ م وحققته الدكتورة هدى محمود قرآنة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠ م .

١ - معاني القرآن . الأخفش . تحقيق د . فائز فارس ، دار الأمل ، الكويت ١٩٨١م ، ج ١ ص ٤٧ ، تحقيق د . عبد الله الأمير محمد ، دار الكتب - بيروت ١٩٨٥ ج ١ ص ١٣ ، تحقيق د . هدى محمد قرآنة . الطبعة الأولى ١٩٩٠ مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٠م - ج ١ ص ١٧ .

٢ - معاني القرآن ، الأخفش ، تحقيق د . عبد الأمير محمد أمين الورد ج ١ ص ١٧ .

٣ - معاني القرآن ، الأخفش ، تحقيق د . فائز فارس ج ١ ص ٤٧ .

٤ - انظر خزانة الأدب ، البغدادي ، ج ١ ص ٢٩٤ ، ٣٩١ ، ٤٦٠ ، ج ٢ ص ٣٠٠ ، ٤٥٥ - ج ٣ ص ٣٦ ، ٧٠٥ ، ٥٢٧ - ج ٤ ص ٥١ .

٥ - إنباه الرواة ، القفطي ، ج ٢ ص ٢٧٤ .

المبحث الثاني منهج النحوي

يعتبر الأخفش أحد علماء ، وأئمة المدرسة البصرية . بالرغم من آرائه الخاصة التي خالف فيها علماء المدرسة البصرية . شأنه في ذلك شأن غيره من علماء البصرة ، من أمثال عيسى بن عمر النخعي الذي خالف بعض ضوابط المدرسة البصرية . بالقياس على الشاهد النادر ، كما فعل في (جوارى) حين أجازها مجرى الممنوع من الصرف ولم يعطها حكم المنقوض استناداً إلى بيت للفرزدق ، مخالفاً بذلك جماعة البصريين في منهجهم الذي لا يعتمد على الشاهد النادر (١) . وكذلك يونس بن حبيب الذي قال عنه السيرافي : (له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها) (٢) .

ولذلك فإنني أرى أن مخالفة الأخفش لبعض آراء مدرسته البصرية ، لا ينفي عنه أنه بصري ، أو أنه مؤسس المدرسة الكوفية ، كما زعم الدكتور شوقي ضيف (٣) . نعم كان له أثر كبير في قيام هذه المدرسة ، ولكنه لا ينتمي إليها . ولذلك فإن كلمة المؤسس الحقيقي التي يطلقها عليه الدكتور شوقي ضيف قد تكون من باب المبالغة ليس أكثر .

مصادر منهجه النحوي :-

صنف الأخفش العديد من كتب اللغة ، ولكن محققو كتاب (معاني القرآن) أكدوا أن خزائن الكتب اليوم لم تحفظ شيئاً منها ، وأنه لم يصل إلينا منها إلا شرح أبيات المعايمة وكتاب القوافي وكتاب معاني القرآن (٤) وكتابا (شرح أبيات المعايمة) و (القوافي) من الكتب التي تهتم بالأدب . أما كتاب (معاني القرآن) فهو الوحيد الذي وصل إلينا من كتب الأخفش حاملاً آراءه في اللغة والنحو .

ولذلك يمكن أن نعتبر كتاب معاني القرآن ، أهم مصدر نستطيع أن نقف من خلاله على ملامح منهج الأخفش النحوي ، الذي أول ما يلاحظ فيه البعد عن

١ - انظر كتاب الكافية في النحو - ابن الحاجب - شرح الرضى - دار الكتب العلمية - ج ١ ص ٨٥ .

٢ - بغية الوعاة - السيوطي - ص ٤٢٦ .

٣ - المدارس النحوية - د . شوقي ضيف . ص ٩٦ .

٤ - انظر معاني القرآن - الأخفش . تحقيق د . فائز فارس ج ١ ص ٤٧ ، معاني القرآن ، الأخفش - تحقيق د . عبد الأمير محمد أمين الورد ج ١ ص ١٣ ، معاني القرآن الأخفش - تحقيق د . هدى محمود قراة . ج ١ ص ١٧ .

الاتجاهات الفلسفية والمنطقية . وفي هذا يقول الدكتور فائز فارس . أما ما ينسب إليه من تعريف الاسم بأنه يصلح معه " نفعني وضربني " فهذا مما لا يصل إلى الجدل والفلسفة . إنها تهمة مردودة ؛ لأن عملية الإسناد واضحة سهلة ، وقد لجأت إليها بعض الهيئات التعليمية مؤخرًا ؛ من أجل تيسير فهم النحو العربي للناشئين (١) فالدكتور فارس ينفي بوجه قاطع ، أن يكون الأخفش متأثرًا بالفلسفة الجدلية ، ودل على ذلك بسهولة المادة العلمية في كتابه معاني القرآن ، وقال : (لو سعى الأخفش إلى مثلها - مع ما روى عنه من الحدق في الجدل وعلم الكلام - لوقفنا مكتوفي الأيدي أمام تفسيره من غير نعي له قولاً) (٢) .

وقد كان منهج الأخفش يقوم على ما يأتي :-

١ - القياس :-

النحو هو (علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب) (٣) هذا التعريف يوضح لنا أهمية القياس في علم النحو . والأخفش بما كان يتمتع به من فكر وذهن ، قاس كل ما لم يسمعه على ما سمعه ، وفي كتابه كثير من مظاهر التزامه القياس ، بل كان يرفض المسموع الذي يخالف القياس . وفي كتابه (قال : ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ على الصفة . وقال بعضهم " ربنا " على " يا ربنا " وأما " والله " فجره على القسم ، ولو لم تكن فيه الواو نصبت ، فقلت الله ربنا ، ومنهم من يجره بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم . وهذا في القياس رديء وقد جاء مثله شاذاً) (٤) .

٢ - السماع :-

ويقوم السماع عنده على المأخوذ عن العرب الفصحاء ، أهل البادية . وفي كتابه معاني القرآن ، وردت كثير من العبارات التي تثبت أنه شافه الأعراب وأخذ عنهم ، وذلك وفقاً لمنهج المدرسة البصرية . وهو يرفض السماع الذي يخالف

١ - معاني القرآن - الأخفش - تحقيق د . فائز فارس ج ١ ص ١٠٨ .

٢ - معاني القرآن - الأخفش - تحقيق د . فائز فارس ج ١ ص ١٠٩ .

٣ - الاقتراح في أصول النحو - السيوطي - تحقيق أحمد محمد قاسم . الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٧٦ م . ج ١ ص ٣٦ .

٤ - معاني القرآن - الأخفش - تحقيق د . فائز فارس - ج ٢ ص ٢٧٠ .

القياس . من ذلك تلحينه للأعمش عندما كسر ياء الإضافة ، لأنه يرى أن في ذلك مخالفة للقياس . فنجد في تفسيره معاني القرآن قوله تعالى ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي ﴾^(١) قال الأخفش (... وبلغنا أن الأعمش قال (بمصرخي) فكسر وهذا لحن لم نسمع به من أحد من العرب ولا أهل النحو)^(٢) .

وقد أخذ في هذا المجال بالقراءات المشهورة ، ولم يقف على القراءات الشاذة وأخذ بالموثوق من الشعر ، ولم يأخذ بالحديث الشريف ، وذلك وفقاً لمنهج مدرسته البصرية التي لا تقبل الشاذ ، ولا الحديث الشريف ؛ لروايته بالمعنى .

ومن خلال هذا العرض الموجز لمنهج الأخفش من خلال كتابه معاني القرآن نجده يلتزم منهج المدرسة البصرية .

كتب النحو تنقل له آراء تخالف منهجه النحوي :-

بالتتبع لآراء الأخفش من خلال كتب النحو مثل همع الهوامع ، شرح ابن يعيش ، شرح التسهيل ، مغني اللبيب ، وغيرها من كتب النحو ، نجد كثيراً من آراء الأخفش مخالفة تماماً لأصول وضوابط مذهبه البصري حتى أن بعض الباحثين حاول إخراجه من المدرسة البصرية ، بل قال : إن الأخفش هو الإمام الحقيقي للمدرسة الكوفية ، لا لأن إمامها الكسائي والفراء تتلمذا له فحسب ، بل أيضاً لأنهما تابعا في كثير من آرائه التي حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه^(٣) . ومما نجده في كتب النحو قولهم : إن الأخفش يجوز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ، وذلك استناداً على قراءة حمزة لقوله تعالى ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٤) بكسر الأرحام^(٥) . وهذا هو الذي جعل الدكتور شوقي ضيف يقول : (ولعل من الغريب أن نجد بعض المعاصرين يكثر من أن الكوفيين يختلفون مع البصريين في قبول بعض القراءات الشاذة وتوجيهها ، بانين

١- سورة إبراهيم الآية ٢٢ .

٢- معاني القرآن - الأخفش - تحقيق : فائز فارس ج ٢ ص ٢٧٥ .

٣- المدارس النحوية - د . شوقي ضيف ص ٩٦ .

٤- سورة النساء : الآية ١ .

٥- راجع همع الهوامع - السيوطي - ج ٢ ص ١٢٩ .

آراءهم في ذلك على هاتين الآيتين غالبا [يقصد قوله تعالى (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)^(١) وقوله تعالى (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم)^(٢)] وهاهو الأخفش البصري يقبلهما ، بل هو في رأينا الذي دفع الكوفيين إلى اتخاذ القراءات مصدرا للقواعد مهما كانت شاذة . وبذلك لا يكون هناك شيء يتميز به النحو الكوفي من النحو البصري إلا نجد أصوله عند الأخفش ، لا من حيث قبول القراءات الشاذة على مقاييس سيبويه والخليل فحسب بل أيضا من حيث قبول بعض الأشعار الشاذة واتخاذها أصلا للقياس^(٣) .

وهذا الذي ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف بعيد عن الحقيقة . إذ أن الأخفش لم يقبل القراءات الشاذة ، ولم يتخذ الأشعار الشاذة أصلا للقياس . وقد أكد ذلك الدكتور فائز فارس عند تحقيقه لكتاب معاني القرآن مؤكدا أن الأخفش يبأى هذا الكلام ولا يرضاه^(٤) وهاتان الآيتان لم يقبلهما الأخفش وذلك لمخالفتهما القواعد النحوية التي يقول بها^(٥) .

آراء الأخفش في (معاني القرآن) هي الراجحة :-

إن كتاب معاني القرآن ، هو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من كتب الأخفش ، يحمل بين دفتيه دراسة نحوية شاملة . ولذلك يجب أن نعتمده مرجعا أساسيا في آراء الأخفش النحوية . وقد وجدت ابن مالك يفعل ذلك عندما نفي ما قيل عن الأخفش بأنه يمنع دخول الفاء بعد (إن) وذلك استنادا على رأي ظفر به في معاني القرآن يقول بأن الأخفش لا يمنع ذلك^(٦) .

أما مصنفاته التي لم تصل إلينا ، يجب أن نقف إزاءها موقف الحذر كما فعل الدكتور فائز فارس عندما قال : (وذكر النحويون أن الأخفش يجوز الفصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه . ونسبوا إليه قول الشاعر .

١ - سورة النساء : الآية ١ .

٢ - سورة الأنعام : الآية ١٣٧ .

٣ - المدارس النحوية - د . شوقي ضيف - ص ١٠٠ .

٤ - راجع معاني القرآن - الأخفش - تحقيق د . فائز فارس - ج ١ ص ١١١ .

٥ - راجع المبحث الثالث من هذا الفصل .

٦ - راجع شرح الكافية الشافية - ابن مالك - تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي - ج ١ ص ٢٧٨ .

فزجتها بمزجة * * * زج القلوص أبي مزادة

وهذا البيت وأبيات أخرى لم أجد لها في معاني القرآن ، أما ما ورد في مصنفاته التي لم تصل إلينا فذلك أمر أجهله ، لذا أقف إزاءه موقف الحذر فلا أسيغ لنفسي أن آخذ به من غير تمحيص (١) .

وإذا قال قائل : بأن هذه الآراء يجوز أن يكون الأخفش قد ذكرها في كتب غير معاني القرآن ، بغض النظر عن كونها وصلت إلينا أم لم تصل ، أقول : هذا لا يكون ، وذلك لسببين :-

الأول : الضرورة المنهجية :-

إن الأخفش هو أحد علماء المدرسة البصرية . وإن منهجه ، وآراءه النحوية في كتاب معاني القرآن ، تطابق منهج المدرسة البصرية ، على خلاف الآراء التي تنسبها إليه كتب النحو ، التي تحمل الكثير من المخالفات لمنهج المدرسة البصرية . ولذلك فإن منهجية الأخفش النحوية ، تمنع أن تكون آراؤه النحوية ، مخالفة لما ذكره في معاني القرآن .

الثاني : الأمانة العلمية :-

صنف الأخفش كتابه معاني القرآن بعد اتصاله بالكسائي في بغداد . ويتضح ذلك من خلال الرواية التي يحكيها الأخفش نفسه : (... فلما اتصلت الأيام بالاجتماع سألتني أن أولف له كتابا في معاني القرآن ، فألفت كتابي في المعاني فجعله إماما لنفسه ، وعمل عليه كتابا في المعاني ، وعمل الفراء كتابه في المعاني عليهما) (٢) .

فإذا عرفنا أن الأخفش قد ألف كتابا في معاني القرآن وجعله الكسائي إماما له ، وعمل عليه كتابا في المعاني ، وجئنا بعد ذلك لنقول إن الأخفش تراجع عن آرائه الموافقة لسببويه ، والبصريين في كتب ألفها بعد معاني القرآن نكون بذلك

^١ - معاني القرآن - الأخفش - تحقيق - فانز فارس ص ١١٢ .

^٢ - طبقات النحويين واللغويين - الزبيدي - تحقيق أبو الفضل إبراهيم ص ٧٠ .

سلبنا الأخفش مكانته العلمية ، وعقليته الفذة ، وجعلناه بذلك تابعاً للكوفيين ، متراجعاً عن آرائه . وهذا يخالف الواقع ويخالف الأمانة العلمية .

والغريب في الأمر أن بعض الباحثين ، يقولون : إن الكوفيين يتابعون الأخفش في كثير من آرائه ، وهذه الآراء التي ينسبونها للأخفش ، ويزعمون أن الكوفيين تابعوه فيها ، مخالفة لما ذكره في معاني القرآن (١) وهذا تناقض ؛ لأنه بذلك يكون الأخفش قد رجع عن آرائه الموافقة لمدرسته البصرية لآراء مخالفة لها وبذلك يكون هو الذي تابع الكوفيين .

^١ - راجع المدارس النحوية - د . شوقي ضيف - ص ٩٧ - ١٠٨ .

المبحث الثالث نماذج التعارض

إعراب الأفعال الخمسة

هي المضارع المسند لألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة (١) ويعبر عنها سيوييه ، بنتنية الأفعال المضارعة وجمعها (٢) وعن إعرابها .
قال السيوطي : (من أبواب النيابة المضارع ، إذا اتصل به ألف الاثنين علامة كانت كيقومان الزيدان ، أو ضميرا كالزيدان يقومان ، أو واو جمع كذلك كيقومون الزيدون ، والزيدون يقومون ، أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند . فإنه يرفع بالنون كما مثلنا وينصب ويجزم بحذفها نحو ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ وحمل النصب هنا على الجزم ، كما حمل على الجر في المثني والجمع . هذا مذهب الجمهور ... وقيل الإعراب بحركات مقدره قبل الثلاثة ، والنون دليل عليها ، وعليه الأخفش والسهيلي (٣) وقال سيوييه : (وأعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون ولم تكن الألف حرف إعراب ... وجعلوا إعرابه ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع ، وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف إعراب (٤) وتحدث عن ذلك حديثا طويلا حاصله ، أن الأفعال الخمسة تعرب بالنون التالية لحروف اللين ويكون إعرابها رفعا بثبوت النون ، ونصبا وجزما بحذف النون (٥) وإلى هذا ذهب المبرد (٦) .

أما الأخفش فقد نقل عنه السيوطي أن إعراب الأفعال الخمسة بحركات مقدره قبل حروف اللين والنون دليل عليها (٧) ووصف الدكتور شوقي ضيف هذا الرأي بأنه (رأي غير دقيق لأن نون تلك الأفعال تسقط في حالتها النصب والجزم) (٨) .

١ - مع الهوامع - السيوطي - ج ١ ص ٥١ .

٢ - الكتاب - سيوييه - ج ٥ ص ٢٥٧ .

٣ - مع الهوامع - السيوطي - ج ١ ص ٥١ .

٤ - الكتاب - سيوييه - ج ١ ص ١٩ .

٥ - راجع الكتاب - سيوييه - ج ١ ص ١٩ - ٢١ .

٦ - راجع المقنضب - المبرد - ج ٤ ص ٨٣ - ٨٤ .

٧ - مع الهوامع - السيوطي - ج ١ ص ٥١ .

٨ - المدارس النحوية - د . شوقي ضيف - ص ١٠١ .

ولكن بالرجوع للأخفش في معاني القرآن ، وفي تفسيره لقوله تعالى ﴿ وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي ﴾ (١) . يقول الأخفش : (فثبتت فيه نونان واحدة للفعل والأخرى للاسم المضمر ، وإنما ثبتت في الفعل لأنه رفع . ورفع الفعل إذا كان للجميع والاثنتين بثبات النون ، إلا أن نون الجمع مفتوحة ، ونون الاثنتين مكسورة) (٢) . يتضح من صريح نص الأخفش أنه يرفع الأفعال الخمسة بثبوت النون . ورغم أنه لم يتحدث عن جزمها ونصبها ، إلا أنني أرجح أنه عند الأخفش بحذف النون وذلك لأن ثبوت النون في الرفع ، مقابل لحذفها في حالتها الجزم والنصب . وبذلك يمكننا أن نقول أن رأي الأخفش في إعراب الأفعال الخمسة الرفع بثبوت النون ، والنصب والجزم بحذف النون ، وهذا هو رأي الجمهور نفسه .

١ - سورة الأعراف - الآية ١٥٠ .

٢ - معاني القرآن - الأخفش - تحقيق د . فائز فارس - ج ٢ ص ٣١١ .

إعراب (أي) في (يا أيها الرجل) ونحوه

كان سيبويه يقول في يا أيها الرجل (الرجل وصف لقوله يا أيها ، ولا يجوز أن يسكت على يا أيها . فرب اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه ، وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم ، لأنه إنما جاءوا بيا أيها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام) (١) . وقال المبرد : (وإذا كانت الصفة لازمة تحل محل الصلة في أنه لا يستغنى عنها لإيهام الموصوف ، لم يكن إلا رفعا لأنها وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد ، لأنك إنما ذكرت ما قبلها لتصل به إلى ندائها فهي المدعو في المعنى . وذلك قولك يا أيها الرجل أقبل " أي " مدعو ، والرجل نعت لها و " ها " للتنبيه) (٢) .

وقد أجمع النحويون على أن (أي) في يا أيها الرجل ونحوها منادى مبني على الضم والرجل صفة . ولكن ابن هشام ذكر أن الأخفش خالف هذا الإجماع (وزعم الأخفش أن " أيا " لا تكون وصلة وأن أيا هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل) (٣) . وقال الدكتور شوقي ضيف الذي هاجم الأخفش في كثير من آرائه النحوية ، ووصفها بالبعد عن الصحة وعدم الدقة وأنها غير مبررة (٤) . قال : (كان سيبويه يعرب " أي " في يا أيها الناس منادى مبني على الضم والناس صفة . وذهب الأخفش بعيدا إذ أعرب " أي " اسم موصول وجعل الناس خبرا لمبتدأ محذوف والجملة صلة والتقدير يا من هم الناس) (٥) .

ولكننا عندما نرجع إلى معاني القرآن نجد الأخفش أشار إلى (أي) هذه بصورة توضح لنا رأيه فيها وذلك في تفسيره لقوله تعالى ﴿ إن الله نعماء

١ - الكتاب سيبويه - ج ٢ ص ١٠٦ .

٢ - المقترض - المبرد - ج ٢ ص ٢٢٦ .

٣ - المغني - ابن هشام - ص ١٠٩ .

٤ - المدارس النحوية - د . شوقي ضيف - ص ٩٩ - ١٠٧ .

٥ - المدارس النحوية - د . شوقي ضيف - ص ١٠٥ .

يعظكم به ﴿ (١) . عندما أتى به شاهدا في كلامه عن (ما) التعجبية . قال :
فإن قيل : كيف تكون " ما " اسما وحدها وهي لا يتكلم بها وحدها ؟ قلت :
هي بمنزلة " يا أيها الرجل " ، لأن " أيا " هاهنا اسم ولا يتكلم به وحده حتى يوصف
: فصار " ما " مثل الموصوف هاهنا (٢) .

قوله : إن (أيا) هاهنا اسم ولكن لا يتكلم به وحده حتى يوصف . يفهم منه
أن (أيا) ليست اسم موصول ، وإنما هي اسم موصوف . بما بعده ، ومن خلال ذلك
يمكننا القول بأن رأي الأخفش في إعراب (أي) في (يا أيها الرجل) ونحوه . إن
(أي) منادى مبني على الضم ، والرجل صفة وهو رأي سيبويه والجمهور .
وبذلك لم يذهب الأخفش بعيدا عنه .

١ - النساء : الآية ٥٨ .

٢ - معاني القرآن - الأخفش - تحقيق د . فانز فارس ج ١ ص ٣٧ .

الفصل بين الحال وصاحبها

أنكر جمهور النحويين الفصل بين الحال وصاحبها ، ويتضح ذلك من خلال توجيههم لقراءة الآية ﴿ هُوَ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ ^(١) فقد قرأ جماعة من القراء - منهم سعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان ، والحسن ، وزيد بن علي ابن الحسن ، وعيسى بن عمر ^(٢) - هذه الآية بنصب (أظهر) ولكن أبا عمرو أنكر هذه القراءة بل وصفها باللحن فيما قاله عنه سيبويه : (احتبى ابن مروان في ذه في اللحن) ^(٣) وقد تعرّض سيبويه لهذه القراءة وعلى الرغم من أنه لم يذكر الآية صراحة في الكتاب إلا أنه نقل رأي أبي عمرو فيها بصورة توحى إنكاره لقراءة النصب ^(٤) وذلك وفقاً لمذهبه القائل بعدم جواز الفصل بين الحال وصاحبها .

أما الأخفش فقد نقل عنه جماعة من النحويين ، رأيه القائل بجواز الفصل بين الحال وصاحبها ، منهم السيوطي (وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة ﴿ هُوَ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ ، بنصب أظهر) ^(٥) ومنهم ابن عقيل الذي قال : (وحكى الأخفش أن بعض العرب يقول ضربت زيداً هو ضاحكاً . وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم هن أظهر لكم) ^(٦) ومنهم ابن هشام حيث يقول : (وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها [يقصد ضمير الفصل] كجاء زيدٌ هو ضاحكاً وجعل منه ﴿ هُوَ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ فيمن نصب أظهر) ^(٧)

ولكن بالرجوع لكتاب معاني القرآن ، لنرى رأي الأخفش من خلاله . نجد رأياً يخالف الذي أورده النحاة . يقول الأخفش عند تفسيره للآية ﴿ هُوَ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ

١ - سورة هود - الآية ٧٨ .

٢ - الكتاب (الهامش) ، سيبويه ج ٢ ص ٣٢٦ .

٣ - الكتاب - سيبويه ج ٢ ص ٣٩٦ .

٤ - الكتاب - سيبويه ج ٢ ص ٣٩٦ - ٣٩٧ .

٥ - مع الهوامع - السيوطي - ج ١ ص ٦٨ .

٦ - المساعد على تسهيل الفوائد - ابن عقيل - تحقيق محمد كامل بركات - دار الفكر - دمشق ١٩٨٠ ج ١ ص ١٢١ .

٧ - معنى اللبيب - ابن هشام - ج ٢ ص ٤٩٤ .

أَطَهَرَ لَكُمْ ﴿١﴾ : (رفع وكان عيسى يقول [هن أظهر لكم] وهذا لا يكون ، إنما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر ، إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمره ، التي تسمى الفصل يعني (هي) و (هو) و (هنّ) وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضاً) (٢) .

ف نجد أن الأخفش ينكر قراءة النصب مما يدل على أنه لا يجوز عنده الفصل بين الحال وصاحبها . وهذا مخالف لما نقل عنه . وقد تساءل الدكتور محمد آدم الداكي إذا كان الأخفش قد رجع عن القول بعدم الجواز إلى القول بالجواز ؟ . ثم أجاب على نفسه مؤكداً أنه لم يجد مرجحاً قوياً لهذا أو ذاك ولكنه رجع وقال : إن رأي الأخفش بعدم الجواز ، هو السائد في كتب النحو . واعتبر ذلك مرجحاً لرجوع الأخفش عن القول بعدم الجواز إلى القول بالجواز (٣) . والذي أود أن أوضحه هنا أن سيادة رأي في كتب النحو ، ليس مرجحاً أو مبرراً لنقض رأي ذكره صاحبه في كتابه ، دون إقامة الحجة و الدليل عليه . ووفقاً لما ذكرته في المبحث الثاني من هذا الفصل في دراستي لمنهج الأخفش النحوي ، من أن الآراء المذكورة في معاني القرآن هي الآراء الراجحة ، وأقامت الحجة على ذلك (٤) يمكنني أن نوكد أن رأي الأخفش في هذه المسألة ، هو عدم جواز الفصل بين الحال وصاحبها .

تتميز

١ - سورة هود الآية ٧٨

٢ - معاني القرآن ، الأخفش - تحقيق فائز فارس - ج ١ ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

٣ - راجع النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم . د . محمد آدم الزاكي - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - ص ٤٨ .

٤ - راجع المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الأول بعنوان منهج الأخفش النحوي .

لات

اختلف النحويون في أصل لات . ذهب سيبويه إلى أنها مركبة من لا والتاء كـ (إنما) ولهذا تحكى عنده التسمية بها كما تحكى لو سميت بإنما . وذهب الأخفش والجمهور إلى أنها (لا) زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة ، كما زيدت على ثم ورب . وذهب ابن الطراوة ، وغيره إلى أنها ليست للتأنيث ، وإنما زيدت على الحين كقوله : العاطفون تحين ما من عاطف . وذهب ابن الربيع إلى أن الأصل في لات ليس . أبدلت سينها تاء ، وأن الأصل في ليس لاس ؛ لأنها فعل . ولكنهم كرهوا أن يقولوا : لیت ، فيصير لفظها لفظ التمني فعادت الياء إلى الألف (١) .

وقال ابن هشام إنهم اختلفوا في حقيقتها على ثلاثة مذاهب .

١ - إنها كلمة واحدة وهي إما فعل ماضي بمعنى نقص ومنه لات يليت وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ لا يلتكم من أعمالكم شيئا ﴾ (١) . أو أصلها ليس بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء .

٢ - إنهما كلمتان (لا) النافية ، والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثمت ، وربت . وحركت لالتقاء الساكنين . وهذا رأي الجمهور .

٣ - إنها كلمة وبعض كلمة . وذلك أنها (لا) النافية ، والتاء حرف في أول الحين وهذا رأي أبي عبيدة ، وابن الطراوة .

وقد فصل ذلك ابن هشام في المغنى (٢) .

و مثلما اختلفوا في أصلها . فقد اختلفوا أيضا في عملها . فأهل الحجاز يشبهونها بليس ، وأما بنو تميم يهملونها . فهي عندهم غير عاملة . وعند سيبويه وجمهور النحاة ، أنها تعمل عمل " ليس " فترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولكن لا يذكر معها الاسم والخبر معا ، بل يذكر أحدهما . والكثير حذف اسمها . ومنه قوله

١ - همع الهوامع - السيوطي - ج ١ ص ١٢٦ .

٢ - سورة الحجرات - الآية ١٤ .

٣ - راجع المغنى - ابن هشام - ص ٢٨١ .

تعالى ﴿ولات حين مناص﴾^(١) ، بنصب الحين . فحذف الاسم ، وبقي الخبر .
 والتقدير ولات الحين حين مناص . وقرئت ﴿ولات حين مناص﴾ والتقدير ولات
 حين مناص كائن لهم . وذلك على حذف الخبر^(٢) .
 وذكر سيبويه أن هذا العمل لا يكون إلا مع الحين . قال : (لا تكون لات إلا
 مع الحين تضر فيها مرفوعا وتنصب الحين)^(٣) .

أما الأخفش فقد أورد له ابن هشام رأيين . الأول : (أنها لا تعمل شيئا . فإن
 وليها مرفوع ، فمبتدأ حذف خبره . أو منصوب فمفعول لفعل محذوف)^(٤) والرأي
 الثاني (أنها تعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر)^(٥) وأكد ابن عقيل
 في شرحه لألفية ابن مالك الرأي الأول موضحا أن مذهب الأخفش : أنها لا تعمل
 شيئا^(٦) وأكد السيوطي الرأيين في همع الهوامع^(٧) ولكن الأخفش في كتابه معاني
 القرآن عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ولات حين مناص﴾^(٨) يقول : (فشبهوا " لات "
 بـ " ليس " واضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون " لات " إلا مع حين . ورفع
 بعضهم " ولات حين مناص " فجعله في قوله مثل " ليس " كأنه قال " ليس أحد "
 وأضمر الخبر)^(٩) .

فمن خلال ذلك يتضح لنا أن الأخفش يرى في " لات " إعمالها عمل " ليس "
 وهو الرأي الذي ذهب إليه سيبويه والجمهور ، ولا يذكر معها الاسم والخبر
 معا ، ولا تعمل إلا في الحين . وهو بذلك ينفي ما نقله عنه ابن هشام ، وابن عقيل
 و السيوطي في مؤلفاتهم الخاصة .

١ - سورة (ص) - الآية ٣ .

٢ - الكتاب - سيبويه - ج ١ ص ٥٨ .

٣ - الكتاب - سيبويه - ج ١ ص ٥٨ .

٤ - المعنى - ابن هشام - ص ٢٣٥ .

٥ - المعنى - ابن هشام - ص ٢٣٥ .

٦ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك - ابن عقيل - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة
 القاهرة ١٩٥٨ م ج ١ ص ٣٢١ .

٧ - همع الهوامع - السيوطي - ج ٢ ص ١٢٦ .

٨ - سورة ص الآية ٣

٩ - معاني القرآن - الأخفش - تحقيق د . فانز فارس ج ٢ ص ٥٢

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . ولذلك اختلف النحويون بمختلف مدارسهم في مسألة الفصل بينهما . حيث (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بغير الظرف وحرف الخفض ، لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر) (١) .

وقال السيوطي : (لا يفصل بين المتضايقين أي المضاف والمضاف إليه اختياريًا ؛ لأنه من تمامه ومنزل منه منزلة التتوين ، إلا بمفعوله وظرفه ، على الصحيح قراءة ابن عامر ﴿ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ وقرئ ﴿ مُخْلِيفَ وَعَدَهُ رَسُولَهُ ﴾ وقيل لا يجوز بهما ، وعلى المفعول أكثر النحويين ورد في الظرف بأنه يتوسع فيه ، وفي المفعول بثبوته في السبع المتواترة وجوز - أي الفصل - الكوفية مطلقاً ، بالظرف ، والمجرور ، وغيرهما . وجوزه يونس بالظرف ، والمجرور ، غير المستقل . وجوزه ابن مالك بقسم . وحكى الكسائي : هذا غلام والله زيد) (٢) . وحاصل هذا أن الكوفيين يجوزون الفصل بينهما بغير الظرف ؛ لأن العرب استعملته في أشعارها . وجعلوا منه قول الشاعر :

فزجتها بمزجة * * * زج القلوص أبي مزادة (٣)

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول .

ومنه قول الشاعر :

فأصبحت بعد خط بهجتها * * * كأن قفراً رسوماً قلماً (٤)

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعل .

أما البصريون . فلا يجوزون الفصل بينهما إلا بالظرف ، وحرف الجر .

وذلك لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما (٥) .

١ - الأنصاف في مسائل الخلاف - ابن الأنباري تحقيق محمد محي الدين دار الفكر - ج ٢ ص ٤٢٧ .

٢ - مع الهوامع - السيوطي - ج ٢ ص ٥٢ .

٣ - استشده به الرضى في شرح الكافية - وابن يعيش في شرحه للمفصل - وابن الأنباري في الإنصاف وقالوا لا يعرف قائله .

٤ - استشده به ابن الأنباري - وقال في تخريجه اشده ابن منظور .

٥ - راجع الأنصاف في مسائل الخلاف - ابن الأنباري - ج ٢ ص ٤٣٠ .

وسيبيويه كان لا يجوز الفصل إلا بالظرف . وقيد ذلك بكونه في الشعر فقط .
وقال : (ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار ، إلا في شعر ؛ كراهية أن يفصلوا
بين الجار والمجرور)^(١) . ويقصد بالجار والمجرور ، المضاف والمضاف إليه .
وقد ورد في الكتاب قول الشاعر :

فرجتها بمزجة * * * زجّ القلوص أبي مزادة

ولكن كثيراً من المحققين والشراح . أكدوا براءة سبيويه من هذا البيت قال
البغدادي (هذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سبيويه ، حتى قال السيرافي لم يثبتته
أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في هوامش كتاب
سبيويه . فأدخله بعض النساخ في بعض النسخ ، حتى شرحه الأعلام ، وابن خلف
في جملة أبياته)^(٢) .

وفي هامش ابن يعيش (وإنما كان سبيويه بريئاً من هذا ؛ لأنه لا يرى جواز
الفصل بين المتضايفين بغير الظرف . وإذا كان هذا رأيه ، ومذهبه ، فإن مما
تقتضيه بداهة العقل ، انه لا يروي ما يخالفه)^(٣) . وذكر عبد السلام هارون في
تحقيقه للكتاب أن في النسخة الأصلية زيادة نصها : (قال أبو الحسن : إلا في
الشعر . سمعت عيسى بن عمر ينشد :

فرجتها بمزجة * * * زجّ القلوص أبي مزادة

وقال لم يعرف أبو عمر ما حكى الأخفش وهو عنده . وعند أصحابنا خطأ .
ونسب إلى السيرافي قوله : بأن هذه الزيادة زادها الأخفش في الكتاب^(٤) وقد أخذ
بعضهم هذا القول وزعم أن الأخفش بجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه
مطلقاً ، دون تقييد لهذا التجويز . مما يوهم بأن رأي الأخفش في هذه المسألة هو
رأي الكوفيين^(٥) .

١ - الكتاب - سبيويه - ج ١ ص ١٧٦ .

٢ - خزائن الأدب - البغدادي - ج ١ ص ٢٥١ دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى .

٣ - شرح ابن يعيش (الهامش) - ابن يعيش - ج ٣ ص ٢٣ .

٤ - راجع هامش الكتاب - سبيويه - ج ١ ص ١٧٦ .

٥ - المدارس النحوية - د . شوقي ضيف - ص ١٠٠ .

وبالرجوع لكتاب معاني القرآن للأخفش وفي تفسير لقوله تعالى ﴿مخلف
وعده رسله﴾ (١) قال : (فأضاف إلى الأول ونصب الآخر على الفعل ، ولا يحسن
أن يضيف إلى الآخر؛ لأنه يفرق بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا لا يحسن) (٢)
فيتضح من هذا النص ، أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه
وإذا سلمنا بقول السيرافي : أن الأخفش هو الذي زاد البيت في كتاب سيبويه .
يمكننا أن نقول بأن الأخفش يجوز الفصل في الشعر فقط .
وعليه فإن رأي الأخفش في مسألة الفصل بين المتضايقين ، أنه يجوز الفصل
بغير الظرف ، و حرف الجر ، في الشعر فقط ، ولا يجوز في غير الشعر .

٤

١ - سورة إبراهيم - الآية ٤٧ .

٢ - معاني القرآن - الأخفش - ج ٢ ص ٢٧٧ .

الفصل الثالث

المبرد

المبحث الأول
حياته وآثاره العلمية

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عميره بن حسان بن سليم بن سعد ابن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال ابن عوف ابن أسلم^(١). كان يلقب بالمبرد (بكسر الراء) ، و سبب اللقب أنه لما صنف المازني كتاب الألف اللام ، سأل المبرد عن دقيقه وعوبصه ، فأجاب بأحسن جواب . فقال له : قم فأنت المبرد - بكسر الراء - أي المثبت للحق . فغيره الكوفيون وفتحوا الراء^(٢). قرأ المبرد كتاب سيبويه على الجرمي ، وبعد وفاته واصل قراءته على المازني^(٣).

نشأ بالبصرة ، ثم رحل إلى الخليفة المتوكل ، واصبح ملازماً له ، وحضر مجلسه ، ونال عطاياه ، وبعد مقتل المتوكل رحل إلى بغداد^(٤). كان مولده يوم الاثنين في ذي الحجة ليلة الأضحى سنة عشر ومأتين ، وتوفي يوم الاثنين ليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة ست وثمانين ومأتين ، ودفن بمقبرة باب الكوفة ، وصلى عليه أبو محمد يوسف بن يعقوب القاضي^(٥). وقيل : مات سنة خمس وثمانين ومأتين^(٦) وقيل : سنة اثنتين وثمانين ومأتين^(٧).

صفاته :-

اتصف المبرد بالعديد من الصفات الطيبة . فقد ذكرت المصادر أنه كان من العلم ، وغازرة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وملوكية المجالسة ، وكرم العشرة ، وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة المخاطبة وجودة الخط ، وقرب الإفهام ، ووضوح الشرح ، وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحد فمن تقدمه أو تأخر عنه .^(٨) ونسبة لما عرف عن علمه كان محل إشادة

١ - طبقات النحويين و اللغويين - الزبيدي - ص ١٠١ .

٢ - بغية الوعاة - السيوطي - ج ١ ص ٢٧٠ .

٣ - إنباه الرواة - الوزير القفطي - ج ٣ ص ٢٤١ .

٤ - طبقات النحويين و اللغويين - الزبيدي ص ١٠٨ .

٥ - طبقات النحويين و اللغويين - الزبيدي ص ١١٠ .

٦ - إنباه الرواة - القفطي - ج ٣ ص ٢٥٢ .

٧ - مراتب النحويين - أبو الطيب اللغوي - ص ١٨٤ .

٨ - انظر إنباه الرواة - ج ٣ ص ٢١٢ ، طبقات الزبيدي ص ١٠٣ .

والقديري من شيوخه ، فقد ورد في إنباه الرواة (حذرتهم اليوسفي الكاتب)^(١) قال : كانت يوماً عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شاب من أهل نيسابور فقال له : يا أبا حاتم أني قدمت بلدكم ، وهو بلد العلم والعلماء ، وأنت شيخ هذه المدينة ، وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه ، فقال له : الدين النصيحة . أن أردت أن تنتفع بما تقرأ فأقرأ على هذا الغلام ، محمد بن يزيد . فحجبت من ذلك)^(٢).

وبجانب هذه الصفات الطيبة ، أثبتت له المصادر جانباً آخر من حياته منها العداوة الشديدة التي كانت بينه وبين ثعلب ، فقد ذكرت المصادر أنه بلغ بينهما من العدا ما لا يخاف به ، ولاشتهار عداوتهما نظمها الشعراء فقال بعضهم:-

كفى حزناً أنا جميعاً ببلدة * * * * * وجمعنا في أرضها شر مشهد
وكل لكل مخلص الود وامق * * * * * ولكننا في جانب عنه موعد
نروح ونغدو لا تزاور بيننا * * * * * وليس بمضروب لنا عنه موعد
فأبداننا في بلدة والتقاؤنا * * * * * عسير كأننا ثعلب والمبرد^(٣)

وأيضاً ورد أنه كان ممسكاً بخيلاً ، قال : ما وزنت شيئاً بالدراهم ، إلا ورجح الدرهم في نفسي . هذا مع السعة التي كان فيها^(٤)
شيوخه :-

١ - الجرمي :-

هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي . قرأ كتاب سيبويه على الأخفش وقد توهم هو وصديقه المازني أن الأخفش هم أن يدعي الكتاب لنفسه . وقال أحدهما للآخر : كيف الوصول إلى إظهار الكتاب ، ومنع الأخفش من ادعائه ؟ فقال له نقرؤه عليه فإذا قرأناه عليه أظهرناه ، وأشعنا أنه لسيبويه فلا يمكنه أن يدعيه . فقرأ الكتاب عليه .

١ - هو أبو الطيب محمد بن عبد الله اليوسفي ، من ولد أحمد بن يوسف الكاتب . كان كاتب المأمون ، الفهرست ص ١٢٣ .

٢ - إنباه الرواة - القفطي - ج ٣ ص ٢٤٣ .

٣ - بغية الوعاة - السيوطي - ج ١ ص ٢٧٠ .

٤ - إنباه الرواة - ج ٣ ص ٢٤١ .

توفي سنة ٢٢٥هـ . وله من المصنفات ، العروض ، مختصر نحو المتعلمين ، غريب سيبويه (١) .

٢ - المازني :-

هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية . وقيل بكر بن محمد بن عدي بن حبيب . من بني مازن بن شيبان بن ذهل ، أخذ عن أبي زيد ، وأبي عبيدة ، وأبي عمرو الجرمي ، وأبي الحسن الأخفش . قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش . قال عنه المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان . ورد بغداد ، فأخذ عن أهلها ، له من التصانيف كتاب (ما يلحن فيه العامة) وكتاب (الألف واللام) وكتاب (العروض) وغيرها من كتب اللغة . توفي سنة ٢٤٨هـ وقيل سنة ٢٤٩هـ (٢) .

٣ - أبو حاتم السجستاني :-

هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني . قرأ كتاب سيبويه على الأخفش وكانت تقرأ كتب الأخفش عليه . قال عنه المبرد : جئت السجستاني وأنا حدث فرأيت بعض ما ينبغي أن تهجر حلقة له ، فتركته مدة ثم صرت إليه . له عدة مؤلفات منها المعمرون ، الوصايا ، التذكير والتأنيث ، الأضداد ، وغيرها . توفي سنة ٢٢٥هـ (٣) .

٤ - التوزي :-

هو أبو محمد بن عبد الله بن محمد التوزي . قال عنه المبرد : (ما رأيت أحدا أعلم بالشعر من أبي محمد التوزي ، كان أعلم من الرياشي والمازني وأكثرهم رواية عن أبي عبيدة) (٤) .

١ - أنظر إنباه الرواة ، القفطي ج ٢ ص ٨٠ - ٨٣ ، الطبقات ، الزبيدي ص ٩٤ وأنظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء - ابن الأثيري ص ١١٤ ، ١١٦ .

٢ - أنظر: بغية الوعاة ، السيوطي - ج ١ ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، إنباه الرواة ، القفطي ج ١ ص ٢٨١ .

٣ - أنظر إنباه الرواة ، القفطي ج ٢ ص ٥٨ - ٦٤ ، أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ص ٩٣ - ٩٤ .

٤ - أنظر أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ص ٨٥ - ٨٧ ، إنباه الرواة ، القفطي ج ٢ ص ١٢٦ .

تلاميذه :-

١ - الزجاج :-

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج . كان نديماً للمكتفي بالله أبو محمد علي بن المعتضد ، توفي الزجاج ببغداد سنة ٣١٦هـ وقد أناف على الثمانين (١) .

٢ - ابن كيسان :-

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، كان بصرياً كوفياً يحفظ القولين ويعرف المذهبيين ، وكان قد أخذ عن ثعلب والمبرد ، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر . كان أبو بكر بن الأنباري شديد التعصب على ابن كيسان وكان يقول : خلط ، فلم يضبط مذهب الكوفيين ، ولا مذهب البصريين . وقال عنه أبو بكر بن مجاهد : كان أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين يعني ثعلباً والمبرد . توفي يوم الجمعة لثمان خلون من ذي القعدة سنة تسع وتسعين ومائتين (٢) .

٣ - أبو بكر بن السراج :-

هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ، وكان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية . نشأ في بغداد ، وأخذ النحو عن أبي العباس المبرد وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد موت المبرد . وكان مع علمه بالنحو أديباً شاعراً . كان يتصف بالنبل والأخلاق الفاضلة ، وله دراية واسعة بالمنطق والموسيقى . له العديد من المصنفات في النحو ، والأدب ، والقراءات ، والخط ، وغيرها من العلوم . توفي سنة ٣١٦هـ ببغداد (٣) .

١ - إنباه الرواة - ج ٢ ص ٤٤ - وفيات الأعيان - ج ٢ ص ١٥٢ .

٢ - إنباه الرواة - ج ٣ ص ٣٢ - معجم الأدباء - ج ١٤ ص ٨٢ .

٣ - معجم الأدباء ١٨ - ١٩٧ ، ١٩٨ ، وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٦٢ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ١٤٥ بغية الوعاة ج ١ ص ٢٠ .

آثاره العلمية :-

استطاع المبرد بما لديه من علم وفكر ، مسايرة ما ساد عصره من الحضارات ، والفكر ، وازدهار العلوم ؛ ولذلك فقد حفلت خزائن المكتبات بالعديد من كتب التراث العربي التي تحمل آراءه ، وأفكاره في اللغة . صنف العديد من الكتب في كل فروع اللغة . وقد ذكرت كتب التراجم (١) العديد من الكتب التي صنفها المبرد . وقد أحصاها الوزير القفطي في إنباه الرواة أكثر من أربعين مصنفاً (٢) . وقد ذكر الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة محقق كتاب المقتضب : أن حوادث الأيام قد عصفت بكثير منها (٣) .

ومن هذه المؤلفات :

الكامل ، والمقتضب ، وما اتفق لفظه واختلف معناه ، ونسب عدنان وقحطان والاشتقاق ، والروضة ، والمذكر والمؤنث ، والشافى ، ومعاني القرآن ، والمقصود والممدود ، والقوافي ، وإعراب القرآن ، والرد على سيبويه ، وشرح شواهد الكتب وغيرها من الكتب .

١ - أنظر طبقات اللغويين والنحويين - الزبيدي ص ١١٠ ، إنباه الرواة ج ٢ ص ٢٥٢ بغية الوعاة - السيوطي ج ١ ص ٢٧٠ .

٢ - إنباه الرواة - الوزير القفطي - ج ٣ ص ٢٥٢

٣ - المقتضب - المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٩٩٤م ج ١ ص ٥٨ .

المبحث الثاني منهج النحوي

السماع :-

يقوم السماع عند المبرد على المأخوذ عن العرب الفصحاء . ويعتبر السماع هو الأساس في إثبات القواعد ، فكان المبرد يذكر القاعدة ثم يؤكد بها بما سمع عن العرب قال : (... ومما يؤكد ذلك السماع ... أن أعرابياً سمع كلام خلف الأحمر ، فقال : يا أحمر ، إنَّ عندك لأشأوى ، فقلب الياء واواً وأخرجه مخرج صحراء وصحاري) (١) ولشدة اعتماده على السماع توسع في القياس ، حتى نقد سيبويه في بعض المسائل التي يرى فيها سيبويه التوقف على المسموع (٢) وقد رد عليه ابن ولاد ، متهمه بأنه سمع في زمن لا ترضى لغته (قال أحمد ليس في هذه المسألة غير الدعوى ، وليست هاهنا حجة : وذلك أنه رد دعوى بدعوى ، لأن سيبويه قال : لا يقال هذا كأنه لم يسمعه من العرب ، فادعى محمد أنه يقال ولم يأت بحجة ، وأدعى ذلك في زمن لا ترضى لغته ، ولا يخرج بقوله ، وأنكر سيبويه في زمن يؤخذ بلغته ، ويرجع إلى قوله ، ويستشهد بلفظه ، ويمتنع من التكلم بما امتنع منه) (٣) ، والذي أراه أن ما ذهب إليه ابن ولاد لا يمثل حجة يتهم بها المبرد بأنه سمع في زمن لا ترضى لغته . فقد كان المبرد يتحرى السماع الصحيح ولا يعتمد على الشاذ والضعيف فهو القائل (إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك) (٤) وقال أيضاً (القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة) (٥) ، وإذا اعتمدنا ما ذهب إليه ابن ولاد بيأن زمن المبرد لا ترضى لغته ، يجب علينا أن نرد كل مسموع أورده المبرد ، ومن عاصره ، ومن جاء بعده من النحاة ، وعلماء اللغة .

١ - المقتضب - المبرد - ج ١ ص ١٦٩ .

٢ - المقتضب - المبرد - ج ٣ ص ١٦١ .

٣ - الانتصار - ابن ولاد - ص ٢٥١ - ٢٥٢ - نقلاً عن المقتضب - ج ٣ ص ١٦٢ (الهامش) .

٤ - الأشباه والنظائر - ج ٣ ص ٤٩ .

٥ - الكامل - المبرد - ج ١ ص ١٨٥ .

القياس :-

اعتمد المبرد القياس ، وجعله أصلاً من الأصول التي استتبط بها الأحكام والقواعد ، وكان يقيس على المطرد من كلام العرب . وقد توسع في القياس أكثر من غيره من علماء المدرسة البصرية ؛ وذلك وفقاً لتوسعه في السماع ، ولذلك نجده يخالف سيبويه في بعض الأحكام التي قرر سيبويه عدم القياس فيها ، من ذلك قياس صيغة (فعَّال) دلالة على النسب قال : (وذلك قولك لصاحب الثياب : ثواب لصاحب العطر : عطار ولصاحب البُر : بزاز . وإنما اصل هذا التكرير الفعل كقولك : هذا رجلٌ ضرابٌ ، ورجلٌ قتالٌ ، أي يكثر هذا منه ، وكذلك خياط . فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف ، فعلوا به ذلك . وإن لم يكن منه فعل ، نحو بزاز ، وعطار) (١) . وكان سيبويه يرى أن ذلك موقوف فيه على السماع ، ولا يقاس عليه ؛ قال : (وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته : لبَّان ، وثمَّار ، ونبال . وليس في كل شيء من هذا قيل هذا . ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُر : برار ولا لصاحب الفاكهة : فكاه ، ولا لصاحب الشعير : شعاع ، ولا لصاحب الدقيق : دقاق) (٢) ورغم توسعه في القياس كان يتحرى المسموع الصحيح الذي يجب أن يقاس عليه ولذلك لم يعتمد على الشاذ والناذر من المسموع وقال (إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك) (٣) . وقد نقل بعض الذين تحدثوا عنه آراءً تخالف آراءه الحقيقة بحجة توسعه في القياس . من ذلك ما ذكره الدكتور شوقي ضيف ، قال : (إن القياس في صيغة مفعول أن تحذف واوها ، إذا كانت مشتقة من فعل أجوف ، مثل مقول ولكن سمع عن بني تميم كثيراً إثبات الواو في الصيغة مثل مقول ومصوون ، فجعل المبرد ذلك قياساً مطرداً ، فقال : مبيوع) (٤) . وهذا لا يصح عند المبرد ؛ لأنه يقول في المقتضب (فإن بنيت [مفعولاً] من الياء ، أو الواو ، قلت في نوات الواو

١ - المقتضب - المبرد - ج ٣ ص ١٦٦ .

٢ - الكتاب - ج ٣ ص ٣٨٢ .

٣ - الأشباه والنظائر - السيوطي - ج ٣ ص ٤٩ .

٤ - المدارس النحوية - د . شوقي ضيف - ص ١٣٤ ..

كلام مقول ، وخاتم مصوغ ، وفي ذوات الياء : ثوب مبيع ، وطعام مكيل ، وكان الأصل مكبول ، ومقوول . ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في يقول ، ولحقتها واو مفعول ، حذفتم إحدى الواوين لالتقاء الساكنين . ومبيع لحقت الواو ياء وهي ساكنة ، فحذفت إحداهما ؛ لالتقاء الساكنين (١) .

بصورة عامة إن القياس عند المبرد يعتبر أصلا من أصول استخراج الأحكام والقواعد ، ولم يكن يقيس على الشاذ ، والنادر ، وإنما كان يقيس على ما سمع كثيرا .

ملاحح عامة لمنهج المبرد :-

من الملاحح العامة لمنهج المبرد النحوي ، التي يمكننا الوقوف عندها : موقفه من القراءات . فقد كان المبرد ينكر القراءة التي تخالف منهجه ، وتعارض القاعدة المعتمدة عنده . من ذلك أنه قال : (أما قراءة أهل المدينة ﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾ فهو لحن فاحش . وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية) (٢) ومن ملاحح منهج المبرد النحوي موقفه من لغات العرب ، فقد سلك المبرد في دراسته اللغوية والنحوية مسلك العلماء الآخرين في تناول لغات القبائل ، فقد أورد لغات القبائل واستشهد بها ودعم بها أقواله ، ولم يكتف بلغة قبيلة معينة ، بل أورد لغة عدد من القبائل ، وأحيانا يورد لغتين لقبيلتين من غير أن يفاضل لغة على أخرى . مثال ذلك قوله : (... ما زيد قائما وما هذا أخاك ، كذلك يفعل أهل الحجاز . وذلك أنهم رأوها في معنى [ليس] تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال ، وما لم يقع . فلما خلصت في معنى [ليس] ودلت على ما تدل عليه . ولم يكن بين نفيها فصل البتة ، حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى أجروها مجرها . فمن ذلك قول الله عز وجل : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ و ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ وأما بنو تميم فيقولون : ما زيد منطلق ، يدعونها حرفا على حالها بمنزلة (إنما)

١ - المقتضب - ج ١ ص ٢٣٨ .

٢ - المقتضب ج ٤ ص ١٠٥ .

إذا قلت إنما زيد منطلق (١) ، وأحياناً يورد اللغة ويصريح برأيه فيها وينسب إليها الخطأ إذا كانت تخالف القواعد المعتمدة عنده قال (و ناس من بكر بن وائل بجرون الكاف مجرى الهاء إذا كانت مهموسة مثلها وكانت علامة إضمار كالهاء وذلك غلط منهم فاحش لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء ، وإنما ينبغي أن يجرى الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علة فيقولون مررت بكم وينشدون هذا البيت :

وإن قال مولاهم على جل حادث *** من الدهر ردوا فضل أحلامكم ردوا
وهذا خطأ عند أهل النظر مردود (٢) .

ومن ملامح مذهبه أنه كان يرد رواية الأشعار التي لا توافق القواعد المعتمدة عنده . من ذلك أنه لا يجوز نداء ما فيه (ال) ولذلك رفض رواية الشاهد الذي اعتمد عليه الكوفيون ، في جواز نداء ما فيه (ال) قال : (وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان فرا *** إياكما أن تكسبانا شرا

فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرا ، كما تقول يا رجل العاقل أقبل (٣) .

من هذا يتضح لنا ، أن الأصول التي اعتمد عليها المبرد في تقرير آرائه النحوية ، والصرفية ، هي نفس الأصول التي اعتمد عليها أئمة ، وعلماء المدرسة البصرية ، فهو أحد أئمتها ، وعلمائها الكبار ، ولكنه أنفرد ببعض الضوابط الخاصة التي تؤكد شخصيته العلمية ، الذاتية ، المستقلة .

١ - المقتضب ج ٤ ص ١٨٨ .

٢ - المقتضب ج ١ ص ٤٠٥ .

٣ - المقتضب المبرد ج ٤ ص ٢٤٣ .

المبحث الثالث نماذج التعارض

لقد تضافرت مجموعة من العوامل والأسباب ، أدت إلى أن تعلق بمذهب المبرد أقوال كثيرة تخالف أقواله الحقيقية ، مثلما حدث لغيره من العلماء . وهذه الأسباب التي أدت إلى هذا التعارض في نقل آراء العلماء ، هي موضوع بحثي هذا . وقد استطاع الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة تصحيح مذهب المبرد وتصفيته مما علق به ، وذلك من خلال تحقيقه لكتاب المقتضب وقال : (فكان تصحيح مذهب المبرد وتصفيته مما علق به مهمة أخرى أضيفت إلى إخراج المقتضب) (١) . وقد ذكر هذه المسائل بصورة مفصلة في كتابه (أبو العباس المبرد وآثره في علوم العربية) . وقبل أن يذكرها ذكر بعض الأقوال التي نسبها بعض المصنفين لبعض علماء النحو ، وهي تعارض ما ورد في مؤلفاتهم ، وذكر اعتراضات بعض العلماء عليها ، ثم قال : (وبعد فإذا علمنا بما نقلناه من خزنة الأدب ، إن هناك مسائل مدسوسة على إمام النحاة ، رغم ذبوع كتابه وشيوعه . وإذا جاز للبغدادي أن يرد على ابن جني نسبة رأي للمبرد يخالف ما في الكامل . وأن يفعل ذلك مع الأنباري في نسبته رأياً للفراء . وأن يقف هذا الموقف مع أبي حيان والريضي . وإذا ساغ للريضي أن يرد على ابن الحاجب في نسبته رأياً للمبرد لا يدل عليه كلامه ... ألا يجوز لي أن انفي عن المبرد ما نسب إليه مما يعارض ما في كتبه . [وأضاف قائلاً] قد يقول قائل : إن لأبي العباس آثاراً غير المقتضب لم تصل إلينا فما أنكرت أن يكون هؤلاء المثبتون لهذه الأقوال قد وقفوا عليها في هذه الآثار ، فجوابي عن ذلك ما قاله ابن جني في الخصائص في مقام التدليل على أن عناية العرب بلغتهم تفوق عناية العجم بلغتهم قال ٢٥١/١ سألت غير مرة أبا علي رضي الله عنه عن ذلك فكان جوابه نحواً مما حكيت . فإن قلت ما تنكر أن يكون ذلك لأنه كان عالماً بالعربية ولم يكن عالماً باللغة العجمية ولعله لو كان عالماً بها لاجاب بغير ما أجاب به . قيل نحن قد قطعنا بيقين وأنت إنما عارضت بشك ، ولعل هذا ليس قطعاً كقطعنا ، ولا يقيناً كيقيننا . ثم هذه الأقوال على فرض وجودها في بعض كتب المبرد غير المقتضب ، لا يدل على

١ - المقتضب ج ١ ص ١٢٢ .

أنها رأيه الذي استقر عليه بل ذلك يتوقف على اعتبارات: قدّمنا ذكرها فيما نقلناه من الخصائص . ومن يدري ^(١) فلعل كلامه في المقتضب ، هو الذي اختاره وتقبله ولا سيما وهو أنفس مؤلفاته وأنصح ثمراته وأيضاً قد جرت عادة هؤلاء المؤلفين إذا صوروا رأياً لنحوي ، ولهذا النحوي رأيان في المسألة، قالوا : في أحد قوليه ، أو في غير كتابه كذا ، وما أشبه ذلك . فلو وقف علماؤنا على ما في المقتضب لأشعرونا بأن للمبرد قولين في هذه المسائل جرياً على مألوف عادتهم . وإذا لم يصنعوا هذا فقد خالفوا العرف التألّفي عندهم ، كما أنهم لم يذكروا اسم مؤلف من مؤلفات المبرد اعتمدوا عليه في نقلهم هذه الأقوال عنه . فوق أنهم لم يشيروا إلى ما ورد في المقتضب خاصاً بها مما سنذكره ، ألا تكون كل هذه دعائم قوية تسندني في رد نسبة هذه الأقوال إلى المبرد ^(٢) .

نعم كل هذه الأسباب - وهناك أسباب أخرى سأذكرها في موضعها في هذا البحث - تدعو الدكتور عضيمة ، وتدعو كل دارسي اللغة إلى ضرورة تمحيص آراء العلماء المنقولة عنهم في كتب النحو .

بعد ذلك شرع الدكتور عضيمة في بيان الأقوال التي نسبت إلى المبرد وفي المقتضب والكامل ما يعارضها . وقال : ونسوق نصوص المقتضب ونصوص الكتب الأخرى ليحتكم إليها القارئ . وأكد أن ما ورد في المقتضب والكامل هو الراجح . وقد ذكر ثمان وخمسين مسألة ، ذكر في كل مسألة ما أورده المبرد في كتابه ، وقارنه بما نقل عنه في الكتب الأخرى ^(٣) .

وأود في هذا المبحث أن أذكر بعض هذه القضايا بصورة مفصلة . وأقدمها نماذجاً للتعارض في الذي حدث في نقل آراء المبرد

^١ - في الأصل (ومن يدري) .

^٢ - أبو العباس المبرد واثره في علوم العربية ص ١٩٠ - ١٩١ . محمد عبد الخالق عضيمة - مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

^٣ - أبو العباس المبرد واثره في علوم العربية د. محمد عبد الخالق عضيمة - ص ١٩٢ - ٢٩٢ .

الهاء حرف من حروف الزيادة

تحدث المبرد في كتابه المقتضب عن حروف الزيادة . قال في باب معرفة الزوائد ومواضيعها : (وهي عشرة أحرف : الألف ، الياء ، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ، والهاء ، واللام ، والميم) ^(١) هذا الإحصاء يؤكد أن المبرد يعتبر الهاء حرف من حروف الزيادة . وقد تحدث عنها في موضع آخر مؤكداً أنها من حروف الزيادة قال : (فأما ما يزداد في مثل قولهم : أمهات ، وهي في الأفراد : أم ، وكذلك قولهم : يا أمّتي ، ويا أبت في النداء . فإن الهاء في يا أمّتي ويا أبت بدل من ياء الإضافة)
فأما [أمهات] فالهاء زائدة ، لأنها من حروف الزوائد . تزداد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت . ولو قلت [أمات] لكان هذا على الأصل ، ولكن أكثر ما يستعمل [أمهات] في الإنس ، و [وأمات] في البهائم . فكأنها زيدت للفرق ، ولو وضع كل واحدة في موضع الأخرى لجاز ولكن الوجه ما ذكرت لك ^(٢) .

قال الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة في تحقيقه لكتاب المقتضب : (هذا الكلام الصريح من المبرد يقابله إصرار من كثير من النحويين على أن ينسبوا إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة . وما وقفت على كتاب ينسب إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة . وما وقفت على كتاب ينسب إلى المبرد غير هذا : تشاءب عمرو إذ تشاءب خالد) ^(٣) .

^١ - المقتضب - المبرد - ج ١ ص ١٩٤ .

^٢ - المقتضب - المبرد - ج ٣ ص ١٦٩ .

^٣ - المقتضب - المبرد - [هامش التحقيق] ج ١ ص ١٩٤ .

ويبدو لي أن الدكتور عزيمة يقصد بعبارة [تتأعب عمرو إذ تتأعب خالد] اقتفاء الخالف أثر السالف دون تمحيص . وهذه من الاشكالات التي صاحبت بعض كتب النحاة المتأخرين في نقلهم لآراء النحاة المتقدمين . ولتأكيد ذلك أورد ما ذكره بعض النحاة المتأخرين في كتبهم عن رأي المبرد في هذه المسألة .

ورد في شرح المفصل () وقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة واحتج بأنها لم ترد إلا في الوقف نحو ارمه واغزه واخشه . قال : فلا أعدها مع الحروف التي كثرت زيادتها (١) .

وجاء في الأشموني () وأنكر المبرد زيادتها . وقال أنها تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان . كما في نحو مالية ، ويا زيده . وللايمكان نحو عه وقه . فهي كالتنوين ، وياء الجر . والصحيح إنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات (٢)

وأيضاً قال ابن جني : (اخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة وقال إنها تأتي منفصلة لبيان الحركة) (٣)

هذه النصوص تؤكد ما ذهب إليه الدكتور عزيمة عن إصرار كثير من النحويين على أن ينسبوا إلى المبرد خلاف ما أورده في كتابه المقتضب . ومثل هذا يحدث كثيراً في كتب النحاة المتأخرين .

١ - شرح المفصل - ابن يعيش - ج ٩ ص ١٤٣ .

٢ - شرح الأشموني - ج ٣ ص ٣٠٥ .

٣ - سر صناعة الإعراب - ابن جني - ص ٦٧ .

العامل في نصب المستثنى بـ (إلا)

تحدث المبرد عن العامل في نصب المستثنى بـ (إلا) حيث قال :
(الوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ، ثم تأتي
بالمستثنى بعد . فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى وذلك قولك :
جاءني القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وعلى هذا مجرى النفي . وإن
كان الأجود فيه غيره ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلا زيد
، وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلما
قلت : إلا زيداً كانت [إلا] بدلاً من قولك : أعني زيداً واستثنى فيمن جاءني
زيداً فكانت بدلاً من الفعل) (١)

وظاهر هذا الكلام يؤكد أن المبرد يرى أن المستثنى بـ (إلا) منصوب
بفعل محذوف تقديره (لا أعني) أو (استثنى) . و (إلا) بدل من هذا الفعل
المحذوف . واعتقد أن هذا هو رأي المبرد في هذه المسألة . ولكن بعض النحاة
المتأخرين أوردوا له قولاً خلافاً لما ذكره في كتابه . من ذلك ما ورد في
شرح الكافية أن المبرد قال : العامل في المستثنى (إلا) لقيام معنى الاستثناء بها (٢)
وإلى هذا ذهب الأنباري حيث قال (اختلف مذهب الكوفيين في العامل
في المستثنى النصب نحو [قام القوم إلا زيداً] فذهب بعضهم إلى أن
العامل فيه (إلا) وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج
من البصريين) (٣) .

١ - المقنضب ج ٤ - ص ٣٨٩ - ٣٩٠ .

٢ - شرح الكافية - ج ١ ص ٢٠٧ .

٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف - الأنباري - ج ١ ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

أما ابن يعيش فقد أورد له رأيين قال في الأول (وأبو العباس المبرد كان يذهب إلى أن الناصب للمستثنى فعل دل عليه مجرى الكلام تقديره استثنى ولا أعنى ونحوه)^(١) . ولا اعتراض لي في هذا الرأي لأنه يوافق ما قال المبرد في كتابه . ولكنه قال في الثاني : (وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن استثنى . فإذا قال أتاني القوم إلا زيداً فكأنه قال أتاني القوم استثنى زيداً ، وهو ضعيف لأنك تقول أتاني القوم غير زيد ، فتتصب غير ، ولا يجوز أن تقدر استثنى غير زيد لأنه يفسد المعنى وليس قبل غير فعل تقيمه مقام الناصب ولأن فيه أعمال معنى الحرف . وأعمال معاني الحروف لا يجوز)^(٢)

وكذلك فعل السيوطي حيث أورد رأيين للمبرد في ناصب المستثنى الأول أنه (إلا) وقال : صححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد والثاني أنه بـ (استثنى) مضمراً^(٣) . وهذا الثاني يوافق ما ذكره المبرد . والملاحظ أن ابن مالك عزى الرأي الأول لسيبويه أيضاً . وهذا خلاف ما عليه سيبويه . وكل هذا يؤكد لنا التعارض في آراء المبرد بين الواردة في كتابه بالمقتضب وبين المنسوب إليه في كتاب النحاة المتأخرين .

١ - شرح ابن يعيش - ج ٨ ص ٩ .

٢ - شرح ابن يعيش - ج ٢ ص ٧٦ .

٣ - هنجع الهوامع - السيوطي - ج ٣ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

العامل في نصب المنادي

قال المبرد في باب النداء : (اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبتَه ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره . وذلك قولك : يا عبد الله لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله : وأريد ، لا أنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً . فإذا قلت : يا عبد الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب ، على أنه مفعول تعدى إليه فعلك) (١) .

هذا النص يدل على أن رأي المبرد في العامل في نصب المنادي هو الفعل (أدعو) المقدر . ولكن بعض النحاة المتأخرين نقلوا عنه أقوالاً تخالف هذا الرأي ، مؤكدين أن المبرد يخالف سيبويه وإجماع البصريين في هذه المسألة من ذلك : (انتصاب المنادي لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر . فأصل يا زيد عنده ، أدعو زيداً ، فحذف الفعل حذفاً لازماً ؛ لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدة . وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل) (٢) .

وقال ابن يعيش : (وكان أبو العباس المبرد يقول : الناصب نفس يا لنيابتها عن الفعل) (٣)

ومن هذه الأقوال المنقولة نلاحظ التعارض الذي حدث في نقل رأي المبرد في هذه المسألة بين ما أورده في كتابه وبين المنسوب إليه في كتب النحاة المتأخرين .

١ - المقتضب المبرد . ج ٤ ص ٢٠٢

٢ - شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٥٩

٣ - شرح ابن يعيش ج ١ ص ١٢٧

।।छ।।

।।छ।।।।।।।।।।

المبحث الأول
حياته وآثاره العلمية

حياته :-

هو (أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي المعروف بالفراء الديلمي الكوفي ، مولى بني أسد ، وقيل مولى بني منقر)^(١) كان يلقب بالفراء ، وقد لُقِّبَ كثيرون غيره بهذا اللقب .

ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ ونشأ بها ، ثم رحل إلى بغداد وجعل أكثر مقامه بها^(٢) ، وكان لا يعود إلى الكوفة موطنه الأصلي - إلا في آخر العام^(٣) . تنقَّلَ إلى عدد من البلدان ، مثل البصرة ، ولقي فيها يونس بن حبيب البصري وأخذ منه الكثير ، كما التقى بسبويه^(٤) اتصل بعدد من الخلفاء والأمراء مثل الأمير عبد الله بن طاهر وألف له كتاب المذكر والمؤنث^(٥) . كما اتصل بالخليفة الخامس هارون الرشيد^(٦) .

عُرِّفَ الفراء بأطيب الصفات ؛ فقد كان ورعاً ، تقياً ، كريماً ، باراً بأهله وفاقياً لشيوخه^(٧) . توفى سنة ٢٠٧ هـ^(٨) .

١- وفيات الأعيان ابن خلكان . ج ٢ ص ٣٠١ طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ .

٢- وفيات الأعيان ابن خلكان ج ٢ ص ٣٠٣ .

٣- بغية الوعاة السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ج ٢ ص ٣٣٣ .

٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي . ج ١ ص ٢٠٣ .

٥- الفهرست . ابن النديم . ص ١٠٠ .

٦- طبقات النحويين واللغويين أبو بكر الزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل ص ١٣١ .

٧- راجع بغية الوعاة ص ٣٣٥ ، وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٠٣ ، الفهرست ص ٩٩ معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٢٣ طبعة دار المأمون .

٨- راجع الفهرست ابن النديم ص ١٠٠ ، تاريخ بغداد الخطيب البغدادي ج ١٤ ص ١٥٥ مطبعة السعادة ، وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٠٣ طبقات النحويين واللغويين الزبيدي ص ١٣٣ .

شيوخه :-

تتلمذ الفراء على يد كثير من الشيوخ ، منهم :-

١ / يونس بن حبيب :-

هو أبو عبد الرحمن الضبي ، كان من أهل جبّل ، تعلم النحو من حماد بن سلمة ^(١) ولد سنة ٩٠ (٢) . كان النحو أغلب عليه وكان لا ينسى حتى وُصف بأنه مثل كوز ضيق الرأس لا يدخله شيء إلا بعسر ، فإذا دخله لم يخرج منه ^(٣) .

كان بارعاً في النحو ، سمع من العرب وروى عن سيبويه فأكثر ، له قياس في النحو ، ومذاهب يتفرد بها . سمع منه الكسائي والفراء ، وكانت له حلقات بالبصرة ، ينتابها أهل العلم ، وطلاب الأدب ، وفصحاء الأعراب ، والبادية ^(٤) . توفي سنة ١٨٢ هـ ^(٥) . صنّف من الكتب : معاني القرآن ، اللغات ، الأمثال ، النوادر ^(٦) .

٢ / الكسائي :-

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام . من ولد بهمن ابن فيروز ، مولى بني أسد ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، وهو من أهل الكوفة ، استوطن بغداد ، وقرأ على حمزة ، ثم اختار لنفسه قراءة .

صنّف معاني القرآن ، القراءات ، العدد ، الهجاء ، المصادر ، الحروف ، وغيرها من الكتب .

١ - طبقات النحويين و اللغويين ص ٥٢ .

٢ - بغية الوعاة السيوطي ج ٢ ص ٣٦٥ .

٣ - إنباه الرواة القفطي ج ٣ ص ٧٧ .

٤ - بغية الوعاة السيوطي ج ٢ ص ٣٦٥ .

٥ - بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٦٥ ، طبقات الزبيدي ص ٥٢ .

٦ - إنباه الرواة القفطي ج ٣ ص ٧٧ .

مات بالري ، هو ومحمد بن الحسن في يوم واحد ، وكانا خرجا مع الرشيد فقال : دفنت الفقه والنحو في يوم واحد ، وذلك سنة اثنين أو ثلاث أو تسع وثمانين ومائة (١) .

وقد أحصى الدكتور أحمد المكي الأنصاري أكثر من عشرين شيخاً من شيوخ الفراء . وقال : ولست أزعم أنني أحصيت كل من أخذ عنهم الفراء ، فهناك كثيرون ضربت صفحاً عن ذكرهم .
وذكر منهم .

قيس بن الربيع ومندل بن علي وأبا الأحوص سلام بن سليم وأبا بكر ابن عياش وسفيان بن عيينه وحازم بن الحسين البصري ومحمد بن حفص الحنفي وأبا جعفر الرؤاسي (٢)

تلاميذه :-

١ - محمد بن الجهم السمرى :-

هو محمد بن الجهم بن هارون بن عبد الله السمرى الكاتب النحوي ، روى عن أبي زكريا الفراء ، وكان ثقة ، صدوقاً روى عن جماعة من الأئمة ، ووثقه علماء الحديث له أدب غزير ، وشعر جميل ، توفي في رجب سنة ٢٧٧ هـ (٣) .

٢ - سلمة بن عاصم :-

أبو محمد سلمة بن عاصم راوية الفراء ، وكان مختصاً به ، وكان متعصباً للكوفيين (٤) . أخذ عن الفراء وكان ثقة ، عالماً ، حافظاً ، صنف في معاني القرآن ، غريب الحديث ، المملوك في النحو (٥) كان كتابه في معاني القرآن أجود الكتب ؛ لأنه كان عالماً ، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء ، ويأخذ المجالس ممن

١ - بغية الوعاة - السيوطي - ج ٢ ص ١٦٤ .

٢ - أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو و اللغة - د . أحمد المكي الأنصاري - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - القاهرة - ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

٣ - إنباه الرواة - الوزير القفطي - ج ٣ ص ٨٨ .

٤ - مراتب النحويين - أبو الطيب اللغوي - ص ١٤٩ .

٥ - بغية الوعاة - السيوطي - ج ٢ ص ٥٩٦ .

يحضر ، ويتدبرها ، فيجد فيها السهو ، وينظر عليها الفراء ، فيرجع عنه (١) . أما وفاته فلم أجد لها ذكراً في كتب التراجم . غير أن ابن الجزري قال (توفي بعد السبعين ومائتين فيما احسب) (٢) .

٣ محمد بن قادم :-

ويقال أحمد وهو أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن قادم (٣) كان حسن النظر في علل النحو ، وكان من أعيان أصحاب الفراء أخذ عنه ثعلب (٤) .

٤ عمر بن بكير :-

كان نحويًا ، أخباريا ، راويًا ، ناسبًا ، عمل له الفراء معاني القرآن ، وصنف كتاب الأيام في الغزوات (٥) .

آثاره العلمية :-

ذكرت كتب التراجم العديد من الكتب التي ألفها الفراء . منها :-

١ كتاب معاني القرآن :-

كان السبب في إملائه أن عمر بن بكير ، كتب إليه : أن الأمير الحسن لازال يسألني عن أشياء في القرآن لا يحضرني جواب عنها . فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً أو تجعل في ذلك كتاباً نرجع إليه فعلت . فلما قرأ الكتاب قال لأصحابه اجتمعوا حتى أمل عليكم كتاباً في القرآن ، وجعل لهم يوماً . فلما حضروا خرج إليهم . وكان في المسجد رجل يؤذن فيه ، وكان من القراء ، فقال له : اقروا ، فبدأ بفاتحة الكتاب ففسرها ثم مرّ في الكتاب كله على ذلك ، يقرأ الرجل ويفسر الفراء (٦) .

١ - فهرست ابن النديم ص ٦٧ .

٢ - غاية النهاية في طبقات القراء ج ١ ص ٢١١ ط السعادة نقلاً عن (أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو الأنصاري ص ١٤٧) .

٣ - طبقات النحويين واللغويين الزبيدي ص ١٣٨ .

٤ - بغية الوعاة القفطي ج ١ ص ١٤٠ .

٥ - بغية الوعاة القفطي ج ٢ ص ٢١٧ .

٦ - طبقات النحويين و اللغويين الزبيدي ص ١٣٣ .

٢ - كتاب البهي :-

ورد في بغية الوعاة باسم (البهاء فيها تلحن فيه العامة) (١) قال ابن خلكان :
(وهو كتاب صغير الحجم وقفت عليه بعد كتابة الترجمة ، ورأيت فيه أكثر الألفاظ
التي استعملها أبو العباس ثعلب في كتاب (الفصيح) غير أنه غيره ، ورتبه على
صورة أخرى ، وعلى الحقيقة ليس لثعلب في (الفصيح) سوى الترتيب وزيادة
يسيرة ، وفي كتاب (البهي) أيضاً ألفاظ ليست في الفصيح قليلة ، وليس في
الكتابين اختلاف إلا في شيء قليل) (٢) .

٣ - الحدود :-

كان السبب في إملاء الفراء الحدود في النحو أن جماعة من أصحاب الكسائي
صاروا إليه وسألوه أن يمل عليهم أبواب النحو . ففعل ذلك ، فلما كان المجلس
الثالث قال بعضهم لبعض ؛ إن دام هذا ، على هذا ، عُلِّم النحو الصبيان ، والوجه
أن نقعد عنه ، فقعدوا فغضب وقال : سألوني القعود ، فلما قعدت تأخروا ، والله
لأملين النحو ما اجتمع اثنان (٣) .

وله من المصنفات :

اللغات ، المصادر في القرآن ، والوقف والابتداء ، وآلة الكتاب ، والنوادر ،
والمعرفة والنكرة ، والجمع والتنثية في القرآن الكريم ، والمقصود والممدود ، وله
غير ذلك (٤) .

١ - بغية الوعاة - السيوطي - ص ٣٣٣ .

٢ - وفيات الأعيان - ابن خلكان - ج ٦ ص ١٨١ . تحقيق د . إحسان عباس دار الثقافة بيروت .

٣ - إنباه الرواة - الوزير القفطي - ج ٤ ص ١٢ .

٤ - راجع إنباه الرواة ج ٤ ص ٢٢ ، طبقات الزبيدي ص ١٣٣ البقية ص ٣٣٣ .

المبحث الثاني منهج النحوي

يعتبر الفراء أحد علماء المدرسة الكوفية التي بدأت بداية حقيقية بأستاذه الكسائي . وقد مضى الفراء على منهج أستاذه ، ومكنته عقليته الخصبة وثقافته الواسعة من المقدرة على الاستنباط ، والتحليل ، والتركيب ، واستخراج القواعد ؛ فاستطاع بذلك أن يضع الصورة الكاملة للنحو الكوفي ، بيد أنه كان متأثراً بشيوخ البصرة مثل يونس بن حبيب ، واتصاله بالأخفش الأوسط ، فظهرت بعض ملامح البصريين في منهجه مثل : الطعن في القراءات . أما الأصول فقد خالف فيها البصريين . من ذلك مخالفته للبصرة في أصل المشتقات حيث قال : أن المصدر مشتق من الفعل ، بينما يقول البصريون : المصدر هو الأصل ، والفعل مشتق منه (١) ، وأيضاً من الأصول التي خالفهم فيها ، أن الأعراب أصل في الأسماء والأفعال ، بينما يقول علماء البصرة : إنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال (٢) وغيرها من المسائل .

وكان منهجه يقوم على الآتي :-

أولاً : السماع :-

كان الفراء يعتمد - إلى جانب القياس - على السماع من العرب الفصحاء فقد كان يكثر في كتابه (سمعت العرب تقول) أو يقول (أنشدني بعض بني ...) من قبائل كلاب ، ربيعة ، بني عامر ، وغيرهم من القبائل . وقد أكثر في كتابه من الرواية عن شيخه الكسائي . كما ورد في كتابه : وزعم لي الرؤاسي وكان ثقة مأموناً أنه سمع كذا وكذا (٣) .

ثانياً : القياس :-

الفراء بما كان يتمتع به من فكر ، وذهن ، قاس كل ما لم يسمعه على ما سمعه ، وفي آرائه النحوية كثير من مظاهر التزامه القياس .
من ذلك :

١ - راجع الإنصاف في مسائل الخلاف - ج ١ ص ٣٥ .

٢ - انظر الكافية في النحو - ابن الحاجب - شرح الرضى ج ١ ص ١٩ .

٣ - راجع معاني القرآن - الفراء . ص ١٩ ، ٥١ ، ٦٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ وغيرها .

اشترط البصريون لمجيء كان الزائدة أن تكون بلفظ الماضي وأن تتوسط بين مسند ومسند إليه ، مثل (ما كان أجمل هذا المنظر) وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقوله (أنت تكون ماجد نبيل) ، وجوز أيضا زيادتها أخيرا نحو (زيد قائم كان) قياسا على إلغاء (ظن) آخر (١) .

وأحيانا نراه يرفض المسموع الذي يخالف القياس . من ذلك :

كان أستاذه الكسائي يعمل (إن) النافية عمل (ليس) لسماع ذلك عن بعض العرب و لقراءة سعيد بن جبير : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ﴾ (٢) بتخفيف النون في (إن) ونصب (عبادا) . ومنع ذلك الفراء محتجا بأنها من الحروف التي لا تختص ، فالقياس فيها أن لا تعمل ، وهو بذلك يقدم القياس على السماع ، وكما قاس في النحو أيضا كان يقيس في اللغة ، ومن قياسه في اللغة قوله (أبابيل لا واحد لها مثل السماطيط والعبايد والشعارير ، كل هذا لا يفرد له واحد . فلو قال قائل واحد الأبابيل إبابله كان صوابا كما قالوا دينار ودنانير) (٣) وكان يتوسع في القياس وذلك وفقا لضوابط مدرسته الكوفية التي اتبعت التوسع في القياس .

موقفه من القراءات :-

اعتمد الفراء منهج أئمة البصرة في الطعن في القراءات التي لا تتوافق مع القاعدة المعتمدة عندهم ، من ذلك يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي ﴾ (٤) . (الياء في مصرخي منصوبة وخفض الياء من مصرخي الأعمش ، ويحي بن ثابت ، ولعلها من وهم القراء طبقة يحي) (٥) وفي تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ﴾ (٦) يقول :

١ - همع الهوامع - السيوطي - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ - ج ١ ص ١٢٠ .

٢ - الأعراف - الآية ١٩٤ .

٣ - معاني القرآن - الفراء - تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي - القاهرة ١٩٧٣م - ج ٣ ص ٢٩٢ .

٤ - سورة إبراهيم ، الآية ٢٢ .

٥ - معاني القرآن ، الفراء ، ج ٢ ص ٧٥ ، دار السرور تحقيق محمد علي النجار .

٦ - سورة إبراهيم ، الآية ٤٧ .

(... وليس قول من قال (مخلف وعده رسله) بشيء قال الفراء ، هذا باطل) (١) .

مدرسته النحوية :-

ذكر الدكتور الأنصاري أن الفراء هو المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية ، مستنداً لذلك القول بأن الفراء يجمع بين خصائص المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية . فنجده قد استعرض - في كتابه عن الفراء - خصائص المدرسة البصرية ، ثم خصائص المدرسة الكوفية ، وأكد أن الفراء يجمع في منهجه بين خصائص هذه وتلك ، وقرر - تأسيسها على ذلك - أن الفراء هو مؤسس المدرسة البغدادية (٢) .

والذي أراه أن الدكتور الأنصاري تجاوز الحقيقة في هذه النظرة ، فليس غريباً على الفراء الكوفي ، أن يشترك مع البصريين في بعض خصائصهم ؛ وذلك لأنه تتلمذ على يد علماء البصرة من أمثال يونس بن حبيب ، واتصل بالأخفش الأوسط ، وعمل كتابه في معاني القرآن على كتاب الأخفش ، كما سأوضح لاحقاً .
ثم أن الفراء ليس هو الوحيد الذي مزج بين البصرة والكوفة ، فقد خرج كثيرون غيره عن ضوابط مدارسهم ، ذلك مثل عيسى بن عمر الثقفي ، الذي كان يقيس على الشاهد النادر ، شأنه في ذلك شأن الكوفيين . قال الرضي : (أعلم أن الأكثر في جوار في اللفظ كقاضٍ رفعاً وجراً ، وقد جاء عن بعض العرب في الجر (جوارى) قال الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته *** ولكن عبد مولى موالياً

..... وهي قليلة ، واختارها الكسائي ، وأبو زيد ، وعيسى بن عمر (٣) وكذلك يونس بن حبيب الذي كان له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها (٤) . وتتضح المسألة أكثر عند الأخفش الأوسط لدرجة أن الدكتور شوقي ضيف ، قال

١ - معاني القرآن ، الفراء ، ج ٢ ص ٨١ .

٢ - راجع أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو الأنصاري ص ١٢٢ .

٣ - الكافية في النحو ابن الحاجب شرح الرضي ج ١ ص ٥٨ .

٤ - بغية الوعاة السيوطي ج ٢ ص ٣٦٥ .

عنه - مبالغاً - : (إنه الأستاذ الحقيقي للمدرسة الكوفية) (١) . فإذا كان الجمع بين بعض خصائص المدرستين البصرية والكوفية ، يعني تأسيس المدرسة البغدادية ، فلماذا لم يكن الأخفش - مثلاً - هو مؤسس المدرسة البغدادية ؛ خاصة وأن الفراء تابعه في كثير من المسائل ، وعمل كتابة في المعاني على كتاب الأخفش .

وقد أنكر الدكتور شوقي ضيف ، قول الأنصاري ، حين قال : (وغلا بعض المعاصرين في كتاب له عن الفراء ، فأخرجه من المدرسة الكوفية وجعله أمام المدرسة البغدادية ، التي تكونت بعده بنحو مائة عام ، والتي أقامت مذهبها النحوي على عمد الانتخاب من آراء المدرستين الكوفية والبصرية . وإنما أوقعه في ذلك أنه رأى الفراء يتأثر بالمدرسة البصرية في بعض آرائه ومنازعه وكل ما رواه من ذلك ليس فيه شيء ، انتخبه الفراء من آراء المدرسة البصرية ، وأقوال أئمتها النحويين ، وإنما هو فيه يدلي بآرائه الخاصة) (٢) .

نعم غلا الدكتور الأنصاري في هذه الدعوة التي أقدم عليها لدرجة أنه كان يعرض معلومات غير دقيقة في سبيل إقناعنا بها . من ذلك عندما تحدث عن مخالفة الفراء للقراءات ، فانه بعد عرضه لرأي الفراء في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِّهِ رُسُلَهُ ﴾ (٣) حيث قال : (وليس قول من قال (مخلف وعده رسوله) بشيء قال الفراء هذا باطل) (٤) قال الأنصاري : (ولا اخفي على القارئ أنني أشفقت على صاحبي من هذه التبعة ، وأردت أن أحملها لأصحابها البصريين . وعبثاً حاولت فأيقنت ، أو رجحت أن الفراء كان أول من فتح باب الطعن حقاً) (٥) وهو الحقيقة لم يرد تبرئة صاحبه من وزر الطعن في القراءة ، ووزر من عمل بها ، ولكنه أراد أن يثبت أن الفراء سبق حتى البصريين أنفسهم في نزعتهم ليثبت من خلال ذلك زعمه بأن الفراء مؤسس المدرسة البغدادية . أنظر إليه يقول :

١ - المدارس النحوية . د . شوقي ضيف ص ٩٦ .

٢ - المدارس النحوية . د . شوقي ضيف ص .

٣ - سورة إبراهيم ، الآية ٤٧ .

٤ - راجع أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ص ٣٩٠ ، نقلاً عن معاني القرآن ص ١٦٥ مصورته .

٥ - أبو زكريا الفراء . الأنصاري ص ٣٩١ .

(وقد دفعني إلى هذا التمحيص في إثبات أول من طعن في أعلى قراءة سبعية دافع آخر قوي غير هذا الدافع الظاهري الذي هو رفع الوزر عن صاحبي ، ذلك الدافع الحقيقي هو إثبات أن الفراء سبق البصريين في نزعتهم ؛ تمهيداً لإثبات ما نحن بصدده من أنه مزج بين المنهجين مزجاً عميقاً ، فكان المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي) (١) ألم أقل أن الأنصاري أعتمد على معلومات غير دقيقة في إثبات هذه الدعوى . ماذا يقول الأنصاري إذا أكدت له أن الفراء ليس أول من طعن في القراءات ، وخاصةً هذه القراءة ، التي اعتمد عليها في إثبات ما هو بصدده.

انظر إلى الأخفش في كتابه معاني القرآن الذي كان سابقاً لكتاب الفراء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَخْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِّهِ رُسُلَهُ ﴾ (٢) يقول : (فأضاف إلى الأول ونصب الآخر على الفعل ، ولا يحسن أن يضيف إلى الآخر لأنه يفرق بين المضاف والمضاف إليه وهذا لا يحسن) (٣) .

ما الفرق بين عبارة الفراء (هذا باطل) وعبارة الأخفش (هذا لا يحسن) ؟ كلاهما رفض لقراءة ابن عامر ﴿ مُخْلِفاً وَعَدِّهِ رُسُلَهُ ﴾ ولكن عبارة الأخفش أكثر تهذيباً من عبارة الفراء .

ومن الأسس غير الدقيقة التي اعتمد عليها الأنصاري في الحديث عن (صاحبه) انه قال عن كتاب معاني القرآن للفراء : (إنه أول تفسير وصل إلينا يجمع فضلاً عن شرح الآيات بين الدراسات اللغوية بمعناها العام و الخاص وبين الدراسات النحوية بمعناها القديم والحديث) (٤) .

ولإبطال هذا الزعم انظر الرواية التي أوردها الوزير القفطي في إنباه السوادة قال : (لما جرى بين الكسائي وسيبويه ما جرى من المناظرة ، رحل سيبويه إلى الأهواز ، قال الأخفش : فلما دخل إلى شاطئ البصرة وجه إلى فجنته ، فعرفني خبره مع البغدادي ، وودعني ومضى إلى الأهواز ، فتزودت وجلست في سمارية

١ - أبو زكريا الفراء الأنصاري ص ٣٩٢ .

٢ - سورة إبراهيم الآية ٤٧ .

٣ - معاني القرآن ، الأخفش ، ج ٢ ص ٣٧٧ تحقيق د . فائز فارس .

٤ - أبو زكريا الفراء ، الأنصاري ص ١٧٠ .

[السمرية ضرب من السفن] حتى وردت بغداد ، فوافيت مسجد الكسائي ، فصليت خلفه الغداة ، فلما انفتل من صلاته ، وقعد في محرابه - وبين يديه الفراء والأحمر وهشام وابن سعدان - سلمت عليه وسألته عن مائة مسألة ، فأجاب بجوابات خطأته في جميعها ، فأراد أصحابه الوثوب عليّ فمنعهم من ذلك ، ولم يقطعني ما رأيتهم عليه مما كنت فيه . فلما فرغت من المسائل ، قال لي الكسائي : بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ؟ قلت : نعم ، فقام إلي وعانقني وأجلسني إلى جانبه ثم قال لي : أولادي احب أن يتأدبوا بك ، ويخرجوا على يديك ، وتكون معي غير مفارق . وسألني ذلك فأجبته إليه . فلما اتصلت الأيام بالاجتماع ، سألتني أن أولف له كتاباً في معاني القرآن ، فألفت كتابي في المعاني ، فجعله إماماً ، وعمل عليه كتاباً في المعاني ، وعمل الفراء كتابه في المعاني عليهما (١) .

من هذه الرواية يتضح لنا أن معاني القرآن للأخفش سابق لمعاني القرآن للفراء ، بل أن الفراء عمل كتابه على كتاب الأخفش .

وقد علق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد محقق كتاب الأخفش عن (وعمل الفراء كتابه في المعاني عليهما) بقوله (مهما يكن من أمر صحة هذا القول فإنه يفسر لنا سر التناظر الموجود بين كتابي الأخفش والفراء في معني القرآن فيما ينوف على ثمانين وثلاثمائة موضع) (٢) .

أكثر من ثمانين وثلاثمائة موضع للتشابه بين كتابي الأخفش والفراء في التفسير والتوجيه الأعرابي ، أحصاها الدكتور أمين الورد ، ورغم ذلك يتحدث الأنصاري عن تمييز كتاب الفراء ، وعن كونه أول تفسير من نوعه يصل إلينا . ولست أدري هل الدكتور الأنصاري لم يطلع على كتاب الأخفش ، أو لم يقرأ عنه في كتب التراجم ؟ الحق أنني لم استطع أن اجزم بلا أو نعم ، ولكن الذي أجزم به أن الدكتور الأنصاري لم يكن دقيقاً في طرح هذه الدعوى . ويجدر بي أن أختتم هذا الموضوع بقول الدكتور شوقي ضيف (على كل حال ليس الفراء بصرياً ولا

١ - إنباه الرواة ، الوزير القطبي ج ٣ ص ٣٧ .

٢ - معاني القرآن ، الأخفش ، تحقيق د . عبد الأمير أمين الورد ص ٨٩ .

بغدادياً وإنما هو كوفي ، بل أن المدرسة الكوفية في النحو لم يتم تشكيكها إلا به
وبآرائه ، ومقاييسه ، وما اعتمده في تفسيره لبعض الظواهر اللغوية ، وما وضعه
من مصطلحات نحوية خالف بها مصطلحات البصريين ، مما يجعله الإمام الحقيقي
لهذه المدرسة (^١) . ورغم أنني اختلف معه في آخر عبارة من هذا النص (الإمام
الحقيقي لهذه المدرسة) إلا أنني اعتقد أنه يقصد المبالغة ليس أكثر؛ إذ أن الإمام
الحقيقي لهذه المدرسة هو الكسائي .

^١ - المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص ١٥٨ .

المبحث الثالث نماذج التعارض

العطف على الضمير المخفوض

تحدثت كتب النحو كثيرا عن هذه المسألة وتباينت آراء النحويين فيها ، منهم من يقول إنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، فلا يصح عندهم (مررت بك وزيد) ومنهم من يجوز ذلك بدون إعادة الخافض . قال السيوطي (ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره ، لورود ذلك في الفصيح بغير عود قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ و ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ هذا رأي الكوفيين ، ويونس والأخفش ، وصححه ابن مالك ، وأبو حيان خلافاً لجمهور البصريّة في قولهم بوجوب إعادة الجار (١) .

وفي شرح الأشموني :-

(وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازماً قد جعلاً في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ و ﴿ وَعَالِيهَا وَعَلَى الْفُلْكِ ﴾ ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾ قال الناظم : وليس عود الخافض عندي لازماً وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين . إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً (٢) .

أما سيبويه فإنه يجوز ذلك في الشعر فقط ؛ لذلك قال : (ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمّر المجرور وذلك قولك ، مررت بك وزيد ... وقد يجوز في الشعر أن يشرك بين الظاهر والمضمّر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر .

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب

١ - همع الهوامع - السيوطي - ج ٢ ص ١٣٩ .

٢ - شرح الأشموني - الأشموني - ج ٣ ص ١١٤ دار الكتاب العربي - بيروت .

[قال المحقق] الشاهد في هذا البيت عطف الأيام على الضمير في بك بدون إعادة الخافض (١) .

وذكر ابن السراج أنه (لا يجوز عطف الظاهر على المكني المخفوض نحو مررت به وعمرو إلا أن يضطر الشاعر) (٢) وقال المبرد (لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمرة المجرورة حملته على الفعل كقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّا مُنَجِّوْكَ وَأَهْلَكَ ﴾ كأنه قال : ومنجون اهلك ، ولم تعطف على الكاف المجرورة) (٣) .

يتضح لنا من خلال النصوص السابقة ، إجماع البصريين على عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة الجار . كما يتضح لنا من خلال ما ذكر السيوطي والأشموني إجماع الكوفيين على الجواز ، وهذا الإجماع يشمل الفراء باعتباره أبرز علماء الكوفة . ويتأكد ذلك من خلال ما نقله القرطبي وأبو حيان الأندلسي في تفسيرهما لقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ (٤) .

قال القرطبي عن (والمسجد الحرام) : (وقال الفراء [صد] عطف على [كبير] و [المسجد] عطف على الهاء في [به] " (٥) . وقال أبو حيان الأندلسي : (وقيل هو معطوف على الضمير في قوله وكفر به أي وبالمسجد الحرام قاله الفراء . ورد بأن هذا لا يجوز إلا بإعادة الجار) (٦) . فنجد أنهما نقلتا عن الفراء جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار .

وبالرجوع إلى (معاني القرآن) للفراء لتمحيص هذا القول والتأكد من صحته . نجد أن الفراء لم يقل ذلك ؛ وما نقل عنه معارض لقوله .

١ - الكتاب سيبويه ، ج ٢ ص ٢٨٣ .

٢ - الأصول في النحو ابن السراج ج ٢ ص ٧٩ .

٣ - المقتضب ، المبرد ، ج ٤ ص ١٥٢ .

٤ - سورة البقرة الآية ٢١٧ .

٥ - الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ، ج ٣ ص ٤٥ .

٦ - تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ ج ٢ ص ١٤٧ .

يقول الفراء في تفسيره لهذه الآية ([والمسجد الحرام] مخفوض بقوله يسألونك عن القتال وعن المسجد ، فقال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ ﴾ أهل المسجد منه أكبر عند الله ، من القتال في الشهر الحرام . ثم فسر فقال تبارك وتعالى : ﴿ وَالْفِتْنَةُ ﴾ يريد الشرك أشد من القتال فيه (١) .

فالفراء في هذا النص يقول بخفض (المسجد الحرام) ولكن ليس عطفاً على الضمير المجرور في (به) كما زعم القرطبي وأبو حيان .

ويتضح رأيه أكثر عندما نقرأ تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٢) . حيث يقول : (فنصب الأرحام ؛ يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها . قال : حدثنا الفراء قال : حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم (٣) أنه خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : بالله والرحم ؛ وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه ، وقد قال الشاعر في جوازه :
نعلق في مثل السواري سيوفنا *** وما بينها والكعب غوط نفانف

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه (٤) .

قالت الأستاذة خديجة مفتي (يخيل لي أن الفراء يميل لرأي البصريين (وقالت) : قلت يخيل لي لأنني أشك في عود الضمير في قال هل يعود على الفراء أو على شريك ؟ ولكن استرسال الفراء في سرد الرأي يوحى باتفاقه معه في الرأي (٥) .

ولكني أعتقد جازماً اتفاق الفراء مع البصريين في هذه المسألة . ويتضح ذلك من خلال عرضي لتفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٦) ومن خلال تخريجه لخفض (المسجد الحرام) .

١ - معاني القرآن ، الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، القاهرة ١٩٥٥م - ج ١ ص ١٤١ .

٢ - سورة النساء الآية ١ .

٣ - هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد - الكوفي ، توفي سنة ٩٦ هـ .

٤ - معاني القرآن ، الفراء ، ج ١ ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

٥ - نحو القراء الكوفيين ، خديجة أحمد مفتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ص ٢٧ .

٦ - سورة النساء ، الآية ١ .

تقديم معمول اسم الفعل عليه

اختلف البصريون والكوفيون في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، وقد تحدثت كتب النحو عن هذه القضية . فجاء في شرح الكافية (ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها ، نظرا إلى الأصل ، لأن الأغلب فيها إما مصادر ، ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها ، وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل ، وأما ظرف ، أو جار ومجرور ، وهما ضعيفان قبل النقل أيضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل . وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله :

يا أيها المايح دلوي دونكا *** أني رأيت الناس يحمدونكا

ودونك عند البصريين هاهنا ليس باسم فعل ، بل هو ظرف ، خبر لدلوي ، أي دلوي قدامك ، فخذها (١) .

ومن الذين تحدثوا عن ذلك ، ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف .

قال : (ذهب الكوفيون إلى أن [عليك ، ودونك ، وعندك] في الإغراء ، يجوز تقديم معمولاتها عليها . نحو زيدا عليك ، وعمرا عندك ، وبكرا دونك . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها . وإليه ذهب الفراء من الكوفيين) (٢) .

يتضح من خلال ما أورده ابن الأنباري أن الفراء يؤيد رأي البصريين في عدم جواز تقديم معمول اسم المفعول عليه . ولكنني وجدت نصا للبغدادي في الخزانة ينكر ما أورده الأنباري عن رأي الفراء . قال في الشاهد الرابع والخمسين بعد الأربعمائة - بعد أن تحدث عن المسألة وذكر ما أورده الأنباري عن رأي الفراء - : (وقوله إن الفراء تبع البصريين مخالفا لنص كلامه . فإنه صرح بجواز عمله مؤخرا ومحذوفا) (٣) . فوجدت نفسي أمام رأيين للفراء في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه . رأي أورده الأنباري يقول بعدم الجواز ، ورأي أورده

١ - الكافية في النحو - ابن الحاجب - شرح الرضى - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان . ج ٢ ص ٢٨٠ .

٢ - الإنصاف في مسائل الخلاف - ابن الأنباري - ج ١ ص ٢٢٨ .

٣ - خزانة الأدب - البغدادي - ج ٣ ص ١٦ .

معمول اسم الفعل عليه . رأي أورده الأنباري يقول بعدم الجواز ، ورأي أورده البغدادي يقول بالجواز .

ويقال جرح المصنف كتابه في النسخة التي في الفراء ~~عنه~~ ~~أورد~~ ~~الرواية~~
تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) . نجده يقول (وقوله كتاب الله عليكم كقولك : كتاباً من الله عليكم ، وقد قال بعض أهل النحو : معناه : عليكم كتاب الله . والأول أشبه بالصواب ، ولما تقول العرب : زيداً عليك ، أو زيداً دونك . وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمرة قبله . وقال الشاعر :

يا أيها المائح دلوي دونكا ***
إني رأيت الناس يحمدونكا

الدلو رفع كقولك : زيداً فاضربوه . والعرب تقول : الليل فبادروا والليل فبادروا . وتتصب الدلو بمضمرة في الخلفة كأنك قلت دونك دلوي دونك (٢) .

بهذا النص الذي ذكره الفراء في كتابه يتضح لنا رأي الفراء في هذه المسألة جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه . وهو ما ذهب إليه الكوفيون . وبذلك نستطيع أن ننفي ما أورده ابن الأنباري لأنه مخالف للحقيقة .

١ - سورة النساء الآية ٢٤ .

٢ - معاني القرآن الفراء ج ١ ص ٢٦٠ .

الباب الثاني

دراسة تحليلية للتعارض

الفصل الأول

أسباب التعارض

المبحث الأول

المناظرات والمحاورات

ورد في لسان العرب (التناظر : التراوض في الأمر . ونظيرك : الذي يراوضك وتناظره ، وناظره من المناظرة . والنظير : المثل ، وقيل : المثل في كل شئ . وفلان نظيرك أي مثلك لأنه إذا نظر إليهما الناظر رأهما سواء . وحكى أبو عبيدة : النظر ، والنظير بمعنى مثل الند والنديد) (١) .

و (المناظرة المجادلة وهو مفاعلة من النظر ، لأن كل واحد ينظر فيما يفلح به على صاحبه ، وقيل هو من النظير ، وهو المثل ، فمعنى المناظرة المماثلة ، فيما هم فيه) (٢) .

من هذين التعريفين يتضح لنا معنى المناظرة . وهذا المعنى اللغوي لا يبعد كثيراً عن المعنى الاصطلاحي الذي هو (تردد الكلام بين شخصين ، يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه ، مع رغبة كل منهما في ظهور الحق) (٣) .

و المناظرات كان لها دور بارز في مختلف العلوم ، فقد كانت (من أهم معاهد العلم مجالس المناظرة ، في الدور ، والمساجد ، وبين العلماء ، وفي حضرة الخلفاء ؛ في الفقه ، في النحو والصرف ، في اللغة ، في المسائل الدينية) (٤) . أما في مجال النحو و الصرف ، فقد كانت بداية المناظرات في القرآن الثاني من الهجرة تقريباً . عندما ظهر جيل من النحاة من أمثال عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي ، وتلاميذه من أمثال عيسى بن عمر الثقفي ، وأبو عمرو بن العلاء ومعاصريهم من أمثال حماد بن سلمة ، والأخفش الأكبر ، وغيرهم . فقد كان لهؤلاء العلماء دور كبير في وضع قواعد النحو (وقد كان لهم في سبيل توطيد القواعد ، وبسطها ، وتوضيحها محاورات ومناظرات . دارت فيما بينهم تارة ومع

١ - لسان العرب ابن المنظور دار صادر بيروت ج ٥ مادة نظر .

٢ - شرح المفصل ابن يعيش ج ١ ص ٩ .

٣ - مسألة الأدب في علم البحث والمناظرة الشيخ محمد محي الدين المطبعة التجارية الكبرى مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م ص ٦ و آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي مطبعة شركة المدينة للطباعة جدة - ص ٣ نقلاً عن النحو و الصرف في محاورات العلماء محمد آدم الزاكي .

٤ - ضحى الإسلام أحمد أمين مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٨٢ الطبعة العاشرة - ص ٥٤ .

غيرهم من الشعراء ، ورواة اللغة ، وقراء الذكر الحكيم حين يجدون عندهم ما يخالف القواعد والضوابط نارة أخرى . فعند هؤلاء النحاة بدأت المناظرات والمحاورات . ولكنها كانت بداية هادئة متزنة في أغلب حالاتها ؛ إذ كان هدف الحوار وغايته توضيح ما انبهم من القضايا ، وتقدير ما كان مجهولاً من القواعد (الأصول) (١) .

في هذه الفترة ظهرت المناظرات وبصورة علمية ، وهذه الفترة هي التي يمكن أن يقال فيها كل كلام طيب قيل عن المناظرات ، ودورها في ازدهار علم النحو و الصرف . والفقرة الأخيرة من النص السابق في كلام الدكتور محمد الزاكي [إذ كان هدف الحوار وغايته توضيح ما انبهم من القضايا ، وتقدير ما كان مجهولاً من القواعد ، والأصول] فقرة جديرة بالوقوف عندها ، لنؤكد أنه إذا كان الهدف نبيلاً تكون النتائج طيبة .

هذه هي الفترة التي سبقت تكوين مدرسة الكوفة وإن (هؤلاء النحاة في هذه الفترة كانوا على اتجاه واحد تقريباً في مدارسهم القضايا النحوية ، ولأن الكوفيين لم يكتفوا بعد ، جبهة واحدة في مواجهة البصريين) (٢) .

ثم جاءت مرحلة ظهور المدرسة الكوفية . وسوف أؤخر الحديث عن المناظرات في هذه الفترة ؛ لأنها تختلف في منهجها ، وأهدافها عن المرحلة الأولى . وانتقل إلى المرحلة التي تليها ، وهي فترة ظهور المدرسة البغدادية ، فالمناظرات في تلك الفترة ، تشبه مناظرات الفترة الأولى .

يقول الدكتور محمد آدم الزاكي : (ثم هدأت الثائرة إلى حد كبير حين التقى الفريقان في بغداد ، فنشأ جيل من النحاة ، تتلمذ على المبرد ، كما تتلمذ على ثعلب ، وأخذ من البصريين ، كما أخذ من الكوفيين ، فانددمت عند هذا الجيل نزعة التعصب أو كادت فعند هذا الجيل طبعي أن يهدأ الحوار ، لقلّة دواعي التعصب ، ولذهاب الرغبة في الانتصار لمذهب أو اتجاه ؛ ولهذا قلت المناظرات

١ - النحو والصرف في محاورات العلماء ومناظراتهم . د. محمد آدم الزاكي - ص ١٦ .

٢ - النحو والصرف في محاورات العلماء ومناظراتهم . د. محمد آدم الزاكي - ص ١٦ .

الساخنة ، وعاد الأمر كما بدأ مناقشات ومحاورات بقصد الوصول إلى الحقيقة المجردة (^١) فالمناظرات في الفترة الأولى المدرسة البصرية والفترة الثالثة المدرسة البغدادية كانت مناظرات علمية اتسمت بالهدوء ، كان الهدف منها توضيح القضايا النحوية ، وتقدير ما كان مجهولاً من الأصول ، و الوصول إلى الحقيقة المجردة ؛ إذ أنها كانت بعيدة عن التعصب ، و التحزب ، و الرغبة في الانتصار ؛ ولذلك استفاد منها النحو فائدة عظيمة . وكما قلت سابقاً تستحق كل الكلام الطيب الذي قيل عن المناظرات .

أما فترة ما بعد ظهور المدرسة الكوفية . فقد اتجهت المناظرات اتجاهاتٍ أخرى ؛ وذلك لأن الدوافع العلمية المحضة ، تغيرت إلى دوافع أخرى (ولقد شمر الجميع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان تسوقهم العصبية البلدية) (^٢) . وأكد ذلك الدكتور محمد آدم الزاكي ، موضحاً أن الحوار دخل بين العلماء مرحلة جديدة اتسمت بالشدّة ، والعنف . وشرح دوافع ذلك العنف الذي حصره في ثلاث نقاط .

النقطة الأولى : هي الاختلاف في الاتجاه النحوي . ولكنه لا يستبعد دوافع أخرى للعصبية بين المصّرّين ، غير الاتجاه النحوي . وأكد أن الخلاف كان محتتماً من الناحية العنصرية ، والناحية الحزبية .

النقطة الثانية : هي تشجيع الخلفاء وولاية الأمر .

النقطة الثالثة : هي تأثير النحاة بنزعة الجدل (^٣) .

والمتمأل في هذه النقاط الثلاث ، يتضح له أن المناظرات إذا كانت في بعض المراحل نعمة للنحو العربي ، فإنها في هذه المرحلة وبهذه الدوافع والمعطيات - نعمة عليه . ويتضح ذلك من خلال مناقشة هذه النقاط التي ذكرها الدكتور الزاكي .

١ - النحو و الصرف في محاورات العلماء ومناظراتهم . د. محمد آدم الزاكي ص ١٧ .

٢ - نشأة النحو الطنطاوي نقلاً عن النحو و الصرف في محاورات العلماء ومناظراتهم - ص ١١ .

٣ - النحو و الصرف في محاورات العلماء ومناظراتهم . محمد آدم الزاكي ص ١٧ ٢١ .

النقطة الأولى : وهي الاختلاف في الاتجاه النحوي القائم على أساس العصبية. فإنني أقول : إن الخلاف أمر مشروع ، ونحن لا نفضل اتجاه على آخر ، فلكل اتجاه منهجه ، وله أئمة ، ومشايخه ، وقواعده ، وضوابطه الخاصة التي يجب علينا احترامها . ولكن الأمر المرفوض هو أن يدار الحوار على نهج غير سليم أساسه العصبية ، والحزبية ، والعنصرية . فقد أكد كثير من الباحثين ، أن العصبية لعبت دوراً بارزاً في توجيه الحوار بين المذهبين ، منهم الأستاذ عمر إبراهيم مصطفى حيث قال : (ولا ريب أن هذه المناظرات قد أسهمت إلى حد كبير في إثراء العلوم في ذلك الوقت . إلا أن جانباً آخرأً منها أخذ شكلاً من التحدي القبلي ، القائم على التعصب للبلد ، والقبيلة ، والمذهب ، وشيبت جدله العلمي بناحية ، فيها الكثير من الحقد ، والتجني ؛ لا لشيء إلا للغرض الدنيوي البحت ، بعيداً عن الوصول إلى الفائدة العلمية المرجوة من تلك المناظرات) (١) .

ومنهم الدكتور الزاكي نفسه ، الذي أكد أن الخلاف كان محتتماً من عدة نواح منها الناحية الحزبية والناحية العنصرية (٢) وأكد ذلك غيره من الباحثين (٣) . إذن في ظل الاختلاف القائم على أساس العصبية ، لا بد أن تكون النتائج غير علمية . النقطة الثانية : وهي تشجيع الخلفاء ، وولاية الأمر . فإنها لا تقل أثراً عن سابقتها في الابتعاد عن المنهج العلمي . وذلك لأن كثيراً من العلماء في تلك الفترة كانوا حريصين على التقرب إلى السلطان .

والعالم متى كان هدفه القربى من السلطان ، يكون ذلك على حساب علمه في كثير من الأحيان ، خوفاً على مكانته ، وطمعاً في رفع شأنه (ولهذا فقد استعد النحاة للمناظرات ، و المحاورات ، وتسلموا لملاقاة الأنداد في حلقات البحث ؛

١ - الكسائي إمام الكوفيين و أثره في الدراسات النحوية رسالة ماجستير أعدها عمر إبراهيم مصطفى تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد بدوي المختون جامعة القاهرة كلية دار العلوم ١٩٧٥ .

٢ - النحو و الصرف في محاورات العلماء ومناظراتهم محمد آدم الزاكي ص ٢١ .

٣ - راجع مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - د . مهدي المخزومي مطبعة الطبي مصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م ص ٦٦ و مدرسة البصرة النحوية : نأتها وتطورها د . عبد الرحمن السيد دار المعارف مصر - ص ٥٢٦ .

طمعاً في نائل الخلفاء ، وإبقاء على مكانتهم وإشفاقاً من السقوط في حماة الحرمان .
فإن زلة واحدة في مجلس الأمير ، كافية لضياع كل أمل ، وهدم كل مجد (١) ولذلك
يضطر العالم أن يسلك أي سبيل ، يحفظ به مكانته عند الأمير . فقد استخدم بعضهم
الجدل غير العلمي ، والمغالطات ، والأساليب الفلسفية ، بل نجد بعضهم يتحايل إذا
أحس برغبة الأمير في جواب معين . وإليك هذه الحادثة نموذجاً لتحايل العلماء أملم
الأمراء . وهي مع المبرد في مجلس المتوكل . تقول الرواية : (وكان سبب حملة
من البصرة فيما ذكره أحمد بن حرب صاحب الطيلسان ، قال : قرأ المتوكل
يوماً - وبحضرتة الفتح بن خاقان - ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
قال له الفتح بن خاقان : (إنها) بالكسر يا سيدي ، فتبايعا على عشرة آلاف درهم
وتحاكما إلى يزيد بن محمد المهلبي وكان صديقاً للمبرد ولما وقف يزيد على
ذلك خاف أن يسقط عند أحدهما . فقال : ما أعرف الفرق بينهما ، وما رأيت أعجب
من أن يكون باب أمير المؤمنين ، يخلو من عالم متقدم . فقال المتوكل : أليس هنالك
من يسأل عن هذا ؟ فقال : ما أعرف أحداً يتقدم فتى بالبصرة ، يعرف بالمبرد .
فقال : ينبغي ان يشخص . فنفذ الكتاب إلى محمد بن القاسم بن محمد بن سليمان
الهاشمي ، بأن يشخصه مكرماً . فقال محمد بن يزيد : فوردت سر من رأى ،
فأدخلت على الفتح بن خاقان فقال : يا بصري ، كيف تفسر هذا الحرف : ﴿ وَمَا
يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ؟ بالفتح ؟ أم بالكسر ؟ فقلت (إنها) بالكسر
وهو الجيد المختار ، وذلك أن أول الآية ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ
آيَةٌ لَيُؤْمِنَنَّ بِهَا قُلُوبُهُمْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ . ثم قال : يا محمد ﴿ إِنَّهَا إِذَا
جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ باستيفاء جواب الكلام المتقدم . قال : صدقت . وركب إلى دار
أمير المؤمنين ، فعرفه بقدومي ، وطالبه بدفع ما تخاطرا عليه ، وتبايعا فيه . فأمر
بإحضاري ، فحضرت ، فلما وقعت عين المتوكل على قال : يا بصري ، كيف تقرأ
هذه الآية : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بالكسر أو الفتح ؟ فقلت يا
أمير المؤمنين ؛ أكثر الناس يقرءونها بالفتح . فضحك ، وضرب رجله اليسرى

١ - النحو والصرف في محاورات العلماء ومناظراتهم محمد آدم الزاكي ص ٢٢ .

وقال : أحضِرِ بها ففتح المال ، فقال : يا سيد قد والله قال لي خلاف ما قال لك ، قال : دعني من هذا أحضِرِ المال . قال المبرد : وأخرجت فلم أصل إلى الموضوع الذي كنت فيه نازلاً ، حتى أتتني رسل الفتح ، فأتيته . فقال : يا بصري ، أول ما ابتدأتنا بالكذب ! فقلت : ما كذبت ، فقال كيف ؟ وقد قلت لأمير المؤمنين أن الصواب ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا ﴾ بالفتح ، فقلت : أيها الأمير ، لم أقل هكذا ، وإنما قلت : أكثر الناس يقرعونها (أنها) وأكثر على الخطأ ، وإنما تخلصت من اللائمة ، وهو أمير المؤمنين ، فقال لي : أحسنت (١) .

أنظر إلى هذا التحايل ، وانظر إلى رده (إنما تخلصت من اللائمة) ثم تصور كيف كانت تضيع الحقائق العلمية في بلاط الأمراء . وانظر إلى صديقه يزيد بن محمد المهلبي ، عندما سئل ، خاف أن يسقط عند أحدهما ، فقال : ما أعرف الفرق بينهما . فهو أيضاً يخاف اللائمة ، فكتم علمه . ولكن تصرفه أكثر قبولاً من تصرف المبرد ، الذي تحايل على الإجابة ، وفهم الأمير ، وكل من كان موجوداً خلاف ما يراه المبرد ؛ وكل ذلك طلباً لمرضاة الأمير ، وخوفاً من اللائمة . ماذا لو تناقل الناس أن رأي المبرد في هذه الآية (أنها إذا جاءت) بالفتح . إنهم على حق في نقلهم ، ولكن عدم العلمية التي اتبعها المبرد ، هي السبب في تغييب الحقيقة . فالهدف كان إرضاء الأمير ، حتى لو كان على حساب الحقيقة العلمية .

أما النقطة الثالثة - التي ذكرها الدكتور محمد آدم الزاكي عن دوافع العنف والشدة التي صاحبت المناظرات - هي تأثر النحاة بنزعة الجدل ، وذكر فيها أن النحاة تأثروا بالمتكلمين ، الذين توغلوا في البحث في أصول الدين ، والعقائد ، وأخذ النحاة ينتهجون منهج الجدل في مناظراتهم لإقناع خصومهم .

أقول : إن النحو كما عرفه العلماء هو (علم بالمقاييس المستتبطة من استقراء كلام العرب) (٢) وهو بذلك لا يقبل الفلسفة ، والجدل ؛ لأنه يختلف عن مباحث علم الكلام ، والمنطق . ثم استدرك الدكتور الزاكي قائلاً : (ولكن بعض

١ - أنباه الرواة الوزير القفطي ج ٣ ص ٢٤٣ ٢٤٤ .

٢ - الاقتراح في أصول النحو السيوطي تحقيق أحمد محمد قاسم ص ٣٦ .

الجدل خرج عن تحقيق ذلك الهدف سواء عند المناطقة و النحاة ، فجاءت بعض المناظرات في أسلوب جدلي فلسفي انتقائي ، فكانت قليلة النفع العلمي (١) أنه استندرك في موضعه وليته قال : فكانت كثيرة الضرر ، بدلاً عن قوله : وكانت قليلة النفع . فالمناظرات التي استخدم فيها أسلوب الجدل - وما أكثرها - حقاً كانت كثيرة الضرر ؛ لأنها تضيع في داخلها كثير من القضايا العلمية .

انظر إلى مناظرة الأخفش مع الكسائي ، يقول الأخفش : (ولما ناظر سيبويه الكسائي ورجع وجه إلىّ فعرفني خبره ، ومضى إلى الأهواز وودعني ، فوردت بغداد فرأيت مسجد الكسائي ، فصليت خلفه الغداة ، فلما انفتل من صلاته وقعد ، وبين يديه الفراء ، والأحمر ، وابن سعدان ، سلمت عليه ، وسألته عن مائة مسألة فأجاب بجوابات خطأته في جميعها . فأراد أصحابه الوثوب علي ، فمنعهم عني ولم يقطعني ما رأيتهم عليه مما كنت فيه) (٢) .

هذه الرواية تؤكد لنا المنهج الجدلي الذي اتبعه الأخفش في حوارهِ مع الكسائي (وليس من المعقول أن يخطئ الكسائي في كل هذا العدد من المسائل إنما المقصود أن الأخفش اعمل فكرة وشحذ عقله ليأتي بما يخالف الكسائي في أجوبته . ومن المحتمل أن تكون بعض آراء الأخفش المثبتة في كتب النحو ما هي إلا بعض أقواله في هذه المناظرة وهي بطبيعة الحال ليست علمية محضة) (٣) . فكثير من النحاة كانوا يستخدمون منهجاً فلسفياً جدلياً انتقائياً ، في مواجهة خصومهم (فقد كان ثعلب يلقي تلاميذه ، وأصحابه المسائل النحوية على المذهب الكوفي ، ويدربهم على المناظرات ، ويبعث بهم إلى من تجدته نفسه أن يتصدر حلقة ، أو ينصب نفسه أستاذاً للتدريس في مساجد بغداد) (٤) فمن وجدوه ضعيفاً - ليس في علمه ولكن في مقدرته على الجدل الفلسفي - فضوا الناس من حوله ومن كان حاذقاً للجدل أقنعهم ،

١ - النحو و الصرف في محاورات العلماء ومناظراتهم محمد آدم الزاكي ص ٢٩ .

٢ - بغية الوعاة السيوطي ج ١ ص ٥٩٠ .

٣ - الدراسات النحوية و اللغوية ومنهجها التعليمي بالبصرة جاسم السعدي ص ٣٥ - الكويت ١٩٩٣ .

٤ - النحو و الصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم محمد آدم الزاكي ص ٢٨ .

وبين هذا ، وذاك تضيع كثيراً من المسائل العلمية ، وتنبهم القضايا حتى على العلماء أنفسهم ، فضلاً عن المتعلمين . وذلك مثلما حدث للزجاج - أحد التلاميذ ثعلب - مع المبرد . فقد ورد في طبقات النحويين واللغويين (لما قتل المتوكل بسر من رأى ، رحل المبرد إلى بغداد ، فقدم بليداً لا عهد له بأهله فاختل ، وأدركته الحاجة ؛ فتوخى شهود صلاة الجمعة ، فلما قضيت الصلاة ، أقبل على بعض من حضره ، وسأله أن يفتحه السؤال ليتسبب له القول فلم يكن عند من حضره علم . فلما رأى ذلك رفع صوته وطفق يفسر يوهم بذلك أنه سئل ، فصارت حوله حلقة ، وأبو العباس يصل في ذلك كلامه فتشوف أبو العباس أحمد بن يحيى إلى الحلقة و كان كثيراً ما يرد الجامع قوم خراسانيون من ذوي النظر فينتكلمون ويجتمع الناس حولهم فإذا بصر بهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفتشهم ، فإذا انقطعوا عن الجواب انفض الناس عنهم . فلما نظر ثعلب إلى من حول أبي العباس أمر إبراهيم بن السري الزجاج ، وابن الحائك بالنهوض ، وقال لهما : فضا حلقة هذا الرجل . ونهض معهما من حضر من أصحابه ، فلما صار بين يديه قال له إبراهيم بن السري : أتأذن أعزك الله في المفاتشة ؟ فقال أبو العباس : سل عما أحببت . فسأله عن مسألة ، فأجابه فيها بجواب أفنعه ، فنظر الزجاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب . فلما انقضى ذلك قال له أبو العباس أفنعت بالجواب ؟ فقال : نعم . قال : فإن قال لك قائل في جوابنا هذا : كذا ، ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ، ويفسده ويعتل فيه . فبقى إبراهيم سادراً لا يحير جواباً .

ثم قال : إن رأي الشيخ أعزه الله أن يقول في ذلك ؟ فقال أبو العباس : إن القول على نحو كذا ، فصح الجواب الأول ، وأوهن ما كان أفسده به ، فبقى الزجاج مبهوراً . ثم قال في نفسه : قد يجوز أن تقدم له حفظ هذه المسألة ، وإتقان القول فيها ، ثم يتفق إذا سأله عنها . فأورد عليه مسألة ثانية ، ففعل أبو العباس فيها بنحو فعله في المسألة الأولى ، حتى والى بين أربع عشرة مسألة . يجيب عن كل واحدة منها بما يقنع ، ثم يفسد الجواب ، ثم يعود إلى تصحيح القول الأول . فلما

رأى ذلك إبراهيم بن السري قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ فإست مفارقاً هذا الرجل ولا بد لي من ملازمته (١)

فالشاهد في هذه الرواية المنهج الجدلي الذي اتبعه المبرد في الرد على خصومه فقد كان يجيب بجواب ، يقنع به سامعه ، ثم يوهن الجواب ، وأيضاً يقنع سامعه ، ثم يعود للجواب الأول ، ويقنع سامعه للمرة الثالثة . (و أحياناً كثيرة تخرج المناظرة عن الخط العلمي إلى خط جدلي محض . فننقد المضمون والمحتوى ، ويبقى منها الهيكل الجدلي مستمراً في مسار عقلية ، قوامها السفسطة المنطقية . وصار المتناظرون يهدفون إلى أن يوقعوا خصومهم في الحيرة . وبذا دخل علم النحو ، واللغة في متاهات أبعدت الدراسات إلى ميدان لا صلة له بها) (٢) فأصبحت هذه هي الروح السائدة في كثير من المناظرات (ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن اليزيدي مثلاً كان يعبر في مناظراته مع الكسائي والكوفيين عن هذه الروح البعيدة عما ينبغي أن يسلكه العلماء . فهو في كل ما بين أيدينا من مناظرات يتصيد مواطن الدلل ، ويتعجل الوصول إلى الإجهاز على المناظرة وأتلاف موقفه بمنتهى الحرص ، والتلف ، والبعد عن الحق) (٣) وبذلك يمكنني أن أؤكد ، أن المناظرات كان لها أثر كبير في التعارض بين آراء النحاة المتقدمين الواردة في كتبهم وبين المنسوبة إليهم في كتب النحاة المتأخرين . فكثير من هذه الآراء مأخوذ من هذه المحاورات ، والمناظرات التي كانت تجري بين النحاة ، ثم يتناقلها الناس عن طريق الرواية وهي بذلك معرضة للفهم الخاطئ والتدليس . هذا إذا كانت المناظرة عملية بعيدة عن الجدل ، والتعصب ، والدوافع الشخصية . فهي إذا كانت علمية ومنهجها صحيح قد لا تسلم من الفهم الخاطئ ومن التدليس . فما بالك إذا كانت مبنية على الجدل ، والتعصب ، والدوافع الشخصية .

١ - طبقات النحويين و اللغويين الزبيدي ص ١١٨ ١١٩ .

٢ - الدراسات النحوية و اللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة جاسم السعدي ص ١٣٥ .

٣ - الكسائي إمام الكوفيين وأثره في الدراسات النحوية رسالة ماجستير إعداد عمر إبراهيم مصطفى إشراف أ . د . محمد بدوي المختون جامعة القاهرة كلية دار العلوم ١٩٧٥ دار المصطفى للطباعة القاهرة . ص ٧٥

المبحث الثاني

اضطراب رأي النحوي

أولاً : التناقض وعدم الوضوح :-

لعل من الأسباب التي تؤدي إلى تعارض آراء النحاة بين ما هو مذكور في كتبهم ، وبين ما هو منسوب إليهم في الكتب الأخرى ، اضطراب رأي النحوي نفسه . فنجد بعض النحاة يذكرون رأياً معيناً في مسألة معينة ، ثم يذكرون رأياً غيره مخالفاً له ، أو قد يكون مناقضاً له ، في نفس الكتاب الذي ذكر فيه الرأي السابق ، مما يدعو للاستفهام ، هل يعني ذلك رجوعاً عن الرأي السابق ؟ ولكن لا دليل ولا برهان يؤكد ذلك . ومن ذلك ما سجله الدكتور عبد الخالق عزيمة ، على سيبويه حيث قال : (حرصت أن أتبع كل ما قاله سيبويه عن المسألة الواحدة في مواضع متفرقة من كتابه ، وكان من أثر هذا التتبع أن سجلت على سيبويه ، تناقضاً بين أقواله في أربعة مواضع هي :

١ الهزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء نحو اصطخر ، و اصطبل ، إبراهيم ، وإسماعيل . لسيبويه فيها نصوص يعارض بعضها بعضاً . قال بما يفيد زيادتها في ج ٢ ص ٢٤٣ وقال بما يفيد أصلتها في ج ٢ ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٤٣٦ .

٢ الصفات نحو عطشان و سكران ، جعل سيبويه عله منع صرفها مشابهة الألف والنون لألفي التانيث الممدودة ، وعدد وجوه هذا الشبه في ج ٢ ص ١٠ . ثم جعل النون بدلاً من الهزة في ج ٢ ص ١٠٨ ، ٣١٤ .

٣ الوصف الذي على وزن فعال في سب الأنتى . قال عنه سيبويه : إنه مختص بالنداء ، لا يقولون في غير النداء : جاءتني خبات ولكاع ، ج ١ ص ٣١١ ثم قال في ج ٢ ص ٣٨ : ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خبات ويالكاع .

٤ قال سيبويه في ج ١ ص ٢٠٤ : إن خلف ، وأمام ، وتحت لا تستعمل أسماء إلا في القليل أو في الشعر . ثم قال في ج ١ ص ٢٠٧ إن استعمالها أسماء أكثر وأجرى في كلامهم (١) وقد تتبعت هذه المسائل في كتاب سيبويه ، حرصاً مني على تمحيص ما قاله الدكتور عزيمة فتأكدت من وجود التناقض في أقوال سيبويه

١ - المقتضب محمد عبد الخالق - ج ١ ص ١٢٢ ١٢٣ .

في هذه المسائل . وقد حاولت توجيهه وتأويل أقوال سيبويه ، للتوفيق بينها تفادياً لهذا التناقض فلم أجد سبيلاً .

ومن ذلك - أيضاً - رأى المبرد في زيادة (من) فقد تحدث عنها في ثلاثة نصوص من المقتضب مؤكداً زيادتها قال في الأول : (ما من أحد ، ف (أحد) فاعل وأن كان مجرور بمن ، وكذلك قوله : ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ إنما هو خير من ربكم ف (من) لم تغير المعنى وان غيرت اللفظ (١) .

وقال في باب الإضافة (أما (من) فمعناها ابتداء الغاية ، وتكون للتبعيض ، وتكون زائدة ، لتدل على أن الذي بعدها واحد في موضع جميع ، ويكون دخولها كسقوطها ---- [ثم قال] : أما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك : ما جاءني من أحد ، وما كلمت من أحد ، وكقول الله عز وجل : ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ إنما هو خير ، ولكنها توكيد مثل قول الشاعر :-

جزيتك ضعف الود لما استثنته * وما إن جزاك الضعف من أحد قبلي

فهذا موضع زيادتها . إلا أنك دلت على انه للنكرات دون المعارف (٢) .

وقال في الموضع الثالث (وذلك قولك : ما جاءني من أحد إلا زيد ، على البديل ؛ لأن (من) زائدة ، وإنما تزداد في النفي ، ولا تقع في الإيجاب زائدة . لأن المنفى المنكور يقع واحده في معنى الجميع فتدخل (من) لإبانة هذا المعنى (٣) .

فلاحظ أنه في الثلاثة مواضع السابقة ، يؤكد كونها زائدة . أما في النص التالي ، فله رأي خلاف ما ذكره في المواضع السابقة . يقول : (واصلها ابتداء الغاية نحو سرت من مكة إلى المدينة ----- وأما قولهم إنها زائدة ، فلست أرى هذا كما قالوا . وذلك أن كل كلمة إذا وقعت ، وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم ما جاءني من أحد ، وما رأيت من رجل . فذكروا أنها زائدة . وأن المعنى ما رأيت رجلاً ، وما جاءني أحد ، وليس كما قالوا . وذلك

١ - المقتضب ج ٤ ص ٥٢ .

٢ - المقتضب ج ٤ ص ١٣٦ ١٣٧ .

٣ - المقتضب ج ٤ ص ٤٢٠ .

لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه ، نقول : ما جاءني رجل ، وما جاءني عبد الله ، إنما نفيت مجيء واحد ؛ وإذا قلت : ما جاءني من رجل ، قد نفيت الجنس كله . ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني من عبد الله لم يجز لأن عبد الله معرفة ، فإنما موضعه واحد^(١) فظاهر كلامه في هذا النص الأخير يناقض ما قاله في النصوص الثلاثة السابقة ، ولكن يمكننا تخريج هذا النص الأخير في غير تكلف بصورة تدفع التناقض . و أقوال : إن المبرد يقصد نوعين من الزيادة : النوع الأول زيادة مطلقة ، وهي التي أشار إليها في النصوص الثلاثة الأولى ، وهي أن (من) في قولك : ما جاءني من أحد لا يؤثر دخولها أو خروجها في المعنى العام بغض النظر عن نفي الجنس أو نفي الواحد . والنوع الثاني زيادة مقيدة ، وهي التي أشار إليها في النص الرابع وهي مقيدة بإرادة التبويض أو عدمه . وكل الذي قاله المبرد عن (من) الزائدة هو نفس الذي قاله سيبويه عنها ، لا فرق في المضمون بين رأي سيبويه ، ورأي المبرد في كل ما قاله عن (من) ولكن المبرد كان يقول : إنها زائدة ، ثم يقول إنها ليست زائدة . وسيبويه قال نفس هذا المعنى ولكن بأسلوب الاستدراك ، فهو يؤكد زيادتها ثم يقول : ولكن كذا و كذا وعندما نقارن ما بعد (لكن) بما قبلها نجد أن المعنى هو نفس الذي ذهب إليه المبرد في نصوصه التي تبدو متناقضة . قال سيبويه (معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد واحد . ولكن (من) دخلت هنا توكيداً)^(٢) ويقصد بـ (توكيداً) عدم إرادة التبويض . ويتضح ذلك أكثر في النص التالي حيث قال : (وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً . وذلك قولك : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبويض فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس وكذلك : ويحه من رجل إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال والناس)^(٣) .

١ - المقتضب ج ١ ص ٤٤ ٤٥ .

٢ - الكتاب سيبويه ج ٢١ ص ٣١٦ .

٣ - الكتاب سيبويه ج ٤ ص ٢٢٥ .

ثانياً : رجوع النحوي عن رأيه :-

قد يذكر النحوي رأياً ، ثم يرجع عنه ، ولا يقف المصنفون على رأيه الأخير فيذكرون رأيه الأول . من ذلك ما ذكره ابن مالك : (ما أثر فيه التعريف نحو [طلحة] و [معديكرب] و [يزيد] و [عمران] و [عمر] و [إبراهيم] فهذه وما أشبهها ما دامت معارف لا تتصرف . وإذا نكرت انصرفت لعدم جزء العلة . وفي أحمر وشبهه خلاف . فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نكر بعد التسمية وخالفه الأخفش مدة ثم وافقه في كتابه [الأوسط] وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه (١) .

وجاء في همع الهوامع (شاه اصلها شوهة بسكون الواو كصحفة فلما حذفت الهاء باشرت تاء التانيث الواو فانقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالمحذوف هاء وهو حرف صحيح . فيقال في النسب إليه على مذهب سيبويه شهي برد اللام وإبقاء الألف المبدلة وعلى مذهب الأخفش شوهي برد الواو أيضا إلى اصلها ... قال أبو حيان : وهذا منه قياس مصادم للنص فهو من فساد الوضع . قال : وقد رجع في (الأوسط) إلى مذهب سيبويه وذكره سماعاً عن العرب (٢) وقد ذكر الدكتور عزيمة أن المبرد ذكر آراء في نقده لسيبويه ، ولكنه رجع عنها في المقتضب منها : أجاز المبرد في نقده لسيبويه أن ينادى ما سمي به من الموصول المحلى بـ (ال) (الانتصار ص ٢٤٣) ثم عدل عن ذلك في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ فقال : (واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام) وجعل قول الشاعر

من أجلك يا التي تيمت قلبي *** وأنت بخيلة بالود عني

ضرورة كما قال سيبويه (٣) .

١ - شرح الكافية الشافية تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدي ج ٣ ص ١٤٩٩ .

٢ - همع الهوامع السيوطي دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ج ٢ ص ١٩٦ .

٣ - راجع المقتضب المبرد تحقيق د . محمد عبد الخالق - ص ١٢٩ - ١٣٠ .

وإلى هذا ذهب الدكتور هريدي ، محقق شرح الكافية الشافية حيث قال عن مؤلفها : (إن هناك فترة من الزمان مرت بين نظم (الكافية الشافية) وشرحها سمحت للمؤلف بمراجعة آراء العلماء ، وتحري (١) صحتها فيما يقع بين يديه من مصنفات وكان هذا يدعوه أحياناً إلى تعديل بعض آرائه نتيجة عثوره على شاهد أو ظفره بدليل . وبهذا ينكشف الستار على سر ما يشيع في مصنفات ابن مالك من آراء تبدو مختلفة أو متباينة) (٢) وتأسيساً على ما سبق ذكره فإنه لا بد من الوقوف على آخر أقوال النحاة .

وهناك مسألة يجب التنبيه إليها وهي وجوب تحري الدقة في الحكم على النحوي بالرجوع عن رأيه . ولا نحكم بذلك إلا بالبينة الواضحة . ولذلك أرى عدم قوة ترجيح الدكتور محمد آدم الزاكي فيما ذهب إليه من رجوع الأخفش عن رأيه في مسألة الفصل بين الحال وصاحبها (٣) فقد ذكر الدكتور الزاكي (أن ابن هشام نسب للأخفش القول بجواز وقوع الفصل بين الحال وصاحبها وهذا خلاف ما ذكرناه عنه في صدر هذه الدراسة نقلاً عن معانيه ، فهل رجع الأخفش عن القول بعدم الجواز إلى القول بالجواز ؟ الحق أنني لم أجد مرجحاً قوياً لهذا أو ذاك غير أنه ليس ببعيد رجوعه عن القول الأول إلى القول الثاني الذي تصح به قراءة النصيب في (أظهر) لا سيما وقد حكى عنه القول بجواز وقوع الفصل بين الحال وصاحبها غير ابن هشام جماعة منهم ابن عقيل ، والسيوطي ، وابن مالك . فقول الأخفش بجواز وقوع الفصل بين الحال وصاحبها هو السائد في كتب النحاة مما يرجح رجوعه عن القول الأول) (٤) . فالدكتور محمد آدم الزاكي ، ترك رأياً ذكره صاحبه في كتابه واعتمد على ما ذكره المتأخرون من النحاة في كتبهم بحجة أنه السائد في كتب النحو .

١ - في المرجع (وتجري) .

٢ - شرح الكافية الشافية تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدي ج ١ ص ٨١ .

٣ - راجع الفصل بين الحال وصاحبها الباب الأول - الفصل الثاني - المبحث الثالث .

٤ - النحو و الصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم د . محمد آدم الزاكي ص ٤٨ .

وأود أن أؤكد أن سيادة رأي في كتب النحو ، ليس مرجحاً أو مبرراً لنقض رأي ذكره صاحبه في كتابه ، دون إقامة الحجة ، والدليل عليه . ورغم أن ما ذكرته في حديثي عن منهج الأخفش النحوي ^(١) يبطل هذا الزعم ، اذكر الدكتور محمد آدم الزاكي بعبارة صغيرة ذكرها أستاذه احمد البكي الأنصاري يقول فيها : (الكثرة ليست دليلاً مرجحاً في كثير من الأحيان وذلك لاقتفاء الخالف أثر السالف دون تمحيص) ^(٢) .

^١ - راجع منهج الأخفش النحوي في المبحث الثاني من الفصل الثاني الباب الأول

^٢ - أبو زكريا الفراء الأنصاري ص ٢٤ .

المبحث الثالث

مؤثرات في نقل النصوص

أولاً : النقل المبتور :-

من الأسباب التي تؤدي إلى تعارض النقل في آراء النحاة ، أخذ النص مبتوراً . ومثال ذلك أن النحاة متفقون على جواز تصحيح اسم المفعول من الأجوف الثلاثي اليائي العين ، ولكنهم منعوا خلافاً للمبرد تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوي . وقد جوزه المبرد في حالة الضرورة الشعرية فقط . قال بعد أن تحدث عن جواز تصحيح اسم المفعول من الأجوف اليائي (١) (فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها ، كراهية للضمة بين الواوين ، وذلك أنه كان يلزمه أن يقول : مقوول ، فلماذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء . هذا قول البصريين أجمعين ، ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة ، إذ كان قد جاء في الكلام مثله فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذلك ، فمما جاء قولهم ، النور ، وقولهم : سرت سووراً ونحوه قال أبو ذؤيب :

وغير ماء المرد فاها فلونه *** كلون النور وهي أدماء سارها

وهذا أنقل من [مفعول] من الواو (٢) .

فهذا النص يؤكد أن تجويز المبرد تصحيح اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوي العين في ضرورة الشعر فقط قال : [ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة] وقال [فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذلك] . ولكن بعض المتأخرين من النحاة نقل عنه الجواز المطلق . فقد نقل ابن جني عن أبي علي قوله : (والشاذ في القياس و الاستعمال جميعاً ما أجازهُ أبو العباس من تتميم [مفعول] من ذوات الواو التي هي عين ؛ لأنه أجاز في [مقول : مقوول . وفي مصوغ : مصووغ] فسبيله في هذا سبيل من قال [قام زبداً] لأنه خارج عن القياس و الاستعمال (٣) .

١ - المقتضب المبرد ج ١ ص ١٠١ .

٢ - المقتضب المبرد ج ١ ص ١٠٢ .

٣ - المنصف شرح كتاب التصريف للمازني - ابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين الطبعة الأولى مكتبة البابي الحلبي مصر ١٩٦٠ - ج ١ ص ٢٧٨ .

وقال في موضع آخر : (وأجاز أبو العباس إتمام [مفعول] من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم ---- قال أبو علي : هذا خطأ لأنه يجيز شيئاً ينفيه القياس وهو غير مسموع)^(١) فالمبرد يؤكد جواز المسألة عند الضرورة . وأبو علي وابن جني ينقلان الجواز المطلق . وذلك لأنهما لم يأخذا نص المبرد كاملاً واسقطا منه (عند الضرورة) و (فإذا اضطر الشاعر) .

^١ - المنصف ابن جني ج ١ ص ٢٨٥ .

ثانياً : فهم النص :-

وهذه القضية يمكن الوقوف عندها من خلال كلام المبرد السابق عن إتمام اسم المفعول من الأجوف الثلاثي ، والذي ذكر فيه جواز الإتمام في ذوات الواو عند الضرورة حيث قال (فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها كراهية للضمة بين الواوين ولهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء . هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه ممتعاً عند الضرورة) (١) .

اعترض الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة عن قوله : (هذا قول البصريين أجمعين) فهو يرى أن المبرد لم ينفرد بجواز الإتمام في ذوات الواو بل شاركه سيبويه في ذلك . قال : (والنحويون من بعد المبرد قالوا : إن المبرد انفرد بهذا القول دون البصريين أجمعين [أي جواز الإتمام في ذوات الواو] وتعليقي على ذلك أن سيبويه سبق المبرد بذلك القول فقد قال في كتابه ج ٢ ص ٣٦٧ [قالوا مخيوط ، ولا يستتكر أن تجيء الواو على الأصل] هذا النص في سيبويه قد خفى على المبرد ، وعلى غيره ممن جاء بعده) (٢) .

وأقول : إن هذا النص [قالوا مخيوط ، ولا يستتكر أن تجيء الواو على الأصل] لم يخف على المبرد . ولكن الدكتور عضيمة أخطأ في فهمه للنص . فسبويه لم يقصد بهذا النص الأجوف الثلاثي الواوي وإنما يقصد الأجوف الثلاثي اليائي ، وهذا واضح من المثال الذي أورده (مخيوط) والخلاف ليس في الأجوف اليائي ، وإنما في الأجوف الواوي ، إذ أن الأجوف الثلاثي اليائي يجوز فيه أن يكون بالواو . قال سيبويه (وتقول في الياء : مبيع ومهيب أسكنت العين وأذهبـت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيض وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للضمة --- . وبعض العرب يخرجها على الأصل فيقول مخيوط ومبيوع فشبهوها بصيود وغيور حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتهمز . ولا نعلمهم

١ - المقتضب المبرد ج ١ ص ١٠٢ .

٢ - المقتضب المبرد ج ١ ص ١٢١ مقدمة المحقق .

أتموا في الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من اليآت ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعها مع الضمة (١) .

واضح من هذا النص أن اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي مثل باع وهاب الأصل أن يكون مبيوع ومهيب ، وعلى قاعدة الإعلال بالتسكين نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فصارت مبيوع ومهيب ، ونسبة لالتقاء الساكنين حذفت واو مفعول ، فصارت مبيع ومهيب ، ثم جعلت الفاء تابعة للياء وذلك يعني قلب الضمة التي في فاء الكلمة كسرة ، فصارت مبيع ومهيب . ثم قال : [وبعض العرب يخرجها على الأصل فيقول مخيوط ومبيوع] أي بان يكون واو مفعول على أصله بدون حذف . أما الفعل الثلاثي الأجوف الواوي مثال قال وصلن فإنه يقول : [ولا نعلمهم أتموا في الواوات] . فلا يجوز عنده مقوول ومصوون . هذا رأي سيبويه . ولكن الدكتور عضيمة يقول : إن سيبويه سبق المبرد في جواز الإتمام في الواوات . وذلك لأنه التبس عليه هذا النص [قالوا مخيوط ، ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل] وزعم أنه خفي على المبرد وعلى غيره ممن جاء بعده . أما هذا النص فقد ذكره سيبويه في موضع آخر ولا يقصد إتمام الواو في اسم المفعول من الأجوف الواوي ، وإنما يقصد الأجوف الثلاثي اليائي ، لأنه قال : (مخيوط) فهو أجوف ثلاثي يائي .

وأما الواو التي يقصدها في قوله [لا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل] فهي واو مفعول ، وليست عين الفعل .

١ - الكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٦٣ ٣٦٤ .

ثالثاً : أخطاء النسخ و الطباعة :-

من الأسباب التي تؤدي إلى عدم وضوح النصوص ؛ الأخطاء الناجمة عن النسخ . وهذه الأخطاء قد تكون لسهو الناسخ . فقد كان العلماء يملون كتبهم في حلقات الدرس ، والناسخ يكتب ما يقوله العالم ، وبذلك لا يستبعد وقوع السهو من الناسخ .

وقد يكون الخطأ نتيجة لبعض التعليقات التي يقوم بها بعض العلماء في هوامش كتب غيرهم ، فيدخلها الناسخ سهواً أو جهلاً في النص الأصلي . فقد ورد في كتاب سيبويه قول الشاعر :

فزجتها بمزجة *** زج القلوص أبي مزادة

ولكن كثيراً من المحققين و الشراح أكدوا براءة سيبويه من هذا البيت .

قال البغدادي : (هذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي لم يثبتته أحد من أهل الرواية وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في هوامش كتاب سيبويه . فأدخله بعض النساخ في بعض النسخ حتى شرحه الأعلام وابن خلف في جملة أبياته) (١) .

وفي هامش ابن يعيش : (وإنما كان سيبويه بريئاً من هذا لأنه لا يرى جواز الفصل بين المتضايقين بغير الظروف ، وإذا كان هذا رأيه ومذهبهم ، فإن مما تقتضيه بدهة العقل أنه لا يروي ما يخالفه) (٢) وذكر عبد السلام هارون : (أن في النسخة الأصلية زيادة ، نصها قال أبو الحسن إلا في الشعر ، سمعت عيسى ابن عمر ينشد :

فزجتها بمزجة * زج القلوص أبي مزادة

وقال : لم يعرف أبو عمر ما حكى الأخفش وهو عندنا وعند أصحابنا خطأ) (٣) .

١ - خزنة الأدب البغدادي ج ١ ص ٢٥١ دار صادر بيروت .

٢ - شرح ابن يعيش (الهامش) ج ٣ ص ٢٣ .

٣ - الكتاب (الهامش) ج ١ ص ١٧٦ .

وقد تكون هذه الأخطاء نتيجة للطباعة . فقد كانت الطباعة في أيامها الأولى بدائية جداً ؛ ولذلك تكثر فيها الأخطاء ، مثلما حدث في كتاب الأنساب للسمعاني في طباعته الأولى . فقد قال الدكتور الأنصاري : (إن طباعة كتاب الأنساب للسمعاني فيها كثير من التصحيف والتحريف ، إذ أنه مطبوع طبعاً حجرياً [بالزنكوغراف] دون تصحيح فلا يعتمد عليها كثيراً . وأرجح أن ابن الأثير نقل عن السمعاني كما وجده دون تمحيص) (١) .

وقد تمكن المحققون من تصحيح هذه الأخطاء ويظهر من تحقيقهم المعالجات التي يقومون بها لتصحيح النص الأصلي . وأكد بعضهم أن الأخطاء التي صاحبت النص الأصلي تؤثر في المعنى . فالدكتور عبد الحسين الفتلي محقق كتاب الأصول في النحو لابن السراج يقول : (وجدت في النص جملاً غير مستقيمة فحاولت تقويمها بما يلائم السياق --- يتجلى ذلك في نسخة تركيا ، إذ أنها مليئة بالأخطاء إلى درجة أن المعنى يضيع في مواطن كثيرة) (٢) حتى كتاب سيبويه فقد كانت في بعض نسخه الأولى أخطاء تؤثر في المعنى وقال عبد السلام هارون عن النسخة التي حقق منها كتاب سيبويه : (أنها تمتاز عن غيرها من النسخ بأنها مضبوطة وخالية من أخطاء الضبط الطباعي القديم ، مع علامات الترقيم التي خلت منها جميع الطباعات السالفة ، والتي تعين الدارس على توضيح المعنى أو تعيينه) (٣) .

١ - أبو زكريا الفراء الأنصاري ص ٤٨ .

٢ - الأصول في النحو ابن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ج ١ ص مقدمة التحقيق .

٣ - الكتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون مقدمة المحقق ج ١ ص ٦١ .

رابعاً : طعن العلماء في بعضهم : -

بالتتبع لسير العلماء نجد كثيراً من الطعن بوجه لهذا العالم أو ذاك . وهذا الطعن يولد الكراهية والأحقاد وحتى لو لم تكن بين العلماء أنفسهم ، تكون على الأقل بين أتباعهم وتلاميذهم ، وتكثر بالتالي الأقاويل ، والشائعات ، والروايات الموضوعية ، وحتى الروايات الصحيحة (لا تصل إلينا كما وقعت ولا تصل إلينا وحدها وإنما تصل ومعها شيء آخر ، أضافه إليها الذين نقلوها إلينا عن ذات نفوسهم ، ومن طبيعة أمزجتهم ، يفعلون ذلك عن عمد أحياناً ، ويضطرون إليه اضطراراً أحياناً أخرى) (١) فقد احتدم الصراع في فترة من الفترات بين العلماء واصبح كل عالم يأخذ حذره من أعدائه ، قال الأنصاري عن الفراء : (فلو لم يكن الفراء خبيراً بمغامز الأعداء ما استطاع أن يثبت أمام هذه الهجمات العنيفة وذلك التحدي السافر من المنافسين البصريين ولكن يقظة الفراء حصنته من ذلك) (٢) تحس وكأنك في معركة حامية الوطيس ، وبالتالي فلا غرو أن يُطعن في العلماء وفي كتبهم (إن أصل الكتب المصنفة في النحو واللغة كتاب سيبويه وكتاب العين ، أما كتاب سيبويه فقد حُ الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهر من الشمس ، وأيضاً فاللمبرد كان من أجلّ البصريين وهو أفرد كتاباً في القدح فيه . وأما كتاب العين فقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدح فيه) (٣) . إن ابن جني أورد باباً في كتابه الخصائص سماه [باب في سقطات العلماء] تحدث فيه عن قدح أكابر العلماء وتكذيبهم بعضهم بعضاً (٤) . وفي هذا الجو الممتلئ بالمشاحنات وجد أصحاب الأهواء أرضاً خصبة لوضع الروايات التي - بدون شك - تؤثر في النقل الصحيح لآراء العلماء . وإذا كانت السنة المطهرة وأقوال الرسول عليه الصلاة والسلام لم تسلم من الوضع والتدليس ، رغم الضوابط التي وضعها علماء الحديث ، فما بالك

١ - فصول مختارة من التاريخ (المقدمة) طه حسين صفحة (ح) .

٢ - أبو زكريا الفراء الأنصاري ص ١٦٧ .

٣ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي ج ١ ص ١١٧ .

٤ - راجع الخصائص ابن جني ج ٣ ص ٢٨٢ ٣٠٩ .

بأقوال النحاة . قال أبو حفص الضرير : سمعت أبا الفتح ابن المراغي يقول :
سمعت إبراهيم ابن السري الزجاج رحمه الله يقول : دخلت على ثعلب أبي العباس
في أيام المبرد أبي العباس محمد بن يزيد ، وقد أملى علينا شيئاً من المقتضب .
فسلمت عليه وعنده أبو موسى الحامض . وكان يحسدني كثيراً ويجاهرني بالعداوة ،
وكنت ألين له ، وأحتمله لموضع الشيخوخة ، فقال ثعلب : قد حمل إليّ بعض ما
أملاه هذا الخلدني (يعني المبرد) فرأيت أنه لا يطوع لسانه بعبارة ، فقلت له : إنه لا
يشك في حسن عبارته اثنان . ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك ، فقال : ما رأيته إلا
ألكن متقلقاً . فقال أبو موسى : والله أن صاحبكم ألكن يعني سيبويه فاحفظني
ذلك . ثم قال : بلغني عن الفراء أنه قال : دخلت البصرة فلقيت يونس وأصحابه
فسمعتهم يذكرونه بالحفظ ، والدراية ، وحسن الفطنة ، وأتيته فإذا هو أعجم لا
يفصح ، وسمعته يقول لجارية له : هاتي ذيك الماء من ذلك الجرة ، فخرجت عنه
ولم أعد إليه . فقلت له : هذا لا يصح عن الفراء ، وأنت غير مأمون عليه في هذه
الحكاية (١) .

١ - معجم الأدباء ج ١ ص ١٣٧ .

الفصل الثاني

طور المعارض

المبحث الأول
نسبة آراء مخالفة
للآراء الحقيقية

إن البداية الأولى لعلم النحو ، كانت بداية محددة ، وبغاية محدودة ، هي درء اللحن الذي تفسى في الألسن ؛ بسبب اختلاط العرب بغيرهم من الأمم التي دخلت الإسلام . ثم جاءت بعد ذلك مرحلة مهمة في تاريخ النحو العربي ، وهي مرحلة بداية تكوين المدارس النحوية .

والمدرسة في مفهومها العام ما هي إلا منهج ، وأستاذ ، وتلاميذ . يقوم الأستاذ بشرح جزئيات العلم المعني ، وفقاً لضوابط وأصول المنهج المحدد ، ويتخرج عليه التلاميذ . وبطبيعة الحال قد يصبح بعضهم أساتذة . وهكذا تتوسع المدرسة ، ولربما أنفرد واحد منهم ، برأي خاص في إطار المنهج العام .

ولما كانت عملية التعليم والتعلم تقوم على أساس الدرس والمناقشة لآراء الأساتذة والعلماء ، كان لابد من تحري الدقة في نقل هذه الآراء . وقد شغلت هذه المسألة مسألة النقل حيزاً كبيراً لدى علماء اللغة ، وفصل السيوطي الحديث عنها في (المزهري) ، وأورد كلام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، حيث قال : (أعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد . فأما التواتر ، فلغة القرآن وما تواتر من السنة ، وكلام العرب ؛ وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم . وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة) (١) . وأورد كلام الإمام فخر الدين الرازي في كتابه [المحصول] حيث قال : (الطريق إلى معرفة اللغة النقل المحض ، وهو إما تواتر أو آحاد) (٢) ثم أورد كلام المازني حيث قال : (ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم . وأيضاً فالأصمعي كان منسوباً إلى الخلاعة ، ومشهوراً بأنه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها . والعجب من الأصوليين ، أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنه حجة في الشرع ، ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة ، وكان هذا أولى ، وكان الواجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال اللغات والنحو وأن يفحصوا عن جرحهم وتعديلهم كما فعلوا ذلك في رواية

١ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها السيوطي المكتبة العصرية صيدا بيروت ص ١١٣ .

٢ - المزهري (المرجع السابق) ص ١١٥ .

الأخبار ، ولكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه ، فإن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للإستدلال بالنصوص (١) .

يتضح من النصوص السابقة لهؤلاء العلماء أهمية تحري الدقة في نقل آراء العلماء في النحو و اللغة . ولكن نحن الآن في مرحلة أكتمل فيها وضع النحو ، وأثبتت آراء العلماء سواء كانت حقيقة أم مخالفة للحقيقة ، ولذلك ليس أمامنا غير تمحيص هذه الآراء . وقد دعا كثير من العلماء والباحثين المعاصرين إلى ضرورة تمحيص آراء العلماء ، منهم الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي الذي قال (وكثيرا ما كان ينسب لواحد من العلماء رأي لا يتفق مع ما عرف عنه) (٢) . وعند حديثه عن ابن مالك - في مقدمة تحقيقه لكتاب شرح الكافية الشافية - قال عنه : إنه كان يرفع حقوق العلماء . وقد حصر هذه الرعاية في عدة جوانب ، منها : تمحيص ما ينسب إليهم من آراء ، مؤكدا أن ابن مالك كان لا يقبل ما يرد عن العلماء حتى يراجعه في مواطنه (٣) . والذي يؤكد ذلك ما فعله ابن مالك مع الأخفش ؛ فقد ذكرت كتب النحو أن الأخفش يمنع دخول الفاء على خبر المبتدأ . ولكن ابن مالك عند تمحيصه لهذا القول نفي ما روي عن الأخفش قال : (وروي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد [إن] وهذا عجيب ، لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو [زيد فقائم] فإذا دخلت على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر [زيد] وشبهه . وثبت هذا عن الأخفش مستبعد . وقد ظفرت له في كتابه [معاني القرآن] بأنه موافق لسببويه في بقاء الفاء بعد دخول [إن] وذلك إنه قال : وأما ﴿ والذان يأتينها منكم فاذوهما ﴾ فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ، لأن الذي كان صلته فعلا جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله تعالى :

١ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي - ص ١١٧ - ١١٨ .

٢ - شرح الكافية الشافية - ابن مالك - تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدي ج ١ ص ٨٠ .

٣ - شرح الكافية الشافية (السابق) ج ١ ص ٨١ .

﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ثم قال: ﴿ فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ (١) فنرى أن ابن مالك أثبت رأي الأخص من خلال ما ذكره في كتابه [معاني القرآن] ، واستبعد ما ذكره النحاة في كتبهم . ومثل ذلك كثير في كتب النحو ، منه رأي ابن السراج في العامل في المبتدأ والخبر . فقد اختلف رأي العلماء في هذه المسألة ، وقد فصل القول فيها ابن الأنباري في [الإنصاف في مسائل الخلاف] حيث أورد رأي الكوفيين القائل بأنهما يترافعان ، وأورد رأي البصريين مؤكداً إجماعهم على ارتفاع المبتدأ بالابتداء ولكنهم اختلفوا في رفع الخبر ، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ (٢) . قال سيبويه : (فأما الذي يبنى على شئ هو هو فإن المعنى يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء وذلك كقولك عبد الله منطلق) (٣) . وذهب المبرد إلى أن (الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر) (٤) . أما ابن السراج فقد نسب إليه السيوطي رأياً يقول : (العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً لأنه طالب لهما فعمل فيهما) (٥) ولكن ابن السراج في [الأصول في النحو] يقول غير ذلك ، قال : (وهما مرفوعان أبداً ، فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما) (٦) مما يؤكد لنا اتفاقه مع المبرد في رأيه القائل بأن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ . وهذا يخالف مانسبه إليه السيوطي . ويؤكد ما نبه إليه الدكتور هريدي ، بأن بعض كتب النحو كثيراً ما تنسب لواحد من العلماء رأياً لا يتفق مع ما عرف عنه . وهذا يعتبر صورة من صور التعارض الذي كان يحدث في كتب النحو وهو نسبة آراء مخالفة للآراء الحقيقية .

١ - شرح الكافية الشافية (السابق) ج ١ ص ٢٧٨ .

٢ - الإنصاف في مسائل الخلاف ابن الأنباري ج ١ ص ٤٤ .

٣ - الكتاب سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ .

٤ - المقتضب المبرد ج ٢ ص ٩٧ .

٥ - همع الهوامع السيوطي ج ١ ص ٩٤ .

٦ - الأصول في النحو ابن السراج ج ١ ص ٥٨ .

المبحث الثاني الإضطراب في نقل الآراء

ورد في مختار الصحاح : الاضطراب الحركة ، واضرب عنه
أعرض ، و الموج يضطرب أي يضرب بعضه بعضاً^(١) ومن هذا التعريف
اللغوي لمعنى الاضطراب فإني أقصد باضطراب النقل ، نقل رأيين أو أكثر
لعالم واحد في مسألة واحدة يخالف بعضها بعضاً . وبذلك يمكنني تصنيف هذا
الاضطراب ، بأنه صورة من صور التعارض الذي يحدث في آراء النحاة
بين الواردة في مؤلفاتهم وبين المنسوبة إليهم في كتب النحاة المتأخرين .
وأؤكد أن هذا يحدث كثيراً في بعض كتب النحو . وقد أشار الدكتور محمد
عبد الخالق عزيمة إلى هذه المسألة فقال : (ولست أنكر أن يكون للنحوي
قولان فأكثر في المسألة الواحدة وبجانب هذا لا يستطيع أن ننكر أن
اضطراباً كثيراً وقع في تصوير بعض المذاهب في الكتاب الواحد وفي
الكتابين لمؤلف واحد . من أمثلة ذلك ، ينسب الرضي إلى الزجاج أنه يقول
ببناء المثني وجمع المذكر السالم [شرح الكافية ج ٢ ص ١٦١] ثم ينسب
إليه في موضع آخر أنه يقول بإعراب المثني وجمع المذكر [شرح الكافية ص
٢٩] و ابن يعيش ج ٤ ص ١٣٩ يقول المثني معرب عند الزجاج . السيوطي
في همع الهوامع ج ١ ص ١٩ وفي الأشباه ج ٣ ص ٤ ينسب إلى الزجاج أنه
يقول ببناء المثني وجمع المذكر السالم . وأنظر الإنصاف ص ١٩ . وفي غمرة
هذا الاضطراب لا ندري هل المثني وجمع المذكر معربان أو مبنيان عند
الزجاج)^(٢) وقد وقفت على هذه الآراء المتضاربة التي ذكرها الدكتور عزيمة
عن نقل كتب النحو لرأي الزجاج في المثني وجمع المذكر فوجدت حقيقة
اضطراباً لا يستطيع المرء أن يجزم فيه برأي معين لعالم معين في مسألة
معينة . وطفقت أبحث عن نماذج مماثلة فوجدتها كثيرة ، و إذا كان الدكتور
عزيمة قد وجد اضطراباً في الكتاب الواحد ولكنه في موضعين متباعدين ،

١ - مختار الصحاح مادة ضرب .

٢ - المقتضب المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ج ١ ص ١٣٤ .

فإني قد وجدت اضطراباً في الكتاب الواحد ، وفي الصفحة الواحدة ، يذكر المؤلف رأياً لواحد من العلماء ، وبعده بأقل من ثلاثة أسطر يذكر رأياً آخر لا يتمشى مع الأول ، فيتشعب التعارض حتى لا يستطيع ناقل هذه الآراء ترجيح رأي على آخر ، فيرسل الخلاف ، كما فعل الإمام جلال الدين السيوطي في همع الهوامع عندما تحدث عن العامل في نصب المستثنى ، قال : (المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال :

أحدها : أنه (إلا) وصححه ابن مالك ، وعزاه لسيبويه والمبرد ، واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم ، وليست كجزء منه فعملت فيه كـ (إن) ولا التبرئة .

الثاني : أنه بما قبل (إلا) من فعل ونحوه من غير أن يعدى عليه بواسطة إلا ، وعزى لابن خروف ، لانتصاب (غير) به بلا واسطة ، إذا وقعت موقع إلا .

الثالث : أنه بما قبل (إلا) معدى إليه بواسطتها ، وعليه السيرافي ، وابن الباذش ، والفارسي ، وابن باب شاذ ، والرندي ، وعزاه الشلوبين للمحققين قياساً على المفعول معه ، فإن ناصبه الفعل ، بواسطة الواو . ونسبة ابن عصفور لسيبويه

الرابع : أنه بـ (أن) مقدرة بعد (إلا) وعليه الكسائي ، فيما نقله السيرافي قال : التقدير : إلا أن زيداً لم يقم .

الخامس : أنه بـ (إن) مخففة ، ركبت (إلا) منها ومن (لا) وعليه الفراء ، قال : ولهذا رفع من رفع تغليباً لحكم (لا) ومن نصب غلب حكم (إن) .

السادس : أنه انتصب لمخالفة الأول ، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول ، أو عكسه ، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور .

السابع : أنه بـ (استثنى) مضمراً ، وعليه المبرد والزجاج ، فيما نقله السيرافي . ولم يترجح عندي قول منها ، فلذا أرسلت الخلاف (١) .
فنجده في هذا النص ذكر رأيين لسيبويه ، ورأيين للمبرد ، ورأيين للكسائي وذلك غير بقية الأقوال ، ولم يترجح عنده قول منها . وهذا الاضطراب يعتبر صورة من صور التعارض الذي كان يحدث في نقل آراء العلماء المتقدمين .

^١ - مع الهوامع في شرح الجوامع الإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية الكويت ١٩٧٧ ج ٣ ص ٢٥٢ ٢٥٣ .

المبحث الثالث
عدم توافق الشواهد
النحوية مع القواعد

عندما اشتدت الحاجة إلى رسم النحو ، ووضع ضوابط ، وأصول الكلام العربي ، قام العلماء باستقراء كلام العرب ، واستنباط الأحكام ووضع القواعد منه . وكان شاهدتهم في ذلك الفصح من كلام العرب ، وإشعارهم ، والقرآن الكريم وغيره من مصادر الاحتجاج المتفق عليها .

والاستشهاد طلب الشهادة ، وهي الحكم الواضح ، والخبر اليقين . والشواهد النحوية : نصوص مؤكدة موثوق بها ، يسوقها النحاة لتأكيد معنى ، أو إثباته ، أو نفيه . فالاستشهاد هو الإتيان بدليل قاطع من الشعر أو النثر للدلالة على القواعد . والاستشهاد بهذا المعنى يوافق معنى الاحتجاج . (وهناك كلمة أخرى تستعمل مع هاتين الكلمتين وهي التمثيل ، من المثال الذي يطلق على الأمثلة المصنوعة من كلام من لا يحتج بقوله . ويغنى عنه الشاهد والحجة ، فهما يصلحان مثلاً أيضاً . ومن هذا تعلم أن الاستشهاد والاحتجاج يستعملان بمعنى واحد غالباً ، إلا أن الأولى عامة ، والثانية يغلب استعمالها في مواضع الخصومة والغلبة ، والجدل ، وهي من الظلال الدلالية التي يختص بها الاحتجاج دون الاستشهاد . والله تعالى أعلم) (١) . على هذا لا بد أن يوافق الشاهد ، والحجة ، والمثال ، القاعدة الموضوعية .

وقد لاحظت أن بعض كتب النحو تأتي بشاهد لا يتوافق مع قاعدة ذكرها أحد العلماء عن رأيه في مسألة معينة ، وبذلك يحدث التعارض في رأيه في الشاهد المذكور ، وعليه يمكنني تصنيف عدم توافق الشاهد مع القاعدة ، بأنه صورة من صور التعارض بين آراء النحاة المتقدمين الواردة في كتبهم وبين المنسوبة إليهم في كتب النحاة المتأخرين .

مثال ذلك الأخفش والفراء يقولان بأن (إلا) الاستثنائية قد تأتي عاطفة بمنزلة الواو ، ووضعاً لذلك حداً معيناً . أخذ هذه القاعدة بعض المصنفين وجعلوا

١ - منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءته ومآخذ بعض المحدثين عليه (رسالة دكتوراة) الدكتور سليمان خاطر المكتبة المركزية جامعة أم درمان الإسلامية المقدمة ص (و) .

منها قوله تعالى : ﴿ لنلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ لا يخاف لدي المرسلون * إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء ﴾ (٢) وزعموا أن الأخفش و الفراء يستدلان بالآيتين على أن (إلا) فيهما بمعنى واو العطف .

ومن هؤلاء المصنفين ابن هشام الذي يقول عن (إلا) الاستثنائية (تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ، ذكره الأخفش و الفراء وأبو عبيدة وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ لنلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم ﴾ و ﴿ لا يخاف لدي المرسلون * إلا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء ﴾ أي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم . وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع (٣) وأكد السيوطي هذا النقل قائلا (أثبت الكوفيون والأخفش لـ (إلا) معنى ثالثا وهو العطف كالواو ، وخرجوا عليه ﴿ لنلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا ﴾ و ﴿ لا يخاف لدي المرسلون * إلا من ظلم ﴾ أي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم . وتأويلها الجمهور على الاستثناء المنقطع (٤) .

ولم يتحدث أحد من النحويين فيما أعلم عن (إلا) العاطفة هذه إلا الأخفش والكوفيون . وتحدث سيبويه عن (إلا) الاستثنائية موضحا أنها رأس أدوات الاستثناء ، وأنها تكون بمعنى (لكن) ولم يتحدث عن كونها بمنزلة الواو (٥) وفي الإنصاف عقد ابن الأنباري مسألة أوضح فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وأكد فيها رأي الكوفيين القائل بأن (إلا) تكون بمعنى الواو ، ورأي البصريين الرافض لذلك ، ولكنه لم يشر إلى أن الأخفش و الفراء يقولان بأن (إلا) في الآيتين السابقتين بمعنى واو العطف كما ذكر السيوطي وابن هشام (١) .

١ - سورة البقرة الآية ١٥٠ .

٢ - سورة النمل الآية ١٠ ، ١١ .

٣ - معنى اللبيب ابن هشام ص ١٠١ .

٤ - همع الهوامع - السيوطي ج ٣ ص ٢٧٤ .

٥ - الكتاب سيبويه ج ٢ ص ١٣١ ، ٣٠٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ .

٦ - الإنصاف في مسائل الخلاف ابن الأنباري تحقيق محمد محي الدين . دار الفكر ج ١ ص ٢٢٦ .

و الحقيقة أن الأخفش والفراء يقولان بأن (إلا) الاستثنائية قد تأتي عاطفة بمنزلة الواو ، ووضعنا لذلك قاعدة معينة ، ولكنها لا تنطبق على الآيتين المذكورتين ، ويتأكد ذلك عن تمحيصنا لما نقل عنهما ، وذلك بالرجوع إلى كتابيهما (معاني القرآن) ، فإننا نجد أن الفراء استنكر أن تكون (إلا) في الآيتين بمعنى الواو ، بل خطأ من قال بذلك ؛ ففي تفسيره لقوله تعالى : ﴿ لِنَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ ^(١) يقول : (وقال بعض النحويين (إلا) في هذا الموضع بمنزلة الواو كأن قال : لنلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا . فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية . إنما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها ، فهناك تصير بمنزلة الواو ، كقولك : لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة ، تريد بـ (إلا) الثانية أن ترجع على الألف) ^(٢) .

قال محققا الكتاب عن قوله (بعض النحويين) : (القائل بهذا ابو عبيدة ، وقد أبطل الزجاج ، والفراء هذا القول) ^(٣) .

ومثلما نسبوا هذا القول إلى الفراء ، أيضاً نسبوه إلى الأخفش ، ولكن بالرجوع إلى (معاني القرآن) للأخفش نجده يقول في تفسيره للآية الأولى ﴿ لِنَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ ^(٤) يقول : (فهذا بمعنى لكن ، وزعم يونس أنه سمع أعرابياً فصيحاً يقول : ما اشتكى شيئاً إلا خيراً ، وذلك أنه قيل له كيف تجدك) ^(٥) وعن الآية الثانية في قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ ﴾ ^(٦) قال : (لأن إلا تدخل في مثل هذا الكلام كمثل قول العرب ما اشتكى إلا خيراً ، فلم يجعل قوله (إلا خيراً) على الشكوى ولكنه علم إذا قال لهم

١ - سورة البقرة الآية ١٥٠ .

٢ - معاني القرآن الفراء ج ١ ص ٨٩ ٩٠ .

٣ - معاني القرآن (الهامش) الفراء ج ١ ص ٩٠ .

٤ - سورة البقرة الآية ١٥٠ .

٥ - معاني القرآن الأخفش ، ج ١ ص ١٥٢ .

٦ - سورة النمل الآية ١١ .

فما اشتكى شيئاً ، أنه يذكر من نفسه خيراً كأنه قال ما ذكر (إلا خيراً) ^(١) . فيظـهر
من خلال تفسيره للآيتين إن (إلا) عنده ليست بمعنى الواو كما زعموا ولكنها
بمعنى (لكن) . ومعنى ذلك أنه يؤول الآيتين على الاستثناء المنقطع ، وهذا تأويل
الجمهور نفسه . ولكنه يقول : (وتكون إلا بمنزلة الواو إذا لم تصلح معها [لكن]
نحو قول الشاعر

وأرى لها داراً بأغدره السيدان *** لم يدرس لها رسم
إلا رماداً هامداً دفعت *** عنه الرياح خوالد سحم
أراد : أرى لها داراً ورماداً) ^(٢)

ويتضح من خلال ما نقلناه للأخفش و الفراء من كتابيها (معاني القرآن) أن
(إلا) تكون بمنزلة الواو عند الفراء . إذا عطفت على استثناء قبلها وعند الأخفش
إذا لم تصلح معها (لكن) . ويتضح أيضاً أن تأويلهما للآيتين السابقتين هو تأويل
الجمهور نفسه ، وليس كما نقله عنهما بعض النحاة المتأخرين في كتبهم . إذن عدم
توافق الشواهد النحوية مع القواعد يؤدي إلى تعارض .

١ - معاني القرآن الأخفش ، ج ٢ ص ٤٢٨ .

٢ - معاني القرآن الأخفش ، ج ١ ص ١٥٢ .

الفصل الثالث

أثر التعارض

المبحث الأول

أثر التعارض في الخلاف النحوي

لقد أثر التعارض في آراء وأقوال النحاة تأثيراً كبيراً في قضايا الخلاف، وذلك بتوسيع القضايا الخلافية بتعدد الأقوال وتضارب الروايات واضطراب النقل . ولما كان علم النحو يقوم على قواعد مطردة قام باستنباطها علماء اللغة والنحو من استقراء كلام العرب ، فهو بذلك يعتمد اعتماداً كبيراً على آراء هؤلاء العلماء في استنباط هذه الأحكام ، ولذلك فإن التعارض في هذه الآراء يؤدي إلى التشكيك في صحتها . إن التعارض والتضارب في الروايات يؤدي إلى التشكيك في صحة المعلومات حتى لو كانت حقائق تاريخية ثابتة ، فما بالك بالمسائل الاجتهادية، مثال ذلك الجدل الذي حدث في أوساط بعض الباحثين المحدثين حول صحة إسناد وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي ، فقد طعن بعضهم في الروايات التي وردت في أمهات كتب التراجم والطبقات عن وضع النحو ، وقد كان الخلاف في هذه المسألة كبيراً ولكل قول ما يؤيده من أدلة . قال السيرافي : (اختلف الناس في أول من رسم النحو ، فقال قائلون : أبو الأسود الدؤلي وقال آخرون : نصر بن عاصم وقل آخرون : عبد الرحمن بن هرمز - - - - - وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي) (١) . وحتى الذين ذهبوا إلى أن واضع أصول النحو هو أبو الأسود اضطربت رواياتهم في السبب الذي دفع أبا الأسود إلى وضع النحو . فمنها ما يقول : إنه راعه ما سمعه من ابنته عندما قالت له : ما أحسن السماء بالرفع في (أحسن) فقال لها : نجومها ، فقالت : إنني لم أرد هذا ، وإنما تعجبت من حسنها فقال لها : أذن قولي ما أحسن السماء (٢) . وبعض الروايات تقول : أنه وضع النحو عندما سمع رجلاً يقرأ قوله تعالى : ﴿ أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (٣) بكسر اللام في (رسوله) (٤) .

١ - أخبار النحويين البصريين السيرافي ص ١٠ .

٢ - نزهة الألباء ابن الأنباري - ص ٢١ .

٣ - سورة التوبة الآية ٣ .

٤ - نزهة الألباء ابن الأنباري ص ١٨ ١٩ .

وبعض الروايات تقول إنه أخذ النحو عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ؛
وذلك عندما دخل عليه فوجد في يده رقعة فقال له : ما هذا يا أمير المؤمنين . فقال
له : إنني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ، يعني الأعاجم ،
فأردت أن اصنع لهم شيئاً يرجعون إليه و يعتمدون عليه . ثم ألقي إليه رقعة وفيها
مكتوب : الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالأسم ما أتيا عن المسمي ، والفعل ما
أنبى به ، والحرف ما جاء لمعنى . وقال له : أنح هذا النحو (١) .

لهذا التضارب في الروايات آثار كثير من الجدل في أوساط بعض الباحثين
حول صحة إسناد وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي . فالأستاذ أحمد أمين أورد
حكاية هندية قديمة تتحدث عن وضع النحو عند الهنود . تقول الحكاية : (كان عند
الهنود نحو وصرف . وقالوا في أولية النحو إن أحد ملوكهم كان يوماً في حوض مع
نسائه ، فقال لأحدهن (مودكدهي) أي لا ترشي على الماء فظننت أنه يقول
(مودكدهي) أي أحملني حلوى ، فذهبت ، فأقبلت بها ، فأنكر الملك فعلها ، فخاشنته
في الخطاب ، فاستوحش الملك لذلك ، وامتنع عن الطعام كعادتهم ، واحتجب ، إلى
أن جاءه أحد علمائهم وسلى عنه بأن وعده تعليم النحو والصرف ، وذهب إلى
(مهاديو) مصلياً مسبحاً وصائماً متضرعاً ، إلى أن ظهر له وأعطاه قوانين
يسيره ، كما وضعها في العربية أبو الأسود الدؤلي ووعدته التأييد فيما بعدها من
الفروع فرجع العالم إلى الملك وعلمه أياها ، وذلك مبدأ هذا العلم (٢) .

وبعد أن أورد هذه القصة ، قارن بينها وبين قصة أبي الأسود الدؤلي وقال :
(وأنا أخشى أن تكون حكاية أبي الأسود الدؤلي قد وضعت في العربية على نمط
الحكاية الهندية . ولعل مما يرجح هذا الظن إن الحكاية العربية مختلفة الأشكال ،
متعددة الرواية ثم هناك شبه بين ذهاب العالم الهندي إلى (مهاديو) مصلياً

١ - مراتب النحويين - أبو الطيب اللغوي - ص ٨ ، ٩ .

٢ - ما للهند من مقولة - البيروني - ص ٦٥ - نقلاً عن ضحى الإسلام - أحمد أمين ص ٢٥٧ .

مسبحاً وبين ذهاب أبي الأسود إلى علي بن أبي طالب يسأله المعونة في وضع النحو (١) .

أما الدكتور شوقي ضيف فإنه لا يستبعد أن تكون هذه الرواية موضوعه وذلك قال عنها : (وقد يكون ذلك من صنع الشيعة ، وكأنهم رأوا أن يضيفوا النحو إلى شيعي قديم ، فأرتفع به بعضهم إلى علي بن أبي طالب ووقف به آخرون عند أبي الأسود صاحبه الذي يتشيع له وكل ذلك من عبث الرواة الوضاعين المتزידين . وهو عبث جاء من أن أبا الأسود نسب إليه حقاً أنه وضع العربية ، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو وهو إنما وضع أول نقط يحرر حركات أو آخر الكلمات في القرآن الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبد الله وكان هذا الصنيع الخطير الذي سمي باسم رسم العربية سبباً في أن يختلط الأمر فيما بعد على الرواة فتظن طائفة منهم أن أبا الأسود رسم النحو وشيئاً من أبوابه وهو إنما رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نقط أو آخر الكلمات فيه) (٢) وكذلك استبعد الدكتور أحمد المكي الأنصاري ، أن يكون النحو بدأ بأبي الأسود الدؤلي بحجة أنه لا دليل أو شبه دليل على ذلك ونقل عن بعض المستشرقين قوله : (وليس حقاً ما يقال إنه [أي أبي الأسود الدؤلي] وأضع أصول النحو العربي) كما نقل عن اسماء ببعض الباحثين المحدثين رأيه القائل بأن الخليل وسيبويه هما اللذان اخترعا هذا النحو اخترعاً (٣) .

ومنهم من دافع عن الرواية مثل الدكتور مازن المبارك الذي يرى إن تعدد الروايات ليس حجة لإنكار الخبر ، وقال : إذا كان اختلاف الروايات رغم دعمها بالأسانيد ، ورغم اشتراكها في كثير من مواضع الالتقاء ، مدعاة إلى إنكارها فماذا يبقى لنا من التاريخ إذا طبقنا هذا الحكم على أخباره ورواياته . وأضاف قائلاً : إنه

١ - ضحى الإسلام أحمد أمين ج ١ ص ٢٥٧ ٢٥٨ مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٨٢ الطبعة العاشرة .

٢ - المدارس النحوية د . شوقي ضيف ص ١٥ ١٦ .

٣ - أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة . د . أحمد المكي الأنصاري ص ٣٥٢ .

إذا كان غلو الشيعة هو الذي دعاهم إلى نسبة النحو إلى أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه ، فلا ينبغي أن تدعونا تلك المغالاة ، إلى مغالاة مقابلة ننكر كل ما يقال عن علي وصحبه ، ولكنه أيد الرأي القائل بان التقسيمات المنطقية ، والتبويبات الدقيقة على نحو ما أوردها ابن الأنباري لا يمكن أن تصدر من سيدنا علي كرم الله وجهه أو من أبي الأسود ، إذ لا يتمشى ذلك مع عصرهم البسيط . وخرّج ذلك بأن الذين جاؤوا من بعد زمن سيدنا علي وأبي الأسود ، وضعوا تلك الاصطلاحات مفسرين بها الإشارات البسيطة التي استعملها السابقون (١) .

وقد أنكر الدكتور عبد العال سالم مكرم هذه الشبهة مؤكداً أن نضوج عقل أبي الأسود ، وقوة تفكيره ، وسرعة بديهته ، تؤهله لحمل لواء العربية في ذلك العصر ، موضعاً أن للعرب معارف عامة ولهم نظرات في الحياة ولهم علوماً سجلها التاريخ تقوم على التجربة ، والاستقراء ، والفهم ، والاستنباط (٢) .

الذي أود أن أقوله في هذا الشأن : إن هذه المسألة مسألة تاريخية ولكن رغم ذلك تطاير شرر الخلاف فيها وذلك نسبة للتعارض والتضارب الذي حدث في نقل رواياتها . وإذا كان اضطراب النقل في الروايات التاريخية ، يؤدي إلى هذا الخلاف . فإن الخلاف يكون أكبر في آراء العلماء في المسائل التفصيلية في أبواب النحو والصرف وكل فروع اللغة . فقد تعارض النقل في آراء النحاة المتقدمين في كثير من المسائل حتى لا يكاد المرء أن يجزم برأي واحد لعالم واحد في المسألة الواحدة . ولذلك نجد كثيراً عبارات مثل [اختلف النقل عن سيبويه] . [وذهب الأخفش في أحد قوليه] . وغيرها من العبارات التي تؤثر في توسيع دائرة الخلاف في القضايا النحوية.

١ - النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، المكتبة الحديثة الطبعة الأولى ١٩٦٥ م ص ٣٤ .

٢ - الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، د . عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الوحدة الكويت ١٩٨٧ م ص ١٨ ٢١ .

مثال ذلك (اختلف النحويون في جواز تقديم خبر [ليس] عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف إلى المنع . وذهب أبو علي الفارس وابن برهان إلى الجواز ، فنقول : [قائماً ليس زيد] واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع (^١) ومن ذلك أيضاً (ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمونه الظرف المحل ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك قولك [أمامك زيد وفي الدار عمرو] وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه (^٢) .

ومن خلال ذلك يمكنني القول أن التعارض في أقوال النحاة المتقدمين بين الواردة في مؤلفاتهم ، وبين المنسوبة إليهم في كتب النحاة المتأخرين ، له دوراً كبير في قضايا الخلاف النحوي . وذلك بسبب النقل غير المضبوط ، وبدون تمحيص لآراء العلماء الأوائل .

^١ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ابن عقيل ج ١ ص ٢٧٨ .

^٢ - الإنصاف، في مسائل الخلاف أبو البركات الأنباري ج ١ ص ٥١ .

المبحث الثاني
أثر التعارض في التأليف النحوي

شهد علم النحو حركة مقدره في التأليف . وقام مجموعة من العلماء
والمصنفين المتأخرين ، بتدوين أقوال العلماء المتقدمين ، ومناقشة أقوالهم ،
فاستطاعوا أن يضيفوا إلى علم النحو إضافات حقيقية ، وذلك من خلال تفصيل
المجمل ، وشرح المستغلق ، وتبيين المبهم ، وترتيب المختلط ، واختصار المطول
دون الإخلال بمعانيه . واعتمدوا في ذلك على المنهج الوثائقي ، وذلك بالرجوع إلى
الوثائق ، والآثار ، وأقوال العلماء السابقين ، وآرائهم ، باعتبارها مادة أولية يقوم
التأليف على أساسها . هذا المنهج هو من أكثر المناهج التي تتبع في التأليف الذي
يقوم على دراسة القضايا التي تقوم على أقوال العلماء السابقين . فيعمل
المؤلف وفق هذا المنهج على عرض الأقوال ، والمحفوظات ، والآثار ثم
يتحرى في إثبات صحتها ، ونسبتها إلى أصحابها .

ولكن رغم ذلك فقد صاحب التأليف النحوي شيء من الخل وعدم الوضوح .
وذلك نسبة للتعارض الذي كان يحدث في أقوال العلماء السابقين بين مؤلفاتهم
وأقوالهم الحقيقية ، وبين المنسوب إليهم في كتب النحاة المتأخرين . ويحدث
ذلك غالبا عند محاولة المؤلف عرض هذه الآراء المتضاربة ومناقشتها . من
ذلك مثلا ما ورد في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك عندما تحدث عن تقديم
الخبر قال (وقد وقع في كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين منع تقديم الخبر الجائز
التأخير عند البصريين ، وفيه نظر . فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين
والكوفيين على جواز [في داره زيد] . فنقل المنع عند الكوفيين مطلقا ليس
بصحيح . هكذا قال بعضهم وفيه بحث) (1) .

هذا القول من الشارح غير واضح الوضوح المطلوب . وقد علق عليه
المحقق محمد محي الدين بقوله : (في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة
لاتكاد تتبين منها غرضه واضحا . فهو أولا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين
لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ ثم يعترض على هذا النقل بقوله [وفيه نظر]
وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم

١ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ج ١ ص ٢٢٨ .

الخبر . فيكون كلام الناقل الأول على اطلاقه باطلا . وكان ينبغي على ذلك تخصيصه بما عدا هذه الصورة . ثم يعترض على النقل الثاني بقوله : [وفيه بحث] وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ، لأنه يجوز فيها أن يكون [زيد] من قوله [في داره زيد] فاعلا بالجار والمجرور ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام ، لأن الاعتماد ليس شرطا عند الكوفيين فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليست دليلا على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور (^١) يتضح من ذلك القلق والركاكة - كما عبر عنها المحقق في صياغة واسلوب الشارح في هذه القضية وذلك نسبة لتعارض ، وتضارب الأقوال ، في نقل رأي الكوفيين في جواز تقديم الخبر الجائز التقديم عند البصريين .

ومن ذلك أيضا ما ورد عن تقديم معمول خبر (إن) على الاسم . (ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو [إن زيدا أكل طعامك] فلا يجوز [إن طعامك زيدا أكل] وكذا إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا ، نحو : [إن زيدا واثق بك] أو [جالس عندك] فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا نقول : [ان بك زيدا واثق] أو [إن عندك زيدا جالس] أجازهم بعضهم وجعل منه قوله :

فلا تلحني فيها ؛ فإن بحبها *** أخاك مصاب جم بلائله (^٢)

قوله : (لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور) يفهم منه بمفهوم المخالفة أنه إذا كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا جاز تقديمه على الاسم . ولكنه بعد أن أورد المثال الذي لا يجوز فيه التقديم (إن طعامك زيدا أكل) لأن المعمول غير ظرف ولا مجرور قال : (وكذا أن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو [إن زيدا واثق بك] أو [جالس عندك] فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقل : [إن بك زيدا واثق] أو [إن

^١ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك - ج ١ ص ٢٢٨ (الهامش) .

^٢ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ج ١ ص ٣٤٩ .

عندك زيداً جالس]) ، وهذا خلاف ظاهر كلامه السابق ، لأنه قال : (لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور) .

ثم قال : (و أجازهم بعضهم وجعل منه :

فلا تلحني فيها ، فإن بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلائله)

هذا استئناف للكلام السابق ، ولكن الكلام السابق مناقض لسابقه . وحاصل ما ذكره الشارح في هذا الموضوع يتلخص في ثلاث فقرات الفقرة الأولى : تؤكد أن معمول الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً . الفقرة الثانية : تؤكد أن التقديم لا يجوز حتى لو كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً .

الفقرة الثالثة : وهي من قوله (و أجازهم بعضهم) تؤكد أن بعضهم جوز التقديم في حالة الظرف والمجرور .

ولا يوجد تعارض بين الفقرة الثانية والثالثة . ولكن التعارض يوجد بين الفقرتين الأولى والثانية .

هذا التعارض نتيجة للخلل في صياغة المؤلف ، وهذا يحدث أحياناً في بعض كتب النحو . وفي اعتقادي أن التعارض في نقل آراء النحاة المتقدمين بين الوارد في كتبهم وبين المنسوب إليهم في كتب النحاة المتأخرين له أثر غير يسير الخطورة في أسلوب الكاتب أو المؤلف وبالتالي يؤدي إلى خلل في منهج التأليف النحوي . وعليه أستطيع أن أقول أن الخلل في الصياغة الذي حدث في بعض كتب النحاة المتأخرين هو أثر من آثار التعارض الذي يحدث في نقل آراء النحاة المتقدمين .

المبحث الثالث

التعامل العلمي مع التعارض

لقد حدث كثير من التعارض في آراء النحاة المتقدمين بين الوارد في كتبهم وبين المنسوب إليهم في كتب النحاة المتأخرين ، وحدث هذا التعارض في العديد من الكتب القيمة التي يعتمد عليها دارسو اللغة ، والنحو في دراستهم ، وبحوثهم في اللغة . كما تعتبر هذه الكتب من أهم المصادر في معرفة آراء النحاة المتقدمين .

إن هذه الآراء المتعارضة التي نقلها النحاة المتأخرون في مصنفاتهم ، لم تقل من شأن هذه المصنفات . ولكن لكي تكتمل المعلومة الصحيحة في نقل آراء النحاة يجب علينا تثبيت الرأي الصحيح والإشارة إليه . ولكن قبل أن تحكم ، على أن ما نقل عن هذا النحوي ، في هذه المسألة ، صحيح أم غير صحيح . يجب أن تكون دقيقين في إثبات صحة آراء النحاة ، وتحديد المرجعية التي نستند عليها في ذلك . وإذا وصلنا إلى يقين بأن ما نقل عن هذا العالم ليس صحيحا ، يجب علينا نفي ما قيل ، وتثبيت الرأي الصائب .

وهذا ما كان يقوم به كثير من مصنفي الكتب ، التي نقلت آراء النحاة المتقدمين . فهذه الكتب ، رغم وجود التعارض في بعض القضايا الواردة فيها ، فإن مصنفيها كانوا يحرصون على تمحيص آراء النحاة وتثبيت الآراء الصحيحة . من ذلك :-

(ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها اعراب . وإليه ذهب قطرب بن المستنير . وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح) ^(١) الأنباري في هذا النص نفي ما زعمه بعضهم عن رأي سيبويه في إعراب المثني وجمع المذكر السالم بان الألف والواو والياء هي علامات الإعراب ، وقال : هذا ليس بصحيح وذلك اعتمادا على ما ذكره سيبويه في كتابه فهو يؤكد أن الألف والواو والياء حروف إعراب أي أن المثني والجمع معربان بحركات مقدرة عليها ^(٢) .

^١ - الإنصاف في مسائل الخلاف أبو البركات الأنباري ج ١ ص ٣٣ .

^٢ - الكتاب ج ١ ص ١٧ ١٨ .

ومن ذلك أيضا ماصحه ابن عقيل عند شرحه لألفية ابن مالك . فقد أورد ابن مالك في ألفيته عن ترخيم المركب تركيب إسناد .

(والعجز أحذف من مركب وقل * ترخيم جملة وذا عمرو نقل

[قال ابن عقيل في الشرح] :

تقدم أن المركب تركيب مزج يرخم ، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه ، فنقول في (معدى كرب) : يا معدي ، وتقدم أيضا أن المركب تركيب اسناد لا يرخم ، وذكر هنا أنه يرخم قليلا ، وأن عمرا - يعني سيبويه ، وهذا اسمه وكنيته ، أبو بشر ، وسيبويه لقبه - نقل ذلك ، والذي نص عليه سيبويه أن الترخيم في ذلك لا يجوز (١) .

وهذا يؤكد لنا أن ابن عقيل نفى ما زعمه ابن مالك من أن سيبويه يجوز ترخيم المركب الجملة . وما نفاه ابن عقيل يتفق مع ما في كتاب سيبويه . فهو يقول : (واعلم أن الحكاية لا ترخم ، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو تأبط شرا وبرق نحره ، وما أشبه ذلك ، ولو رخمتم هذا لرخمتم رجلا يسمى بقول عنتره : يا دار عبله بالخواء تكلمي) (٢) .

كل ذلك يدلنا على أهمية تصحيح المعلومات الواردة عن آراء النحاة وهي مخالفة للحقيقة . ويتم التصحيح استنادا على ما ذكره في مؤلفاتهم الخاصة .

وفي بعض الأحيان نجد التعارض في أقوال أحد النحاة ، ولكن لا نجد نصا صريحا في كتابه يرجح أحد القولين المتعارضين . وفي هذه الحالة يجب ألا نترك الأمر بدون تحقيق ، وعلينا أن نستخدم كل الوسائل العلمية والمنهجية لنرجح بها أحد الأقوال ونعتبره الرأي الراجح لهذا العالم .

من ذلك ماورد عن رأي سيبويه في جواز تقديم خبر ليس عليها (اختلف الناس في جواز تقديم خبر [ليس] عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف -

١ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ج ٢ ص ٢٩١ ٢٩٢ .

٢ - الكتاب ج ٢ ص ٢٦٩ .

إلى المنع . وذهب أبو على الفارسي وابن برهان إلى الجواز فنقول [قائماً ليس زيد] واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع (١) .

وإذا أردنا أن نتحقق من ذلك لتحدد رأي سيبويه في تقديم خبر ليس عليها ، وذلك بالرجوع إلى كتابه ، نجده لم يتحدث عن هذه المسألة . ويؤكد ذلك الأنباري (ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر [ليس] عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص) (٢) .

قال محقق الكتاب (يريد أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نص في هذا الموضوع لا بالجواز ولا بالمنع) (٣) ولكن لضرورة تحديد رأي سيبويه ، يمكننا الإستعانة ببعض الموجهات في ترجيح أحد الرأيين . فأقول : أكد ابن عقيل أنه لم يرد من لسان العرب تقديم خبر ليس عليها (٤) . وكنت قد أوضحت في حديثي عن منهج سيبويه النحوي ، أن سيبويه يقوم منهجه على الكثير الشائع في لغة العرب . وإذا كان هذا أساس منهج سيبويه ، وأن ابن عقيل أكد أنه لم يرد من لسان العرب تقديم خبر ليس عليها . فأني أستطيع أن أرجح أن سيبويه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها . وبذلك يكون ما زعمه بعضهم عن أن سيبويه يجوز تقديم خبر [ليس] عليها ليس صحيحاً ، حتى وإن لم يكن له نص في ذلك .

وأود أن أشير هنا إلى أن ليست كل مسألة ورد فيها قولان لأحد العلماء تدعونا لأن نحكم عليها بالتعارض . هناك مسائل تحتمل وجود القولين فيها . مثال ذلك ما ورد عن رأي سيبويه في الخبر المفرد ، قال ابن عقيل : (واختلف النحويون في هذا ، فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وإن كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ، التقدير زيد كائن عندك أو مستنقر

١ - شرح ابن عقيل للألفية ابن مالك ج ١ ص ٢٧٨ .

٢ - الإنصاف في مسائل الخلاف الأنباري ج ١ ص ١٦٠ .

٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف الأنباري ج ١ ص ١٦٠ (الهامش) .

٤ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ج ١ ص ٢٧٨ .

عندك أو في/الدار ، وقد نسب هذا لسيبويه . وقيل إنهما من قبيل الجملة وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير زيد استقر - أو يستقر - عندك أو في الدار ، ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضا (١) . فنجدهم في هذا النص نسبوا إلى سيبويه قولين في نحو (زيد عندك) و (زيد في الدار) قول يقول فيه : إن ذلك من قبيل الخبر بالمفرد وقول آخر يقول : إن ذلك من قبيل الخبر بالجملة . وهذا ليس تعارض في نقل رأي سيبويه في هذه المسألة ؛ لأن ذلك مقيّد بتقدير المحذوف ، فإذا كان المحذوف اسما ، صار من قبيل الخبر بالمفرد ، وإذا كان المحذوف فعلا صار من قبيل الخبر بالجملة ، والأمران يجوزان . ولذلك علينا أن نتأكد من احتمال المسألة للرأيين المذكورين فيها قبل أن تحكم عليها . فإذا وجدنا أن المسألة لا تحتمل الرأيين المذكورين فيها لعالم واحد ، تحكم على أن أحد الرأيين غير صحيح وأن هناك تعارضا في النقل .

وأؤكد أنه قد يجوز أن نعتمد للنحوي أكثر من رأي في المسألة الواحدة ، خاصة إذا لم نستطع ترجيح رأي على آخر ، ولكن بشرط ألا يكون أحد الرأيين مناقضا للآخر ، إذ لا يجوز الجمع بين الشيء وضده ، وذلك مثلما رأينا فيما نقل عن رأي الزجاج في المثني وجمع المذكر السالم ، إذ إن الاسم من هذه الناحية إما مبني أو معرب ولا ثالث لهما ؛ ولذلك لا يحتمل أن يكون رأي أحد العلماء في اسم معين أنه مبني ويجوز أن يكون معربا في نفس الوقت . فإذا ورد شيء من ذلك في كتب النحو لا بد أن أحد الرأيين غير صحيح

أما إذا توفرت لدينا معطيات التمييز واستطعنا ترجيح رأي على آخر فإنه يجب قبول الرأي الراجح ورفض ما سواه . مثال ذلك ما ذكر عن رأي الأخفش في إعراب (ما) التعجبية . يقول ابن هشام : (ما أحسن زيدا ، المعنى شيء حسن زيدا . جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفش ، جوزة ، وجوز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها ، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها

١ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك - ج ١ ص

في موضع رفع نعتاً لها . وعليه فخير المبتدأ محذوف وجوباً تقديره شئ عظيم ونحوه (١) .

فنرى أن ابن هشام ذكر ثلاثة آراء للأخفش في هذه المسألة :

الأول : جوز رأي البصريين وإجماعهم على أنها بمعنى شئ ، وهي في هذه الحالة مبتدأ والجملة بعدها خبر .

الثاني : أنها معرفة موصولة ، والجملة بعدها صلة لا محل لها .

الثالث : أنها نكرة موصوفة ، والجملة بعدها نعت لها .

وليس للقارئ إلا أن يتوه وسط هذه الآراء . ولكن بعد التحقق من هذه الآراء .

وذلك بالرجوع إلى كتاب (معاني القرآن) عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا

يَعْظُمُ بِهِ ﴾ (٢) قال (ف [ما] هاهنا اسم ، وليس له صلة لأنك أن جعلت

[يعظكم به] صلة لـ [ما] صار قولك ، إن الله نعم الشيء ، أو نعم شيئاً فهذا

ليس بكلام ، ولكن تجعل [ما] اسماً وحدها ، كما تقول : غسلته غسلًا نعمًا ، تريد

به [نعم غسلًا] فإن قيل : كيف تكون [ما] اسماً وحدها وهي لا يتكلم بها

وحدها ؟ قلت : هي بمنزلة [يا أيها الرجل] ، لان [أيأ] هاهنا اسم ، ولا يتكلم به

وحده حتى يوصف ، فصار [ما] مثل الموصوف هاهنا . لأنك إذا قلت : غسلًا

نعمًا ، فإنما تريد المبالغة والجودة ، فاستغنى بهذا حتى تكلم به وحده . ومثل [ما

أحسن زيداً !] [ما] هاهنا وحدها اسم (٣) .

بالنظر في هذا النص نجد أن الأخفش بنفي أن تكون (ما) موصولة

والجملة بعدها صلة ، وعبارته واضحة في هذا الشأن (ف [ما] هاهنا اسم ،

وليس له صلة) ولم يكتف بالنفي وحده بل استنكر أن تكون (ما) موصولة قال :

(لأنك إن جعلت [يعظكم به] صلة لـ [ما] صار قولك إن الله نعم الشيء ، أو

نعم شيئاً ، فهذا ليس بكلام) . ولكنه يؤكد كونها موصوفة والجملة بعدها نعت لها .

١ - المغنى ابن هشام ص ٢٩٤ .

٢ - سورة النساء الآية ٥٨ .

٣ - معاني القرآن الأخفش تحقيق فانز فارس ص ٣٧ ، ٣٨ .

وهذا يطابق الرأي الثالث الذي أورده له ابن هشام. ولا يوجد في النص أو في نص غيره من كتابه (معاني القرآن) ما يعارض الرأي الأول وهو تجويزه لإجماع البصريين على أنها بمعنى شئ . ويجوز أن يكون الأخفش قد ذكره في مصدر غير (معاني القرآن) و لذلك نعتمده رأياً ثانياً للأخفش في هذه المسألة ، ولكن لا نعتمد الرأي القائل بكونها موصولة والجملة بعدها صلة ، بحجة احتمال ذكره في مصدر آخر غير (معاني القرآن) ، لأنه يعارض ما ورد في (معاني القرآن) وكنت عند حديثي عن منهج الأخفش النحوي وضحت الأسباب التي تدعوني لاعتماد كتاب (معاني القرآن) مصدراً أساسياً لآراء الأخفش النحوية .

ومن ذلك أيضاً ما ورد عن رأي الفارسي وأبي بكر بن شقير في (ليس) هل هي فعل أم حرف . قال ابن عقيل عن كان وأخواتها : (كلها أفعال اتفاقاً إلا [ليس] فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي في أحد قوليه . وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه إلى أنها حرف) ^(١) . قوله : (في أحد قوليه) يدل على أن لأبي بكر بن شقير والفارسي قولين في نوع (ليس) قول : إنها فعل اتفاقاً مع الجمهور وقول انفرد به إنها حرف . وأرى أنه لا يستقيم أن يكون معناها واحد وعملها واحد ويجوز أن يختلف نوعها فتكون فعلاً وحرفاً في نفس الوقت . نعم إذا اختلف العمل أو المعنى يجوز أن يختلف نوعها حسب عملها . وذلك مثل (عدا) و (خلا) فإذا قلت : جاء الطلاب عدا زيداً أو خلا زيداً فهما فعلان وان قلت : عدا زيداً أو خلا زيداً فهما حرفان . اختلف نوعهما لاختلاف عملهما . ولكن أن يكون العمل واحداً والمعنى واحداً والنوع مختلفاً في اعتقادي أن ذلك لا يجوز . وعليه لابد أن يكون أحد الرأيين المنقولين عن أبي بكر بن شقير والفارسي عن (ليس) غير صحيح . وعلينا أن نتأكد من الرأي الصحيح سواء كان بالرجوع إلى مؤلفاتهم أن وجدنا نصاً يدلنا على آخر أقوالهما في المسألة أو بمحاولة ترجيح أحد القولين ليكون هو الراجح والثاني مرجوح .

١ - شرح ابن عقيل ج ١ ص ٢٦٢ .

ولما كان بعض كتب النحاة المتأخرين قد وقع فيها هذا التعارض أرى أننا في حاجة إلى إعادة تحقيق هذه الكتب ، لمعالجة هذا التعارض ، والتنبيه إليه . وإعادة تحقيق الكتاب أمر مشروع إذا اكتملت الأسباب الداعية إلى ذلك . وقد وجدت بعض المحققين يعيدون تحقيق كتاب لأسباب أقل أهمية من التنبيه إلى التعارض الذي حدث في نقل آراء العلماء المتقدمين .

فقد كان في النص الأصلي لكتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط تقديم وتأخير في بعض النصوص من الآيات القرآنية . وكان الأخفش لا يفسر السورة حسب الترتيب الوارد في المصحف للآيات ^(١) وعندما قام الدكتور فائز فارس بتحقيق الكتاب عالج هذه المسألة وذكر الآيات حسب ترتيب المصحف . فقامت الدكتورة هدى محمود قرآعه بإعادة تحقيق الكتاب مرة أخرى بحجة أن الدكتور فائز فارس تصرف في النص الأصلي للأخفش ، فحققت الكتاب مرة أخرى حسب الترتيب الوارد في النص الأصلي للأخفش ^(٢) .

فإذا كانت الدكتورة هدى أعادت تحقيق الكتاب لهذا السبب ، فإن من الواجب أن أدعو إلى إعادة تحقيق جميع الكتب التي ورد فيها تعارض ، ولم ينتبه إليه المحققون الأوائل .

خلاصة الأمر . لقد حفظ لنا التراث اللغوي العديد من المؤلفات القيمة التي تحمل آراء علمائنا من السلف الصالح في النحو والصرف ولكن بعض هذه المؤلفات القيمة تحتاج منا إلى مجهود علمي لتصفيتها من التعارض الذي حدث في نقل آراء العلماء السابقين .

١ - معاني القرآن الأخفش تحقيق د . فائز فارس ج ١ ص ٦٦ .

٢ - معاني القرآن الأخفش تحقيق د . هدى محمود قرآعه ج ١ ص ١٧ ، ٢٨ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إن هذا البحث دراسة نحوية ، صرفية ، تحليلية . تدور حول ظاهرة في غاية الأهمية فكان تناوله عبارة عن وقفات ، وموازنات ، وأحكام ، ثم الوصول إلى نتائج ، وتوصيات يطمئن إليها الباحث والقارئ . وإني إذ أقدم هذا العمل أدعو كل الباحثين في مجال اللغة العربية للاهتمام بالظواهر اللغوية ، وخاصة النحوية والصرفية . وأؤكد أن النحو والصرف ميدان فسيح للدراسة والتحليل . وفي الختام يسرني أن أقدم أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في هذا البحث .

أولاً النتائج : -

١ - بعض كتب النحو وقعت فيها بعض الاضطرابات في نقل آراء بعض العلماء وتصوير مناهجهم .

٢ - التعارض بين آراء النحاة المتقدمين الواردة في مؤلفاتهم ، وبين المنسوب إليهم في كتب النحاة المتأخرين . كان يحدث بثلاث صور هي : -

أ - نسبة آراء مخالفة للآراء الحقيقية .

ب - الاضطراب في نقل آراء العلماء .

ج - عدم توافق الشواهد النحوية مع القاعدة .

٣ - لعبت المناظرات دوراً بارزاً في تطور وازدهار علم النحو . وكان ذلك في الفترة التي كانت فيها المناظرات علمية ، هدفها توضيح القواعد ، وتثبيت الأصول والأحكام . ولكنها في فترة أخرى من فتراتنا أصبحت تقوم على

أساس التعصب المذهبي ، والدوافع الشخصية ؛ فكان لها دور بارز في التعارض في نقل آراء النحاة .

٤ - التعارض له أثر كبير في الخلافات النحوية . فقد وسع دائرة الخلاف بتعدد الأقوال ، وتضارب الروايات ، واضطراب النقل .

٥ - التعارض له أثر غير يسير الخطورة في التأليف النحوي ، فقد يؤدي إلى شيء من الخلل والاضطراب في أسلوب وصياغة المؤلف ، ويحدث ذلك - غالباً - عند محاولة المؤلف عرض هذه الآراء المتضاربة ومناقشتها .

٦ - قول سيبويه (القراءة لا تخالف لأنها السنة) لا يعني أنه يقبل جميع القراءات ، ولكنه يعني أنه يحترم جميع القراءات ، ولا يتعرض لها بطعن أو تجريح ، حتى لو كانت تخالف القواعد المعتمدة عنده . وهذا يبرر عدم وجود بعض القراءات التي تخالف قواعده في كتابه ، ولا يعني ذلك أنه لم يسمع بهذه القراءات ، ولكن يؤكد أنه كان يتجنبها ، فهي لا شاهد له فيها .

٧ - يقوم منهج المبرد على السماع والقياس ، وكان المبرد يعتد بالقياس ويعتبره أصلاً من أصول استخراج الأحكام والقواعد . ولم يكن يقيس على الشاذ والنادر وإنما كان يقيس على ما سمع كثيراً من فصيح كلام العرب . وهذا يبطل دعوى ابن ولاد في نقده للمبرد بقوله : أن المبرد سمع في زمن لا ترضى لغته ، ولا يحتج بقوله .

ثانياً التوصيات : -

١ - الاهتمام بكتب التراث اللغوي ، وأمّهات كتب النحو ، والتركيز على مصنفات النحاة المتقدمين - خاصة كتاب سيبويه - واتخاذها مصادر أساسية في معرفة آراء النحاة .

٢ - ضرورة تمحيص آراء العلماء المتقدمين المنسوبة إليهم في كتب النحاة المتأخرين .

٣ - ضرورة التنبيه إلى المعلومات الصحيحة في حالة وجود التعارض في رأي أحد النحاة . ويتم التصحيح استناداً على مؤلفاته الخاصة أو محاولة ترجيح أحد الأقوال المتعارضة .

٤ - لا يقصد بالتعارض في النقل ، وجود رأيين أو أكثر لعالم واحد في المسألة الواحدة ، فهذا أمر وارد في لغة العرب ، وهناك مسائل تحتل وجود قولين في المسألة الواحدة . ولكن التعارض هو نقل آراء تتناقض بعضها البعض ، أو نقل رأي يخالف ما ذكره صاحبه في مؤلفاته الخاصة .

٥ - أقترح إعادة تحقيق كتب النحاة المتأخرين التي حدث فيها التعارض ولم ينبه إليه المحققون الأوائل .

الفهارس

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
		البقرة
٢٤	٥٣	﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾
١٠٥	١١٤	﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾
١٣٣	٩٥	﴿قَالُوا نَحْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾
١٥٠	١٤٤	﴿لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
٢١٧	٩٦	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾
		النساء
١	٤٨	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
١٦	١٣٦	﴿وَالَّذَانَ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ فَأَدُوهُمَا﴾
٢٤	٩٩	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾
٥٨	٥٥	﴿إِنَّ اللَّهَ نَعِيمٌ يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾
٩٧	١٣٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَأَسِعَةَ فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾
		الأنعام
٢٣	٤٧	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾
١٠٩	١١٣	﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنَنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
١٣٧	٤٩	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾
		الأعراف
١٥٠	٥٤	﴿وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾
١٩٤	٩٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾
		التوبة
٣	١٤٩	﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾
		هود
٧٨	٢١	﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾
٨٨	أ	﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾
		يوسف
٣١	٧٤	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾
		إبراهيم
٧	ج	﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾
٢٢	٤٨	﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾
٤٧	٦١	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفًا وَعْدَهُ رَسُولُهُ﴾
		الحجر
٢٠	٩٥	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ أَسْتَمْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾
		الأنبياء
٥٧	٢٦	﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾
		المؤمنون
٢٢	٩٥	﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾
		النمل
١٠	١٤٤	﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ﴾

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
١٤٤	١١	﴿إِنَّا مَنْ ظَلَمْنَا ثُمَّ بَدَّلْنَا حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
		العنكبوت
٩٩	٣٣	﴿إِنَّا مُنْجُونَكَ وَأَهْلَكَ﴾
		من
٦٠	٣	ولات حيين مناص
		فصلت
٩٥٠	١١	﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾
٢٠	١٧	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾
		الحجرات
٥٩	١٤	﴿لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾
		القمر
٢٠	٤٩	﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقَاهُ بِقَدَرٍ﴾
		المجادلة
٧٤	٢	﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ﴾

ثانياً : فهرس الأشعار

رقم الصفحة	البيت
٣٤	لقد خشيت أن أرى جـدباً *** في عامنا ذا بعدما إخصباً
٣٥	إن الدبى فوق المتون دباً *** وهبت الريح يمسور هباً
٣٥	تترك ما أبقي الدبى سبباً *** كأنه السيل إذا أسلحبا
٣٥	أو الحريق وافق القصباً *** والتبن والحلفاء فلتهباً
١٥٥	فاليوم قربت تهجوناً وتشتماً *** فاذهب فما بك والأيام من عجب
٢٠	من فرّ عن نيرانها *** فأنا ابن قيس لا بـراح
٦٧	كفى حزناً أنا جميعاً ببلدة *** ويجمعنا في أرضها شر مشهد
٦٧	وكل لكلٍ مخلص الود وامق *** ولكننا في جانب عنه موعد
٦٧	نروح ونغدوا لا تزاور بيننا *** وليس بمضروب لنا عنه موعد
٦٧	فأبداننا في بلدةٍ وإتقائنا *** عسير كأننا ثعلب والمبرد
٧٥	وإن قال مولا هم على جلٍ حادث *** من الدهر ردوا فضل أحلامكم ردوا
٥٠	فزججتها بمزجةٍ *** زج القلوص أبي مزادة
٢٢	سبحانه ثم سبحاناً يعود له *** وقبلنا سبح الجودي والجمد
٢٠	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم *** إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
٢٦	فمن يك لم يثأر بأعراض قومه *** فإني ورب الراقصات لأثارا
٧٥	فيا الغلامان اللذان فـرا *** إياكما أن تكسبانا شـراً
١٠٤	نعلق في مثل السواري سيوفنا *** وما بينها والكعب غوط نfanفنا
١٠٤	يا أيها المائح دلوي دونكا *** إني رأيت الناس يحمـدونكما
٣٢	فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً *** كه ولا كهن إلا حـاظلاً
١٥٦	فلا تلحني فيها فإن بحبها *** أخاك مصاب القلب جمّ بلائله
٦١	فأصبحت بعد خط بهجتها *** كان قفراً رسوما قـلما
١٤٦	وأرى لها داراً بأغدره السيدان *** لم يدرس لها رسم
١٤٦	إلا رماداً هامداً دفعت *** عنه الرياح خوالد سحم

رقم الصفحة	البيت
١٢١	من أجلك يا التي تيمت قلبي *** وأنت بخيلة بالود عني
١٢٥	وغير ماء المرء فإها فلونه *** كلون النؤور وهي أدماء سارها
٩٤	فلو كان عبد الله مولى هجوته *** ولكن عبد الله مولى مواليا
١١٩	جزيتك ضعف الود لما إستتبته *** وما أن جزاك الضعف من أحد قبلي

ثالثاً قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم :-
أبو العباس المبرد وآثره في علوم العربية :-
محمد عبد الخالق عضيمة مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو :-
أحمد المكي الأنصاري المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب القاهرة .
الإتقان في علوم القرآن :-
السيوطي - القاهرة .
أخبار النحويين البصريين
السيرافي مطبعة الكاثوليك بيروت ١٩٣٦م .
آداب البحث والمناظرة :-
للشيخ محمد الأمين الشنقيطي مطبعة شركة المدينة للطباعة جدة .
الأشباه والنظائر :
السيوطي الطبعة الثانية حيدر اباد .
الأصول في النحو :-
ابن السراج . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي الطبعة الأولى مؤسسة
الرسالة بيروت ١٩٨٥م .
الأعلام :-
خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين الطبعة الرابعة بيروت ١٩٧٩م
إنباه الرواة على أنباه النحاة :-
الوزير القفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٧٢م .
الأتصاف في مسائل الخلاف :-
ابن الأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر .

الاستشهاد في النحوي العربي :-

د . عثمان الفكي رسالة دكتوراه .

الاقتراح في أصول النحو :-

السيوطي - تحقيق أحمد محمد قاسم . الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٧٦م .

الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسبويه :-

ابن ولاد مخطوط المكتبة التيمورية بدار الكتب نقلاً عن المقتضب .

البداية والنهاية :-

الحافظ ابن كثير - تحقيق محمد عبد العزيز النجار - دار الغد العربي .

بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغة :-

السيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة البابي الحلبي
الطبعة الأولى ١٩٦٤م .

تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي :-

د . حسن إبراهيم حسن - إحياء التراث العربي بيروت ١٩٦٤م .

تاريخ بغداد :-

الخطيب البغدادي . مطبعة السعادة .

تفسير البحر المحيط :-

أبو حيان الأندلسي - دار الفكر - الطبعة الثانية ١٩٨٣ .

الجامع لأحكام القرآن :-

القرطبي - دار الكتب المصرية - الطبعة الثانية .

الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي :-

د . عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الوحدة الكويت ١٩٧٧م .

الحيوان :-

الجاحظ - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت ١٩٨٨ .

خزانة الأدب :-

البغدادي - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى .

الخصائص :

- ابن جني - تحقيق محمد علي النجار - عالم الكتب - بيروت ١٩٨٣ م .
الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي بالبصرة :-
جاسم السعدي - الكويت ١٩٩٣ م .
شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك :-
ابن عقيل - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - الدار السودانية للكتب
الخرطوم ١٩٩٤ م .
شرح الأشموني :-
الأشموني - دار الكتاب العربي بيروت .
شرح الكافية الشافية :-
ابن مالك - تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث
الطبعة الأولى مكة المكرمة ١٩٨٢ م .
شرح المفصل :-
ابن يعيش - القاهرة ١٩٢٨ م .
ضحى الإسلام :-
أحمد أمين - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة العاشرة - القاهرة ١٩٨٢ م .
طبقات النحويين واللغويين :-
الزبيدي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف
مصر ١٩٧٣ م .
فصول مختارة من التاريخ :-
طه حسين
الفهرست :-
ابن النديم - تحقيق د . شعبان خليفة - ووليد محمد العوزة - العربي للنشو
والتوزيع ١٩٩١ م .

الكافية في النحو :-

ابن الحاجب شرح الرضى دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة
الثانية ١٩٨٢م .

الكامل في الأدب :-

المبرد تحقيق - مجمد أبو الفضل إبراهيم وسيد شحاته مطبعة نهضة
مصر ١٩٥٦م .

الكامل في التاريخ :-

ابن الأثير - دار صادر - بيروت .

الكتاب :-

سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت .

الكسائي إمام الكوفيين وأثره في الدراسات النحوية :-

عمر إبراهيم مصطفى رسالة ماجستير جامعة القاهرة كلية دار
العلوم ١٩٧٥م .

لسان العرب :-

ابن المنظور دار صادر بيروت .

ما للهند من مقولة :-

البيروني نقلاً عن ضحى الإسلام - أحمد أمين .

مختار الصحاح :-

محمد ابن عبد القادر الرازي دار الجيل بيروت .

المدارس النحوية :-

د . شوقي ضيف دار المعارف - القاهرة ١٩٦٨م .

مدرسة البصرة النحوية: نشأتها وتطورها :-

د . عبد الرحمن السيد دار المعارف مصر .

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو :-

د . مهدي المخزومي مطبعة الحلبي مصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

مراتب النحويين :-

أبو الطيب اللغوي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٥ م .
المزهر في علوم اللغة وأنواعها :-

السيوطي - المكتبة العصرية - بيروت ١٩٨٦ م .

مسألة الأدب في علم البحث والمناظرة :-

الشيخ محمد محي الدين . المطبعة التجارية الكبرى مصر

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .

المساعد على تسهيل الفوائد :-

ابن عقيل - تحقيق محمد كامل بركات - دار الفكر - دمشق

معاني القرآن :-

الأخفش - تحقيق د . فائز فارس دار الأمل الكويت ١٩٨١ م .

تحقيق د . عبد الأمير محمد أمين الورد دار الكتب

بيروت ١٩٨٥ م .

تحقيق د . هدي محمود قراعة الطبعة الأولى مكتبة الخانجي

القاهرة ١٩٩٠

معاني القرآن :-

الفراء - تحقيق محمد علي النجار وآخرون دار السرور - القاهرة .

معجم الأدباء :-

ياقوت الحموي دار المأمون القاهرة ١٣٥٥ هـ .

مغني اللبيب :-

ابن هشام تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . مراجعة سعيد

الأفغاني دار الفكر الطبعة الثانية ١٩٦٩ م .

المقتضب :-

المبرد . تحقيق د . محمد عبد الخالق عزيمة دار الكتب المصرية

القاهرة ١٩٧٩ م .

منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته وماأخذ بعض
المحدثين عليه:-

د . سليمان يوسف خاطر رسالة دكتوراه جامعة ام درمان الإسلامية .

النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها :-

د . مازن المبارك -المكتبة الحديثة - الطبعة الأولى ١٩٩٥ .

نحو القراء الكوفيين :-

خديجة أحمد مفتي - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .

النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم :-

د . محمد آدم الداكي - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .

نزهة الألباء في طبقات الأدباء :-

ابن الأنباري تحقيق د. إبراهيم السامرائي مكتبة المنار الاردن ١٩٨٥م

نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة :-

مصطفى الطنطاوي الطبعة الرابعة ١٢٧٤ هـ .

هدية العارفين ، ملحق بكشف الظنون :-

إسماعيل باشا البغدادي - دار الفكر ١٩٨٢ .

همع الهوامع في شرح الجوامع :-

الإمام جلال الدين السيوطي تصحيح السيد محمد بدر النعساني دار

المعرفة بيروت .

وفيات الأعيان :-

ابن خلكان ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر بيروت

رابعاً فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
ج	الشكر والتقدير
١	المقدمة
٢	أهداف البحث
٣	أهمية البحث
٣	الدراسات السابقة
٤	دوافع الاختيار
٥	منهج البحث
١٠	الباب الأول : نماذج التعارض من خلال مناهج النحاة
١١	الفصل الأول : سيبويه
١٢	المبحث الأول : حياته وآثاره العلمية
١٧	المبحث الثاني : منهجه النحوي
٢٤	المبحث الثالث : نماذج التعارض
٢٦	توكيد المضارع الواقع في جواب القسم
٢٨	العامل في جزم جواب الطلب
٣١	التعجب من صيغة أفعال
٣٢	عمل كاف الجر في الضمير
٣٤	تضعيف آخر الكلمة
٣٦	الفصل الثاني : الأخفش
٣٧	المبحث الأول : حياته وآثاره العلمية
٤٥	المبحث الثاني : منهجه النحوي
٥٢	المبحث الثالث : نماذج التعارض

رقم الصفحة	الموضوع
٥٣	إعراب الأفعال الخمسة
٥٥	إعراب (أي) في (يا أيها الرجل) ونحوه
٥٧	الفصل بين الحال وصاحبها
٥٩	لات
٦١	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٦٤	الفصل الثالث : المبرد
٦٥	المبحث الأول : حياته وآثاره العلمية
٧١	المبحث الثاني : منهجه النحوي
٧٦	المبحث الثالث : نماذج التعارض
٧٩	الهاء حرف من حروف الزيادة
٨١	العامل في نصب المستثنى بـ (إلا)
٨٣	العامل في نصب المنادى
٨٤	الفصل الرابع : الفراء
٨٥	المبحث الأول : حياته وآثاره العلمية
٩١	المبحث الثاني : منهجه النحوي
٩٩	المبحث الثالث : نماذج التعارض
١٠٠	العطف على الضمير المخفوض
١٠٣	تقديم معمول اسم الفعل عليه
١٠٥	الباب الثاني : دراسة تحليلية للتعارض
١٠٦	الفصل الأول : أسباب التعارض
١٠٧	المبحث الأول : المناظرات والمحاورات
١١٧	المبحث الثاني : اضطراب رأي النحوي
١١٨	التناقض وعدم الوضوح
١٢١	رجوع النحوي عن رأيه
١٢٤	المبحث الثالث : مؤثرات في نقل النصوص
١٢٥	النقل المبتور
١٢٧	فهم النص

رقم الصفحة	الموضوع
١٢٩	أخطاء النسخ والطباعة
١٣١	طعن العلماء في بعضهم
١٣٣	الفصل الثاني : صور التعارض
١٣٤	المبحث الأول : نسبة آراء مخالفة للآراء الحقيقية
١٣٨	المبحث الثاني : الاضطراب في نقل آراء العلماء
١٤٢	المبحث الثالث : عدم توافق الشواهد النحوية مع القواعد
١٤٧	الفصل الثالث : أثر التعارض
١٤٨	المبحث الأول : أثر التعارض في الخلاف النحوي
١٥٤	المبحث الثاني : أثر التعارض في التأليف النحوي
١٥٨	المبحث الثالث : التعامل العلمي مع التعارض
١٦٦	الخاتمة
١٦٩	الفهارس
١٧٠	فهرس الآيات القرآنية
١٧٣	فهرس الأشعار
١٧٥	قائمة المصادر والمراجع
١٨١	فهرس الموضوعات